وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية_أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د)

موسومة بـ:

أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي، دراسة حالة بعض الدول النامية للفترة 1990- 2018 .

❖ إعداد المترشح: فقير كمال ❖ إشراف: أ.د. يوسفات علي

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ 2022/11/24

أمام أعضـــــاء لجنـــة المناقشـــة:

أ.د فودوا محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيساً
أ.د. يوسفات علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
د. حاج قويدر عبد الهادي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أدرار	مناقشا
د. بن عبد العزيز سفيان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بشار	مناقشا

الموسم الجامعـــــي: 2022/2021

"الكمـــال لله وحـــده"

يقــول العمــاد الأصفهــاني

إنني رأيت أنــه ما كــتب أحــدهم في يومه كتابا إلا قال في غده لــو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد ذلك لكان يستحسن، ولو قـــدم هذا لكان أفضــل، ولو ترك ذاك لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على إستلاء النقص على جملة البشر.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشر وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا وقبل كل شيء أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى من يعجز لساني عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره، إلى من سدد خطاي وأنار طريقي، إلى واهبي الحياة إلى ربي، ربه العزة جلّ جلاله.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة وموظفي جامعة أحمد دراية أدرار، على تهيئتهم لنا الظروف المناسبة والملائمة طوال فترة التكوين.

كما لا أنسى شكر جميع أساتذة جامعتي محمد بوقرة بومرداس وطاهري محمد بيشار على كل حرف تعلمناه من عندهم.

كما يقتضي منا الوفاء والاعتراف بالجميل أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى المشرف على هذا العمل المتواضع البروفيسور/ يوسفات علي الذي وافق على الإشراف على هذه الأطروحة، فلم يبخل علينا يوماً بنصائحه النيرة وإرشاداته التي كانت بمثابة السند الذي ساعدنا على تخطي كل الصعاب والعقبات التي صادفتنا في إنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى أن نشكر كل من صنع لنا معروفاً و مدّ لنا يد العون وبالأخص زملائي الطلبة وأخص بالذكر زميلي وصديقي الدكتور/بوعمرة حسن

كما لا أنسى جميع موظفي ومنتسبي المديرية العامة للأمن الوطني مع وجوب ذكر جميل السيد/ مراقب عام للشرطة داود محند شريف، الذي شجعني ودعمني عند بداية مساري في طور الدكتوراه.

وأتقدم أيضاً بجزيل الشكر إلى اللجنة التي سننال شرف مناقشتها لأطروحتنا هذه فكل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي.

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو بعيد من أجل إنجاز هذا العمل بجهده ووقته و دعائه.

فجزاكم الله عنّا خير الجزاء

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلـى:

إلى أعز الناس و أغلاهم إلى من بفضلهم بعد الله عز وجل

وصلت إلى ما وصلت إليه

إلى نسمة الحنان التي لا تهدأ و ندى الدفء و العطاء، إلى أغلى من أحب

وأصدق من يحبني... والدتي الغالية

إلى الرجل الذي ضحى من عمره تحقيقا لأحلامي و رسو طريق نجاحي

و أنست فيه آيات الرشد و الصلاح ... والدي الغالي

و أدعوا الله أن يطول في أعمارهم في كنف الصحة والهناء، اللّهم آمين

إلى زوجتي الغالية التي كانت ترفع عزيمتي عند السكون والتراخي

ألبسها الله ثوب الصحة والعافية

إلى قرّة عيني إبناي العزيزين محمد إسلام وعماد الدين الذين كنت أفتقدها كثيرا نتيجة غيابي

إلى إخوتي أطال الله في أعمارهم وألبسهم ثوب الصحة والعافية: نصيرة بوعلام

فازية، حميد، سمير، نبيل، نبيلة و ووردة

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيه حقه ولا للأرقام أن تحصي فضائله

إلى مثلي الأعلى في العمل وفخر الشرطة/ مراقب عام للشرطة داود محند شريف

إلى كل من يسعهم قلبي و لم يذكرهم قلمي، إلى زملائي حفظهم الله

فقير كمال

الملخـــص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 14 دولة نامية خلال الفترة 1990-2018، بالاعتماد على نماذج البانل الساكنة والديناميكية، حيث تم استخدام طريقتي MG و PMG لتحديد استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في مصادر الدخل في الأجلين القصير والطويل، أما التحليل الساكن تم اعتماده لدراسة الفروقات الفردية بين عينة الدول محل الدراسة.

تم التوصل في التحليل الساكن إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر كفاءة لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التنويع في مصادر الدخل، حيث تم التوصل إلى وجود اثر ايجابي لمتغيرات إيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي بينما لا يوجد اثر لمتغيرات القيم المضافة لقطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات.

في حين تم التوصل بالاعتماد على التحليل الديناميكي أن طريقة PMG هي الطريقة الأنسب لدراسة الأثر الديناميكي لمجموعة المتغيرات التفسيرية على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، حيث تم التوصل إلى أن كل من متغيرات القيم المضافة لقطاعات الصناعة والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير موجب ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما متغيرات القيمة المضافة لقطاع الزراعة وإيرادات الموارد النفطية لم يكن لها أي اثر على معدل نمو الناتج المحلي الجمالي أما متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت كان له تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، عكس الأجل القصير الذي كان متغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط من كان له اثر ايجابي معنوي على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تنويع الدخل، دول نامية، قطاعات اقتصادية، نماذج بانل.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of diversification of income sources on economic growth in a sample of 14 developing countries during the period 1990-2018, based on static and dynamic panel models, where MG and PMG methods were used to determine the response of economic growth to changes in income sources in the short term The longitudinal analysis, as for

the static analysis, was adopted to study the individual differences between the sample of the countries under study.

In the static analysis, it was concluded that the fixed effects model is the most efficient model for studying the relationship between economic growth and diversification variables in the sources of income, as it was found that there is a positive effect of the variables of oil revenues and foreign direct investment on the rate of economic growth, while there is no effect on the variables of added values for sectors Agriculture, Industry and Services.

While it was concluded based on the dynamic analysis that the PMG method is the most appropriate way to study the dynamic effect of the set of explanatory variables on the GDP growth index in the short and long terms, as it was concluded that each of the variables added values for the sectors of industry, services and foreign direct investment have a positive effect. and significant on the growth of the GDP, while the variables of the value added of the agricultural sector and oil resource revenues had no effect on the growth rate of the GDP, while the variable of the gross fixed capital formation had a negative impact on the growth rate of the GDP in the long term, In contrast, the short-term foreign direct investment variable had a positive and significant effect on the growth rate of the gross domestic product.

key words: Economic development, Diversification of income sources, Developing countries, economic sectors, Panel Templates

فهرس المحتويات

البـــــيـــــان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	ب-هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي	96-02
تمهيد.	02
المبحث الأول: مفاهيم التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.	81-03
المطلب الأول: ماهية التنويع في مصادر الدخل	37-03
أولا :مفهوم التنويع في مصادر الدخل.	07-03
ثانيا: أشكال وأهداف التنويع في مصادر الدخل.	11-08
ثالثا: مبررات ومؤشرات قياس التنويع في مصادر الدخل	19-12
رابعا: القيود والتحديات ومحفزات التنويع في مصادر الدخل	22-19
خامسا: التجارب الدولية الناجحة في تطبيق التنويع في مصادر الدخل	37-22
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي .	69-38
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما	43-38
ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي.	44-43
ثالثا: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي	45-44
رابعا: منافع وتكاليف النمو الاقتصادي	47-46
خامسا: حساب النمو الاقتصادي	50-47
سادسا: مصادر، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	69-50
المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي	81-70
أولا: إشارة الدراسات والمفكرين عن العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو	71-70

الاقتصادي	
ثانيا: العلاقة بين السياسات المطبقة في تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي	81-71
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	96-82
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	89-82
المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية	94-89
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.	95-94
خلاصة الفصل	96
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنويع في مصادر الدخل على النمو الاقتصادي	227-98
تمهيد	228-98
المبحث الأول: ماهية الدول النامية والإطار القياسي المتبع في الدراسة	165-99
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية والخصائص المرتبطة بها	115-99
المطلب الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل	136-115
المطلب الثالث:دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة	165-137
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي	228-165
المطلب الأول:دراسة إحصائية وصفية للبيانات المدرجة في الدراسة	198-165
المطلب الثاني: التحليل الساكن لنموذج الدراسة	210-198
المطلب الثالث: التحليل الديناميكي لنموذج الدراسة	227-210
خلاصة الفصل	228
الخاتمة العامة	233-230
المصادر والمراجع	249-235
الملاحق	265-251

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	43
02	أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	69
03	اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل	127
04	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PGDP لدول العينة خلال سنوات الدراسة	139-138
05	تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAA كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	143-142
06	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة VAI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	147-146
07	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات VAS كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	151-150
08	تطور الموارد النفطية PR كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	155-154
09	تطور إجمالي تكوين رأس المال CF كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	159-158
10	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر INV كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	163-162
11	متغيرات الدراسة ومصدر البيانات.	169
12	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	170
13	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	173

14	إختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	176
15	نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير PGDP	177
16	التحليل العنقودي بناء على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي.	179-178
17	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر الإيرادات النفطية).	180
18	نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير RP	182
19	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة)	183
20	نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير INV	185
21	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعة)	187-186
22	نتائج إختبار أقل فرق معنوي للمتغير VAI	188
23	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر القيمة المضافة لقطاع الخدمات)	189
24	نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير VAS	191
25	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر القيمة المضافة لقطاع الزراعة)	193
26	نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير VAA	194
27	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات (مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت)	196
28	نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير CF	197
29	اختبار هاسيو	199
30	تقدير نماذج بانل الأساسية	201-200
31	نتائج اختبار Breusch Pegan LM	203

32	نتائج اختبار Redundant Fixed Effects	205
33	نتائج اختبار هوسمان.	206-205
34	الأثر الثابت الفردي	210-209
35	نتائج اختبارات الاستقلالية	212
36	نتائج اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى	214-213
37	نتائج اختبارات الإستقرارية عند الفرق الأول.	216
38	نتائج اختبارات التكامل المشترك الخاصة بنموذج الدراسة.	219-218
39	تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG وMG	223-220
40	المفاضلة بين نموذجي MG وPMG	225

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	رسم توضيحي لتبسيط مفهوم التنويع في مصادر الدخل	07
02	أهداف التنويع في مصادر الدخل	11
03	النقاط المشتركة في سياسات التنويع في مصادر الدخل في الدول الناجحة في تطبيقها	37
04	أدوار النمو الاقتصادي	41
05	تلخيص تصورات وأفكار أدم سميث حول النمو الاقتصادي	53
06	تصورات توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	56
07	العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي	75
08	خطوات اختبار التجانس لـ HSIAO	120
09	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PGDP لدول العينة خلال سنوات الدراسة.	140
10	تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAA كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	144
11	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة VAI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.	148
12	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات VAS كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	152
13	تطور الموارد النفطية PR كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.	156
14	تطور إجمالي تكوين رأس المالي CF كنسبة من الناتج	160

	المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.	
15	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر INV كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة	164

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج الانحدار التجميعي	250
02	نموذج التأثيرات الثابتة	251
03	نموذج التأثيرات الثابتة	252
04	اختبارات المفاضلة	253
05	اختبارات استقلالية المقاطع	254
06	اختبارات التكامل المشترك	255-254
07	اختبار درجة التأخير المثلى	255
08	التقدير بطريقة pmg	256
09	التقدير بطريقة mg	257
10	مقدرات الأجل القصير وفق طريقة PMG لكل دولة من دول العينة	264-258

مقدمة عامة

مقـــدمـــــة
توطئة
إشكـــالية الدراسة
الأسئلـــة الفرعية
فرضـيات الدراسة
دوافـــع اختيار موضـوع الـــدراسة
أهـــداف الدراسة
أهمـــــية الدراسة
منهـجية الـــــدراسة
حـــــدود الـــدراسة
هيكـــل وتقسيمـات الـــدراسة

تـوطـئـة:

ازداد الاهتمام من طرف مختلف الدول بظاهرة النمو الاقتصادي، فحظي بذلك هذا الموضوع اهتمام الكثير من الاقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من النظريات والنماذج، والتي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية وتوضيح بعدها النظري والكمي ومعرفة مختلف محدداتها أو عناصرها توسيع وكيفية قياس معدلات هذا النمو بالإضافة إلى كيفية المحافظة على النمو الحقيقي والمستقر في الأجل الطويل، وكل هذا الاهتمام بهذه الظاهرة ما كان لو لا الدور المهم الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، من منطلق أن النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات يعتبر من أهم أسس تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب إلى جانب ذلك حدوث تغيرات اقتصادية هيكلية .

فمعدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى حدوث زيادات حقيقية مطردة في نصيب الفرد كانت ولا زالت هدف وغاية إستراتجية تعمل مختلف الدول النامية لأجل بلوغها وتحقيقها فقامت الكثير منها بانتهاج عديد الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الاستثمارية وذلك في محاولة منها للرفع من معدلات نموها الاقتصادي، غير أن معظمها عجزت عن تحقيق ذلك، وهذا ليس لعدم توفرها على متطلبات واحتياجات تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية من موارد مادية وبشرية إنما يعود بالدرجة الأولى إلى عجزها في توظيف الموارد المالية المتاحة لها بشكل أمثل يسمح لها ببعث وخلق استثمارات حقيقية منتجة تساهم في رفع طاقاتها الإنتاجية ورفع معدلات نموها الاقتصادي، حيث نجد الكثير من الدول النامية حققت عوائد مالية كبيرة في السنوات الأخيرة الماضية بفعل الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية غير أنها لم تستغلها استغلال جيد.

اختلفت الدول النامية في سياساتها الاقتصادية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومتعددة أملا في الوصول إلى حل أمثل كفيل بتحقيق طموحاتها الاقتصادية الكلية ولكن وجدت صعوبة في وضع هذه السياسات الاقتصادية وتكييفها مع خصوصيات هذه الأنظمة الداخلية والتغيرات الخارجية العالمية، فالسياسة الاقتصادية هي مجموعة من التدابير والأنظمة التي تحددها السلطة العمومية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة وعلى رأسها النمو الاقتصادي، إن السياسة الاقتصادية بمختلف أشكالها تعد مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية

الوصول إلى الأهداف الجوهرية المعبر عنها من طرف "كالدور" بالمربع السحري وعلى رأسها النمو الاقتصادي.

حيث استخدمت بعض الدول النامية المصدرة للبترول إستراتجية وقائية على المدى المتوسط للحد من أثر تراجع أسعار البترول، بالاستغلال الأمثل لإيراداتها البترولية التي تمثل دافعا للنمو غير البترولي، من خلال تفعيل الاعتماد على تصدير المورد الواحد وتوجيه الاهتمام نحو التطور التقني الصناعي، الخدماتي والفلاحي **لتنويع مصادر دخلها**، وذلك بمواجهة وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية الناجمة عن التبعية البترولية وتبني إستراتجيات وسياسات ملائمة تعمل على تطوير القاعدة الاقتصادية لتصبح مستدامة، من خلال الوقوف على أهم التجارب التنموية لبعض الدول البترولية في البحث عن مصادر دخل جديدة لمواجهة مخاطر صدمات أسعار البترول التي تحكمها الظروف الاقتصادية الخارجية والأكثر منها الجيوسياسية لأجل رفع قدراتها الإنتاجية في جميع القطاعات وبالأخص القطاع الأكثر ريادة وأولوية لجعل الاقتصاديات أكثر فعالية ونجاعة وبالتالي القدرة على تجاوز الأزمات في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية لرفع مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يساهم من التخلص التدريجي من الاعتماد المطلق على مورد ناضب تجوب به باطن الأرض وتحكم أسعاره عدة عناصر دولية.

إشكالية الدراسة:

اعتمدت العديد من الدول على سياسات واستراتجيات من أجل تنويع مصادر الدخل لديها، مستهدفة بذلك الحفاظ على ايجابية معدلات النمو ليها وكذا التخلص من تبعيتها لمصدر دخل وحيد يشكل دخلها الإجمالي.

على ضوء ما ذكر سابقا، جاءت هذه الدراسة لتجيب على الإشكالية التالية:

ما أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية ؟

الأسئلة الفرعية:

وفي محاولة للإلمام بأهم جوانب هذه الإشكالية والوصول إلى إجابة موضوعية على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية.

- ما مفهوم تنويع مصادر الدخل وما علاقته بالنمو الاقتصادي؟

- ما هي السياسات المختلفة المتبعة لتنويع مصادر الدخل؟
- ما أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل؟

فرضيات الدراسة:

من أجل وضع منطلق لدراستنا هذه اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- في التحليل الساكن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأكثر كفاءة في دراسة العلاقة بين العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التنويع في مصادر الدخل
- طريقة PMG هي الطريقة الأنسب لدراسة الأثر الديناميكي لمجموعة المتغيرات التفسيرية على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع بناءا على عوامل كثيرة أهمها.

- تسليط الضوء على موضوع مهم للغاية وهو تنويع مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي خصوصا عند الدول النامية .
- بحث العديد من الدول على سبل لتنويع مصادر دخلها بسبب عدم استقرار أسعار المواد الأولية التي تعتبر مصدر دخل وحيد للعديد من الدول النامية وكذا كون هذه المواد من الموارد الطبيعية الناضبة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق الأهداف التالية.

- توضيح المفاهيم المتعلقة بتنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي والعلاقة بين المفهومين.
- معرفة أهم السياسات المطبقة لتنويع مصادر الدخل.
- معرفة أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراستنا هذه من أهمية متغيرات الدراسة ، فتنويع مصادر الدخل يعتبر هدف يسعى إليه معظم دول العالم خصوصا النامية منها من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لديها.

كما تبرز أهمية دراستنا في استخدام النماذج الاقتصادية لدراسة وتحليل العلاقة بين تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة محل الدراسة (1990-2018)

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع بحثنا من كل جوانبه والوصل للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لعرض الإطار النظري لكل من النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة باستعمال نماذج البانل بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **EVIEWS**.

حدود الدراسة:

يشمل الحد المكاني لدراستنا على عينة مكونة من 14 دولة نامية ، أما من ناحية الحد الزماني فالدراسة تقتصر على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018.

هيكل الدراسة:

محاولة منا الإلمام بمختلف جوانب موضوع بحثنا هذا قسمن دراستنا إلى فصلين متبعين منهجية **IMRAD**، الفصل الأول فصل نظري تناولنا فيه بشيء من التفصيل الإطار النظري لمتغيرات دراستنا (النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل) وكذا العلاقة بينهما، أما الفصل الثاني فكان لإجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي

تمـــهيد

أثبتت مسيرة العديد من الاقتصاديات النامية بأن هيمنة القطاع النفطي لم تعكس عليها بنتائج إيجابية ولم تحدث أي تغيرات هيكلية في بنيتها، وأن تزايد الاعتماد على هذا المورد جعل هذه الاقتصاديات تخضع بشكل مستمر لتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والحقيقة أن هيمنة استمرار هذا المورد النفطي بهذه الدرجة يعد خللا في إدارة النظام الاقتصادي، لذلك تبرز الحاجة في المرحلة الحالية إلى ضرورة انتهاج إستراتجيات وسياسات اقتصادية فعالة واضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل لديها، وإصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية وتغيير بنيتها الأساسية.

فالتنويع في مصادر الدخل في أي دولة من المنطلقات الأساسية لخلق اقتصاد يتمتع بنمو مستدام فليس هناك اقتصاد أمن حول العالم مهما كان متنوعا أو قويا، في وقت بات فيه ارتباط الاقتصاديات ببعضها البعض في كافة أرجاء المعمورة وثيقا، فالدول التي تتمتع باقتصاد متنوع ومصادر متنوعة للدخل يكون أداءها الاقتصادي أفضل مما هي في الدول التي تتمتع بمصادر دخل غير متنوعة والتي يعتمد اقتصادها على مصدر دخل وحيد، كما أن تعافيها من التبعات يستغرق وقت أطول مما هي عليه في الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة.

إن التنويع في مصادر الدخل عملية تهدف إلى تنويع الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، حيث ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

لذلك نتناول غي هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنويع في مصادر الدخل والعلاقة بين المفهومين، مع الإشارة إلى التجارب الدولية الناجحة في تنويع مصادر الدخل، وفي الأخير التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا مع ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم حول التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي أين بينت العديد من الدراسات الدولية دور سياسية التنويع في مصادر الدخل (التنويع الاقتصادي) في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة موجات النمو الاقتصادي الموجبة، حيث نجد أن كل من التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي مفهومين متلازمين عند العديد من الاقتصاديين لذا سنتعرض في هذا المبحث إلى المفاهيم المختلفة المرتبطة بكل منهما والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: التنويع في مصادر الدخل (المفاهيم، الأهداف، مؤشرات القياس والتجارب الدولية الناجحة).

في ضل التحديات التي تواجهها الدول المصدر للنفط الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط أو حتى الدول المعتمدة على مصدر دخل وحيد (تصدير مادة أولية وحيدة أو الاعتماد على نشاط أو قطاع اقتصادي واحد)، بدأ موضوع التنويع في مصادر الدخل يأخذ أهمية بالغة عندها، باعتباره المنقذ الذي يمكن أن يخلص هذه الدول من المشاكل التنموية ومن التهديدات المستقبلية التي يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي الذي يسيطر عليه عوامل اقتصادية وغير اقتصادية عديدة، وبدأت تدرك حجم المخاطر والإمكانيات المهدورة وكذا الفرص المتاحة لديها من أجل بناء اقتصاد متنوع وقوي.

أولا: مفهوم التنويع في مصادر الدخل.

أصبح التنويع في مصادر الدخل تحديا هاما للسياسات والإستراتجيات التنموية، إلا أن مهمة وضع مفهوم محدد لهذه العملية يضل أمرا صعبا.

يعرف التنويع في مصادر الدخل على أنه الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة، وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، وتعزيز معدلات الترابط بين مختلف القطاعات، كما يعرف كذلك على أنه العملية التنموية التي تهدف إلى تنويع هيكل

الإنتاج وتحقيق أكبر عدد ممكن من مصادر الدخل، من خلال خلق قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على خلق فرص عمل والرفع من مستوى الإنتاجية[1].

كما عرف على أنه تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الدولة التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد، كما يمكن أن نعرفه بأنه العمل على زيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في الاقتصاد لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا[2].

من جهة أخرى **عرف التنويع في مصادر الدخل** على أنه توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار مداخيل النفط [3].

ويعرف **Bignon Bqtnon** التنويع على أنه الطريقة التي تعتمد على تغيير هيكلة وطبيعة الصادرات [4].

كما اعتبر **juan clande Barthélemy** اقتصاد ما أنه منوعا إذا كانت هيكلته الإنتاجية موزعة على عدد كبير من الأنشطة المختلفة [5].

---

1 محمد أمين لزعر، **الدول العربة وتنويع الصادرات**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والخامس والثلاثون المعهد العربي للتخطيط 2017، ص 09.

2 ضياء النازور، **أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامع، الإسكندرية، 2019، ص 198.

3 صادق هادي، **دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000 –2012**. أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2014، ص 04.

[4] Bignon, B. **diversification de exportation au binin– outil de mesure; déterminant et impact sur la croissance**. Récupéré sur www.memoireonline.com, p 173.

[5] Berthélemy, J. C, **comerce international et divers**, *revue d'économie politique* 2005, *vol 115* p. 598.

كما نستطيع أن نقول أن التنويع في مصادر الدخل على أنه التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1].

أو هو العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات **(سلع/ خدمات)** داخل النشاط الاقتصادي[2].

كما ينطوي التنويع في مصادر الدخل (التنويع الاقتصادي) على تطوير سياسات تقلل الاعتماد على صناعة واحدة أو قطاع مثل النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وعائدات التصدير والإيرادات الحكومية[3].

التنويع في مصادر الدخل (التنويع الاقتصادي) هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الأصول المتاحة بين عدة قطاعات وإعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد كبير من الأفراد خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد الكبير من السكان[4].

التنويع في مصادر الدخل يقوم على أساس "**عدم وضع البيض في سلة واحدة**"، حتى يضمن الاقتصاد تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني، كما يرتبط مفهوم التنويع أحيانا بخلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع، أي أنه نقول أنه يوجد تنويع

---

[1] مرزوق عاطف لافي و حمزة عباس علي، **التنويع الإقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، *مجلة العزي*،2014، ص 57.

[2] حمزة عباس مكي، **التنويع الإقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج**، *مجلة الفري للعلوم الإقتصادية*،2014، ص33.

[3] Pshraf mishrif et yousuf al balushi, **economic diversification in the gulf region**, the political economy of the middle east, volume 01, 2018, p 23.

[4] Abdulla al Amori , **why is Economic Diversification important in the UAE**, language centre, UK, 2013, p 16.

اقتصادي في اقتصاد ما فلا بد أن ينطوي هذا الاقتصاد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة أو معتمدة بإفراط على بعض منها[1].

يتضمن التنويع في مصادر الدخل التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[2].

يعرف **التنويع في مصادر الدخل** (التنويع الاقتصادي) على أنه إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد بالزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي والحد من نمو الصادرات النفطية والرفع من نسبة الصادرات غير النفطية من حجم الصادرات الوطنية لتعزيز الأمن الاقتصادي والرفع من معدل النمو لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة على المدى الطويل[3].

ومنه نستطيع أن نعطي **التعريف الجامع** لمصطلح التنويع في مصادر الدخل أو التنويع الاقتصادي على "**أنه العملية المنبثقة عن تحول هيكلي عميق للاقتصاد، ينجم عنها رفع وتأثر النمو والاستدامة، وذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدمية**"[4].

وانطلاقا من هذا التعريف يمكن تحديد عدة مجالات مختلفة ينصب عليها مستوى تنويع الدول لاقتصادياتها، ويتمحور أغلبها حول ثلاث مكونات رئيسية وهي:

- تنويع الصادرات.
- تنويع العائدات المالية للدولة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية.

---

[1] حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، جامعة بغداد ، العدد 24 2015، ص 76.

[2] Le yin Z HANG, UNFCC, **workshop on economic Diversification**, TEHERAN, Republic of Iran, 2003, p07.

[3] حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية 2002-2016**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018-2019، ص 144.

[4] تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث 2018، ص 65.

كما يمكن توضيح وتبسيط مفهوم التنويع في مصادر الدخل من خلال الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لتبسيط مفهوم التنويع في مصادر الدخل في الدول النفطية.

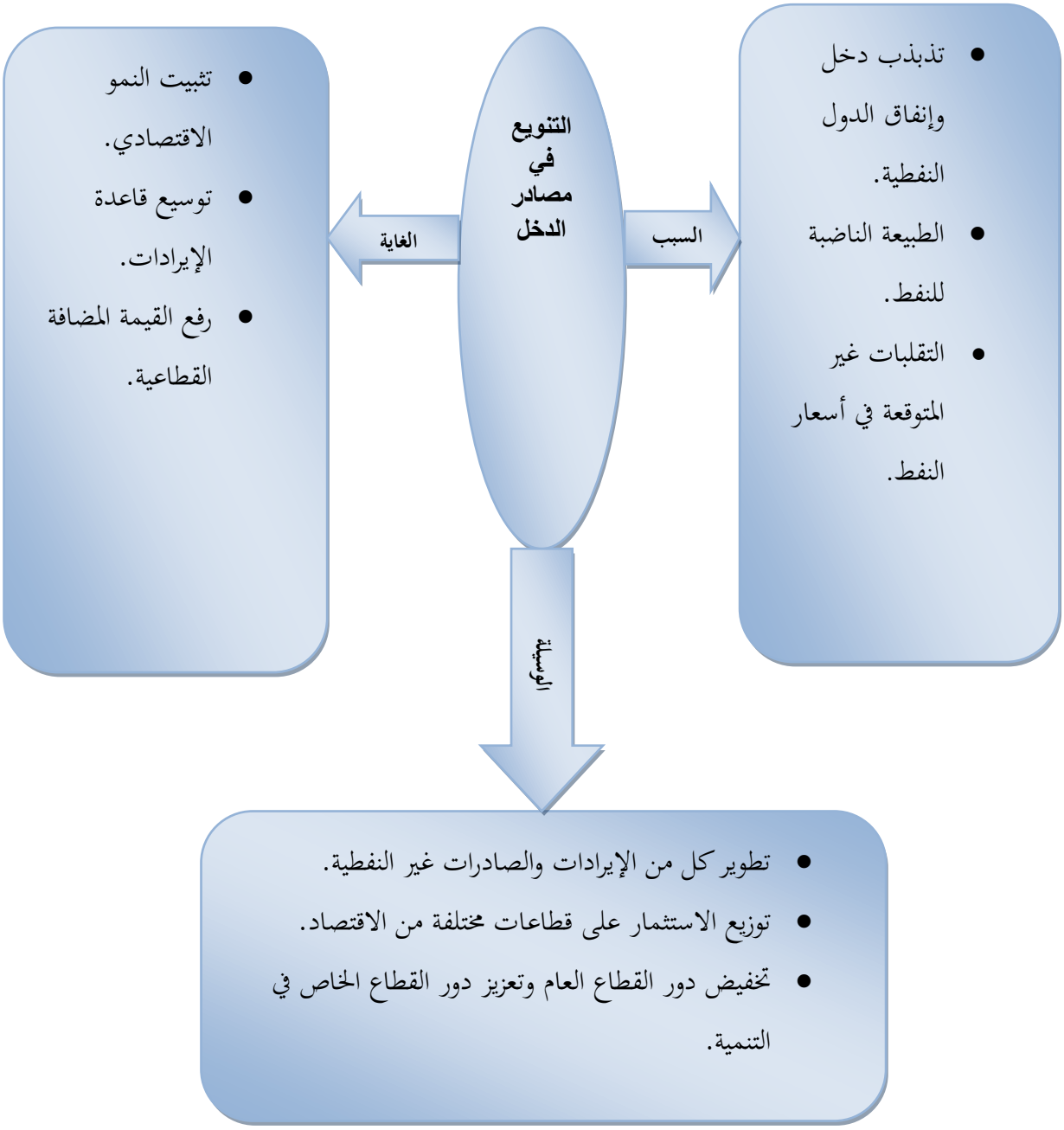

المصدر: طالم صالح، "**النشاط المقاولاتي آلية إستراتجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة**"، مقال منشور في كتاب جماعي دولي محكم تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية – برلين ألمانيا، ص 36.

ثانيا: أشكال وأهداف التنويع في مصادر الدخل.

يتخذ التنويع في مصادر الدخل أو التنويع الاقتصادي أشكال عدة، تهدف كلها إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، أهمها تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية.

01- أشكال التنويع في مصادر الدخل:

التنويع في مصادر الدخل هو تنويع نشاطات اقتصاد ما إلى مجال يفوق الصادرات التقليدية المعتادة، يترجم بتخفيض التبعية للمواد الأساسية وتأثيرات الصدمات الخارجية، وتعتمد إستراتجية التنويع على تطوير نشاطات معينة و/أو ابتكار نشاطات أخرى والبحث عن أسواق جديدة، فهو لا ينحصر على توسعة النشاطات والقطاعات القائمة فحسب بل يجب أن تتبع منهجا معينا يمكن من البلوغ إلى مزايا التنويع، ولذلك يجب التمييز بين جانبين أو شكلين من التنويع في مصادر الدخل وهما[1]:

01-01: تنويع الهيكل الإنتاجي.

يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة معينة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

حيث يمكن أن يكون هذا النوع من التنويع أفقيا أو عموديا، فعندما يقدم البلد على خلق وابتكار قطاع جديد في النشاط الاقتصادي يكون قد اعتمد على التنويع الأفقي الذي يسمح بالرفع من عدد القطاعات الناشطة في الاقتصاد وإدخال نشاطات جديدة، أما التنويع العمودي فهو تبني سياسات تقود

---

1 دراجي لعفيفي وبن الشيخ توفيق، **تطور القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتجية التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، يومي 25 و 26 أفريل، 2017، ص 04.

إلى توسعة سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بغرض الوصول إلى تكوين قطاع متكامل ينطلق من صناعة منتجات أساسية وصولا إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أكبر[1].

وفي واقع التجارب الدولية فإن السياسات المعتمدة على التنويع العمودي تكون أسهل وأسرع من السياسات المرتكزة على التنويع الأفقي، كما أنها تساهم من الرفع بمستويات أفضل من التنويع الأفقي التي تسعى للخوض في قطاعات جديدة كلية وتحتاج لمؤهلات أخرى، لذا يتم البحث عن الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من خبراتها في هذا النوع من النشاطات[2].

01-02: تنويع الأسواق.

ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك ووجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

وكذا من خلال الشروع في تطوير نشاطات متعددة في قطاعات متنوعة والأكثر من ذلك أن تكون نشاطات متباعدة وغير مترابطة فيما بينها، وبالتالي فإن الاقتصاد سوف يحتاج أسواقا متنوعة (محلية أو دولية)، وتمكن هذه الإستراتجية التنويعية من تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن، فالاقتصاد سوف يتمكن من تغطية الخسائر التي من الممكن أن يتكبدها في نشاط ما من خلال الأرباح التي يجنيها من النشاطات الأخرى المستغلة.

فالأرباح التي يحصدها الاقتصاد من التنويع الإنتاجي ستكون متنامية إذا كان التوجه بتطوير قطاعات جديدة لا ترتبط ببقية الاقتصاد، وهذا يعني أن التنويع لا يجب أن يسعى للانتقال نحو قطاعات

---

[1] بودربالة فايزة، **إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 ص 137،138.

[2] Peter Berezin, Ali salehizadeh and elcior Santana , **the challenge of diversification in the Caribbean**, November 2002, IMF WORKING PAPER?, P 06.

جديدة بشكل عشوائي بل يجب أن يكون بشكل مدروس، ويمكن من التوسع في مناطق إنتاجية مستقلة عن بقية الاقتصاد لتجنب مخاطر التركيز على نشاطات محددة مثل تصدير موارد طبيعية.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصدير لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن الهيكل الإنتاجي الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

02- أهداف التنويع في مصادر الدخل:

للتنويع في مصادر الدخل أهداف كثيرة، وذلك حسب أفاقها الزمنية وكذا حسب توجهاتها، حيث نلخص هذه الأهداف في الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (02): أهداف التنويع في مصادر الدخل.

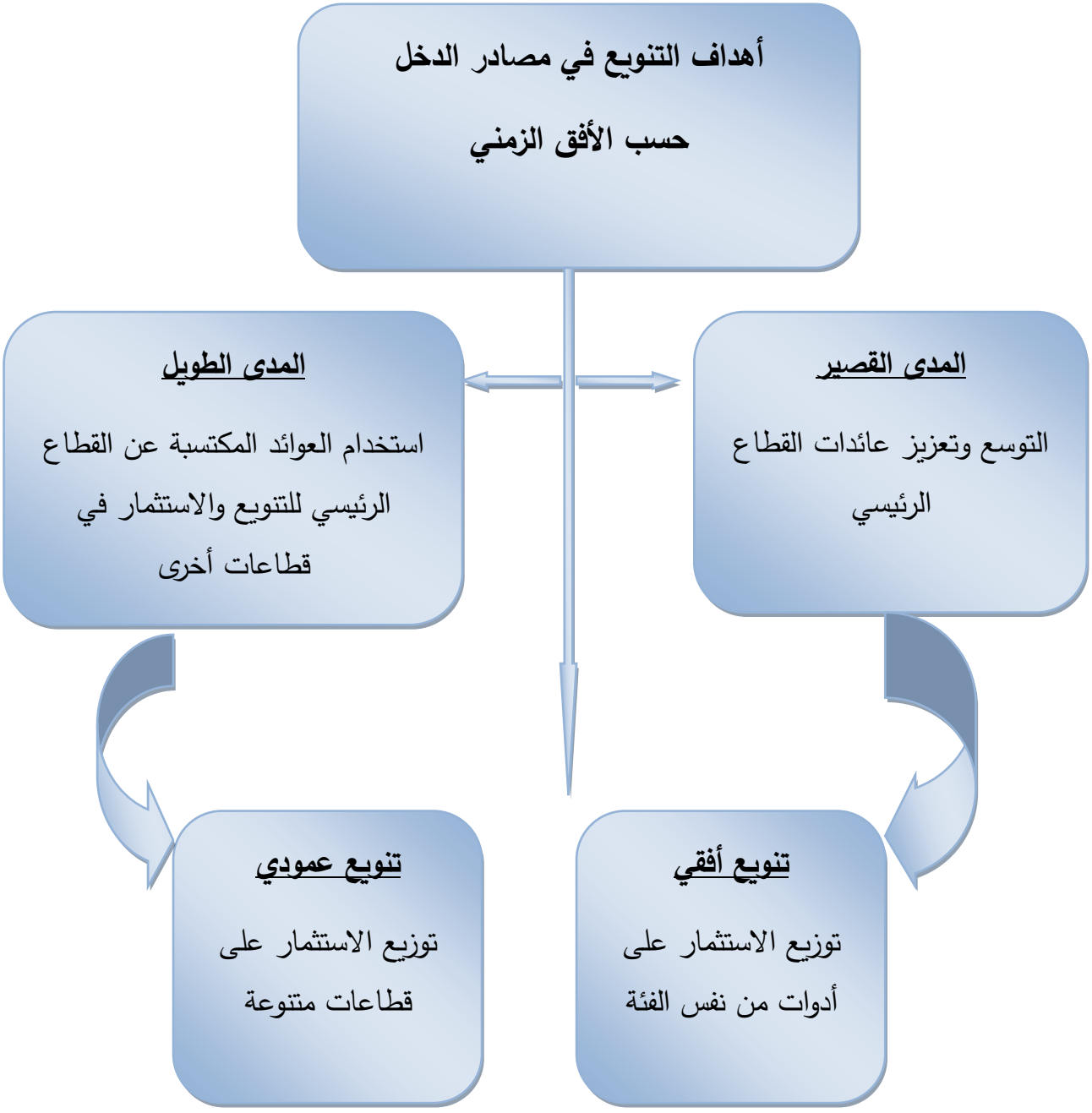

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثالثا: مبررات ومؤشرات التنويع في مصادر الدخل:

أعطى الداعمين لسياسات التنويع في مصادر الدخل مبررات عدة توضح لماذا يجب الاعتماد على هذه السياسات، كما تم وضع العديد من المؤشرات لمعرفة اقتصاد معين هل هو منوع أو لا.

01- مبررات التنويع في مصادر الدخل.

تمثل سياسة التنويع في مصادر الدخل الدعامة الأساسية في دفع معدلات النمو الاقتصادي كون هذه السياسة ذات أهمية كبيرة تهدف إلى استخدام جميع الموارد المتوفرة في الاقتصاد وفي العديد من القطاعات الاقتصادية، فلسياسة التنويع في مصادر الدخل العديد من المبررات والتي نوضحها في النقاط التالية:

- كون الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض تتميز بالنضوب، هذا الأمر يتطلب وجود قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج لضمان عدم انخفاض إيرادات النشاطات الاقتصادية المحلية وبالتالي فإن الحل الأمثل بالنسبة للدول المعتمدة على المصادر الناضبة يكمن في تحقيق التنويع في مصادر الدخل[1].
- تتميز معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا سيما الدول العربية بالإخفاق في تحقيق النمو السريع، حيث تسمى هذه الظاهرة بلعنة الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن التنويع في مصادر الدخل يساعد من التقليل من هذه اللعنة[2].
- يساهم التنويع في مصادر الدخل في ترسيخ العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه العديد من الآثار الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس في زيادة النمو الاقتصادي[3].

---

[1] مصعب عبد العالي ثامر حسين، **تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة 2003-2015**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية العراق، 2017، ص43.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، **2016**، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: www.qanon302.net/articles

[3] Herzer, Dierk, and Nowak – Lehmam, **Export diversification, externalities and growth**: Evidence for chile, 2016, p02.

- الدول التي تقتصر تجارتها الخارجية على منتج واحد فإن أي انخفاض في أسعار هذا المنتج سوف يؤثر على حجم صادراتها ويؤدي إلى ضعف إيراداتها المالية، بالمقابل فإن الدول التي صادراتها منوعة فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري[1].

- قدرة التنويع في مصادر الدخل على مواجهة الأزمات والمخاطر غير المنتظمة على وجه الخصوص.

- تنويع مصادر الدخل بمثابة تحوط ضد تقلبات معدلات النمو الاقتصادي، هذا التقلب الذي من بين الأسباب الرئيسية وراءه هو أن البلدان النامية تركز في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلبا والتي تتعرض إلى الكثير من الصدمات الكلية، سواء كانت هذه الصدمات داخلية أو خارجية، حيث إن ما يقارب 50 بالمائة من التقلبات التي تواجه البلدان النامية كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عرضة لهذه الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية أكثر تنوعا، الأمر الذي يسمح لهيكل صادراتها أن يكون متنوعا[2].

02- مؤشرات قياس التنويع في مصادر الدخل:

حتى نتمكن من التوصل لإصدار حكم موضوعي حول الهيكل الاقتصادي لأي دولة يجب توفير بيانات عن التوزيع النسبي للإنتاج على القطاعات الاقتصادية في هذه الدولة، ويمكن استخدام معايير ومقاييس عدة لإعطاء صورة عن مدى تنوع مصادر الدخل أو تخصص الهيكل الاقتصادي السائد في أي دولة، فهناك مؤشرات وفقا للأداء الاقتصادي وكذا مؤشرات حسب درجة التركيز الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 2014، ص08.

[2] Paulo, Francisco Miguel, **Diversification of the Angolan Exports. Challenges and Benefits** universidade catolica portuguesa Lisbon, 2013, p05.

02-01: معدل ودرجة التغير الهيكلي:

هي من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، يتم الوصول إليه من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس هذا المؤشر مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني[1]، ويتم حسابه من خلال الصيغة التالية[2]:

$$ri = \sqrt{\int \left(\frac{Pi}{Pt}\right)^2 \times 100}$$

حيث:

ri: يمثل نسبة مساهمة القطاع **(i)** في الناتج المحلي الإجمالي.

Pi: يمثل الناتج في القطاع.

Pt: يمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة **t**.

02-02: نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية:

من مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع في مصادر الدخل وبالتالي إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من مجموع الصادرات الكلية فإن هذا يدل على

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا (الأسكوا)، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط**، الأمم المتحدة نيويورك، 2001 ص 12.

[2] سالم عبد الحسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34، 2017، ص 120.

انخفاض درجة التنويع في مصادر الدخل، أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات[1] وصيغة هذا المؤشر هي:

$$RXO = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{xi}{Xi}\right)^2} \times 100$$

حيث:

(i): عدد السنوات.

(RXO): يمثل نسبة الصادرات النفطية.

(xi): يمثل الصادرات النفطية.

(Xi): يمثل إجمالي الصادرات.

02-03: التوزيع القطاعي للقوى العاملة:

من مؤشرات التنويع المتعلقة بالاقتصاد الكلي، حيث أن توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية يظهر مدى تنويع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع[2]، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Ri = \sqrt{\left(\frac{Li}{Lt}\right)^2} \times 100$$

حيث:

(Ri): يمثل نسبة مساهمة القطاع **i** في الأيدي العاملة.

(Li): يمثل العاملين في القطاع **i**.

(Lt): يمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة **t**.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا (الأسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] مروة خضير سليمان، **التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص 20.

02-04: مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الأهمية النسبية للواردات من الناتج المحلي الإجمالي، والهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج، ويعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$DM = \frac{Mi}{GDP} \times 100$$

حيث:

(DM): يمثل درجة أهمية الواردات.

(Mi): يمثل الواردات.

(GDP): الناتج المحلي الإجمالي.

02-05: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما لقياس درجة التنويع في مصادر الدخل فعلي سبيل المثال فإن تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعكس نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة التنويع في مصادر الدخل وتطوره وكذا كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت دل ذلك على تنويع مصادر الدخل واستغلال لموارد بكفاءة إضافة إلى زيادة حصة القطاع الخاص في ملكية الأصول تعني زيادة أهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي وبالتالي زيادة تنويع مصادر الدخل[1].

02-06: مؤشر هارفيندال- هيرشمان:

يعد من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود التنوع

[1] مروة خضير سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الاقتصادي وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي (أي التركيز الاقتصادي) ويحسب هذا المؤشر باستخدام العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{XI}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

H: مؤشر هيرفندال – هيرشمان.

XI: الناتج المحلي الإجمال في القطاع **I**.

X: الناتج المحلي الإجمالي **PIB**.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

02-07: مؤشر فلاديمير كوسوف:

يقيس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد، فكلما أصبحت قيمة **COS=0** يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص تلك التغيرات[2] ويحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} XiBi}{\sqrt{\sum_{1}^{n} Xi^2} \times \sqrt{\sum_{1}^{n} Bi^2}}$$

[1] بلعما أسماء، دحمان عبد الفتاح، **إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة اجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 07 العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، 2018، ص 333.

[2] عماد الدين مصباح، **محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970-2004)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، 2013، ص 94.

حيث:

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف.

Xi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

بالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أن الواقع يثير عدة إشكالات في اعتماد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات إضافة لكونه لا يدمج هذا المؤشر معلومات عن حجم الصادرات ولا نوعيتها (أولية، مصنعة، معادة التصنيع...)، ولا محتواها التكنولوجي، وبالتالي لا يمكن تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات[1].

وللإجابة على التساؤلات السابقة يجب تحليل درجة التخصص في طريق التجارة السلعية (**Marchandise spécialisation index Trade**)، والذي يقيس درجة التخصص في التجارة الخارجية والذي نحصل عليه بحاصل قسمة صافي تدفق السلع **(الصادرات – الواردات)** إلى مجموع تدفق السلع **(الصادرات + الواردات)**، حيث يتراوح قيمة المؤشر ما بين (−1،+1)، حيث تدل القيمة الموجبة للمؤشر في منتج ما على أن صافي صادرات إيجابي وبالتالي التخصص في إنتاج هذه السلعة، في حين تشير القيمة السلبية إلى قيمة استيراد أعلى من قيمة التصدير لهذا المنتج.

02-08: منهجية صندوق النقد الدولي:

تم تدعيم تحليل التنويع باستخدام منهجية صندوق النقد الدولي، أين تقيس هذه المنهجية التنويع وتحديد مصادره استنادا لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما:

- **التنويع الموسع للصادرات extensive export Diversification:** يعكس هذا المؤشر الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين.
- **التنويع المكثف للصادرات Intensive export Diversification:** هذا المؤشر يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين، وكلما كانت هذه المؤشرات منخفضة

[1] بلقاسم العباس، نواف أبو شعالة، **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، الإصدار الثالث، أوت 2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، 2019، المعهد العربي للتخطيط، ص 61.

كلما دل ذلك على تنويع أعلى ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين[1].

رابعا: القيود، التحديات ومحفزات التنويع في مصادر الدخل.

عادة ما ترافق تطبيق سياسات التنويع في مصادر الدخل العديد من القيود والتحديات، ومن أجل التطبيق السليم لهذه السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة منها يجب إتباع المحفزات المختلفة لهذه السياسات.

01- القيود والتحديات المفروضة لإنجاح عملية التنويع في مصادر الدخل.

من أجل إنجاح عملية التنويع يجب التقيد بجملة من العناصر، فالعملية تتطلب وقتا طويلا ونجاحها أمر غير مؤكد عند الكثير من الدول، لأن تحديد التركيبة الأنسب بين الظروف الاقتصادية الكلية أمر صعب للغاية، ولعل الإدارة الجيدة للعوائد الريعية هو العنصر الضروري لقيادة عملية التنويع بالإضافة إلى توفر عوامل مكملة تم تصنيفها ضمن خمسة أصناف هي[2]:

- **العوامل المادية:** الاستثمار، النمو ورأس المال البشري.
- **السياسات العمومية:** السياسات الموازنة، التجارية والصناعية.
- **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** سعر الصرف، التضخم والأرصدة الخارجية.
- **المتغيرات المؤسساتية:** الحوكمة، مناخ الاستثمار والوضعية الأمنية.
- **الولوج إلى الأسواق** : درجة الانفتاح لتبادل السلع والخدمات، رؤوس الأموال، التمويل المباشر أو غير المباشر.

كما أن هناك من صنفها إلى ثلاثة أصناف مهمة هي:

- **جودة المؤسسات، الحوكمة والشفافية:** وهي مفاتيح أساسية لإنجاح التنويع.

[1] بلقاسم العباس ونواف أبو شعالة، المرجع السابق، ص 62.

[2] **Diversification économique en Afrique Centrale** : état des lieux et enseignements, banque de France rapport zone franc, 2007, p115.

- **رأس المال البشري**، فتحتاج الدول اليوم لتطوير رؤى اقتصادية برجماتية تضع الأولويات وتوجه السياسات والخطط العامة وتضع الأطر والقواعد لبناء مجتمعات قائمة على المعرفة وتطوير رأس المال الفكري، وتكون هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.
- **الاستثمار، الادخار وبيئة الأعمال:** وهي الأرضية اللازمة للسياسة التنويعية.

02- محفزات التنويع في مصادر الدخل:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تصنيف محفزات التنويع في مصادر الدخل، أهمها الدراسة التي شملت 212 شركة من شركات التصدير، أين صنفت المحفزات إلى صنفين محفزات داخلية وأخرى خارجية، أين شمل المحفزات الداخلية على اتفاقيات التصدير ومستوى خبرات الأفراد وهيكل الموارد البشرية، والمحفزات الخارجية تشمل المنافسة الشديدة والمسافة التي تفصل الشركات المصدرة عن الأسواق.

ومن عناصر محفزات التنويع في مصادر الدخل التي توصلت إليها مختلف الدراسات نجد[1]:

02-01: الإصلاحات الاقتصادية: وتدخل في هذا الإطار العناصر التالية:

- **تحرير التجارة الخارجية:** تلعب عملية تحرير التجارة الخارجية دورا مهما في دعم المنافسة والاستثمار ومن المساهمة في توفير فرص العمل وزيادة الدخل، وذلك بالوصول إليها للأسواق لما له من أثار إيجابية في العامل الكلي للإنتاجية وهذا ما يزيد من عدد الشركات القادرة على التصدير بالإضافة إلى زيادة تنويع الصادرات.

- **سهولة الوصول إلى مصادر التمويل:** ويقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن التعرف على هذه القيمة بالرجوع إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

[1] أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة القصيم السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018، ص 61.

02-02: متغيرات الاقتصاد الكلي: وتتمثل في :

- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص في معظم الدول المتقدمة دورا هاما في التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي، أين يساهم القطاع الخاص في العديد من الدول خصوصا المنتهجة والمطبقة لسياسات التنويع الاقتصادي في توفير العديد من فرص العمل.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤثر في مختلف القطاعات وتختلف درجة التأثير من قطاع إلى أخر وهناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في التوظيف الصناعي ويزيد من التنويع الاقتصادي.

02-03: العوامل الهيكلية:

ويدخل ضمن هذا الإطار العديد من المتغيرات المهمة مثل عدد السكان، رأس المال البشري ونوعية المؤسسات في الدولة، حيث يؤدي الزيادة في عدد السكان إلى تمكين الشركات المحلية في الوصول إلى أسواق كبيرة والاستفادة من وفرات الحجم، كما تسمح الموارد البشرية المؤهلة بتغيير النمط التخصصي للشركات وتحويلها من تصنيع السلع الأولية إلى السلع القائمة على المعرفة، كما تزيد المؤسسات الاقتصادية من ثقة شركات الأعمال وتتيح الفرص للأنشطة الجديدة من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة.

02-04: الموارد الطبيعية:

توصف الموارد الطبيعية بأنه نعمة أو نقمة تبعا لعدة عوامل تتضمن جودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحوكمة الجيدة، حيث يمكن أن تكون دول غنية بالموارد الطبيعية ولكن تفشل في الاستفادة منها وفي بعض الأحيان يكون أداؤها أسوأ من الدول التي تمتلك أقل ما يمكن من تلك الموارد.

من خلال عرض مختلف محفزات إستراتجية التنويع في مصادر الدخل نستطيع أن نقول أن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة، وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع في مصادر الدخل يتطلب توافر الخدمات المساعدة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات.

03- التنويع في مصادر الدخل كإستراتجية اقتصادية.

الكثير من الدول خصوصا النامية منها تسعى لأن يكون التنويع في مصادر الدخل إستراتجية اقتصادية لديها من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادية والخروج من إطار هيمنة القطاع الرئيس على الاقتصاد، ومن أجل اعتبار التنويع في مصادر الدخل كإستراتجية اقتصادية يتطلب[1]:

- **وجود إطار مؤسساتي جيد:** يقيم كل المؤسسات والقطاعات المعنية لتحديد الحاجيات والإمكانيات والأولويات وقيام جهة أو مؤسسة عليا بالتنسيق لتحديد التوجهات والسياسات، ولترتيب الأولويات وللحد من تشابك الاختصاصات وتفادي الازدواجية.
- **توفر مناخ ملائم للأعمال:** تحسين البيئة التنظيمية وزيادة كفاءة الإجراءات التي تدخل في إطار دورة حياة المقاولات خاصة الصغيرة والمتوسطة.
- **تشجيع التعليم والتكوين والاستثمار في قطاع العلوم والتكنولوجيا.**
- **اقتصاد كلي سليم:** يساعد ذلك في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وذلك بفضل سياسات مالية ونقدية وتجارية معقلنة ومنسجمة تدعم النشاطات الإنتاجية والخدمية.
- **سياسة تجارية خارجية منفتحة:** وذلك بطريقة معقلنة وغير متسرعة في إطار الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف أو في إطار اتفاقيات شراكة خاصة بالتبادل الحر.

خامسا: اهتمام الدول بتنويع مصادر الدخل والتجارب الدولية الرائدة في ذلك.

اهتمت العديد من الدول بتنويع مصادر الدخل، حيث بذلت المزيد من الجهود في سبيل ذلك من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد من مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وفي ما يلي نسرد بعض التجارب الناجحة في تنويع مصادر الدخل مع إبراز أهم الإستراتجيات والخطط المطبقة لديها من أجل ذلك[2].

---

[1] علي محمد الخوري، **الاقتصاد العالمي الجديد، مابين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة دراسة على أهمية إنتاج وإدارة المعرفة والاستثمار في التكنولوجيات المتطورة لبناء مقومات اقتصادية جديدة تستهدف التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطن العربي**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الجزء الأول، 2020.

[2] هواري أحلام، **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة، ص 09.

01- اهتمام بعض الدول (النامية) بسياسات التنويع في مصادر الدخل.

العديد من التساؤلات تطرح حول مدى اهتمام الدول النامية بالتنويع الاقتصادي كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية والتنويع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وإلى الجهود التي بذلتها على مستوى التخطيط والتنفيذ في هذا المجال وهنا لا بد من الإشارة أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي في بعض الدول النامية يرجع إلى عدة عقود سابقة، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية في خططها التنموية على سياسات قطاعية وكلية كان يأمل منها تعزيز تنويع الإنتاج والتصدير، إلا أن أزمة التنمية في الدول النامية تبلورت بوضوح خلال فترة الثمانينات أنتجت زخما كبيرا لدى صناع القرار التنموي للاهتمام بالتنويع الاقتصادي، خاصة في البلدان المصدرة للنفط وأصبح ركنا أساسيا في خططها ورؤاها الاقتصادية الإستراتجية مثل رؤية السعودية 2030، رؤية البحرين 2030، رؤية قطر 2030 رؤية الكويت 2035، رؤية سلطنة عمان 2040، رؤية الإمارات 2021.

01-01- خطط المملكة العربية السعودية في تنويع مصادر الدخل.

سعت المملكة العربية السعودية لتنويع مصادر الدخل لديها من خلال سلسلة من الخطط التنموية الخماسية، حيث أولت هذه الخطط أهمية بالغة للتنويع الاقتصادي للإنتاج ومصادر الدخل والصادرات السلعية من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة له عبر أنظمة وتشريعات تكفل تحقيقه، وإستراتجية تعزز ما تم إنجازه في الخطط السابقة، كما تعمل على الوصول إلى معدلات مرتفعة من التراكم الرأسمالي الحكومي والخاص في الأصول الإنتاجية، وتحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية وتنمية رأس المال البشري وتطويره وتعزيز البعد المعرفي والتقني للاقتصاد الوطني، حيث تبنت المملكة رؤية مستقبلية فيها اقتصاد متنوع قطاعيا ومناطقيا يقوده القطاع الخاص، ويعتمد على استخدام تقنيات الإنتاج المتنوعة معتمدة على خطة تتجلى في منظومة متكاملة من الأهداف العامة والمحددة وحزما من السياسات والبرامج والمشاريع الطموحة ، نورد البعض منها في النقاط التالية[1]:

- رفع معدلات استثمار الثروات المعدنية وتنويع أنشطتها وتشجيع التوسع في إنتاج المواد الخام التعدينية ومعالجتها وتصنيعها محليا.

[1] موجز الخطة التنموية العاشرة وأولوياتها 2015 – 2019، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، ، ص 35

- الاستثمار في مشاريع تنويع مصادر الطاقة.
- تحفيز الشراكات الإستراتجية المحلية والأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- تطوير الأنشطة الإنتاجية والخدمية ذات الروابط القوية مع صناعات النفط والغاز والصناعات الأساسية والنهائية المعتمدة عليها.
- تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمتها في إجمالي قيمة الصادرات.
- تطوير قطاع الخدمات وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع التركيز على الخدمات المالية والسياحية وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الهندسية.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية مع التركيز على الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والميزات التنافسية الواعدة.
- توسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الصناعي خاصة في المجالات التي تضمنتها الإستراتجية الوطنية للصناعة.
- تنمية الإنتاج الزراعي ذي الاستهلاك المحدود للمياه، وتنمية نشاط صيد الأسماك.

01-02- خطط الجزائر في تنويع مصادر الدخل.

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تشارك فيها جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة تبنت الجزائر منذ الاستقلال مخططات تنموية عديدة تهدف أساسا من الخروج من دائرة الاعتماد على الموارد النفطية والنهوض بالقطاعات الحيوية الأخرى، أين كانت نسب تنفيذها متفاوتة ونسب نجاحها تختلف من مخطط تنموي إلى أخر، بسبب الأزمات الاقتصادية وكذا ارتفاع أسعار النفط مع تغيرات البيئة الدولية، لكن رغم هذه المعوقات يمكن للجزائر تحقيق تنمية ذاتية شاملة ومستدامة بإشراك جميع القطاعات الإستراتجية (الزراعة، الصناعة والخدمات) دون الاعتماد بصفة كلية على عائدات المحروقات فقط مع ضرورة التطبيق الصحيح والفعال لها.

فمنذ سنة 1967 بدأت الجزائر بوضع مخططات تنموية، فنجد المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، حيث نجد أن الجزائر ركزت في المخطط الثلاثي الأول على قطاع الصناعة

بالدرجة الأولى، أين خصصت لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا 49 بالمائة، وهذا ما يعكس التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ضل هذه المرحلة والتي كانت تستهدف أساسا خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات [1].

ومن خلال دراسة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) نجد أن هذا المخطط استهدف تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 09 بالمائة، وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، أين استهدف أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية وكذا صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتجية وتطور القطاع الزراعي[2]

كما تزامن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) مع الارتفاع في المداخيل المالية وذلك لارتفاع سعر البرميل من النفط من 3.3 دولار في سنة 1971 إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973 والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963 إلى 42 مليون طن سنة 1969 إلى 46 مليون طن سنة 1972 والتي ساعدت الدولة على خوض معركة التنمية الاقتصادية تلبية وتحقيقا للحاجات السوسيو – اقتصادية لعامة الشعب الجزائري وأخيرا تحقيق الرخاء الاقتصادي[3].

كما تبنت الجزائر بداية من سنة 1989 عدة مخططات تنموية وذلك في سياق استمرار وتيرة الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1988 مجموعة من الإجراءات متمثلة أساسا في ما يلي:

- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي.
- إصلاح منظومة الأسعار.
- انسحاب الخزينة العمومية من دائرة التمويل.
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة.

[1] بلقاسم نويصر، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية – دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 171.

[2] بلقاسم نويصر، المرجع السابق، ص 174.

[3] مراد مولاي الحاج ، **واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة**، في الموقع الإلكتروني http//www.univ-chelef.dz/eds/wp-contect/uploods/2016/06، ص 07.

حيث خصص في المخطط التنموي (2001-2004) غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري منها 129 مليار دينار للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار دينار للتنمية البشرية معتمدة الدولة في ذلك على عائدات المحروقات، ومن بين الأهداف المرجوة من هذا المخطط خلق مناصب شغل، الاستثمار في البنى التحتية الأساسية، دعم المؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية [1].

كما جاء المخطط التنموي (2005-2009) ببرنامج تكميلي لدعم النمو، حيث ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي [2].

02- التجارب الدولية الناجحة في تطبيق سياسات التنويع في مصادر الدخل.

02-01- تجربة الإمارات العربية المتحدة.

تعد التجربة الإماراتية من أكثر التجارب نجاحا في العالم، حيث تعد نموذجا يحتذى به لما حققه من تنويع في مصادر الدخل ولمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي[3]، حيث كانت تتميز الإمارات العربية المتحدة باقتصاد يعتمد بشكل كلي على القطاع النفطي من خلال إنتاج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق العالمية، وقد أدركت خطورة هذا الوضع مما دفعها إلى بذل جهود في تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ومن أهم القطاعات التي اعتمدت عليها هذه الدولة في تحقيق هدف التنويع هي الصناعة التحويلية وقطاع التشييد والبناء وكذلك قطاع النقل والاتصالات.

كما ينفرد الاقتصاد الإماراتي عن معظم الاقتصاديات النامية، في أنه اتبع منذ بدايته نظام الاقتصاد الحر المعتمد على نظام السوق، الذي يحدد المعطيات الاقتصادية الأساسية كالأسعار والاستثمار والتجارة الخارجية، ويكون للقطاع الخاص الدور الريادي في الاقتصاد الوطني، وتتميز

[1] فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، الجزائر، ص 286.

[2] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07 جوان 2010، ص 205.

[3] قعيد لطيفة وقويدر كمال، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر 03/02 نوفمبر 2016.

الإمارات العربية المتحدة بنظرتها المستقبلية الطموحة والهادفة للارتقاء أكثر بأدائها الاقتصادي ومكانتها بين دول العالم.

بذلت الإمارات العربية المتحدة جهودا كبيرة في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة ويتضح من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي حيث يتضح التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 إلى حوالي 30 % عام 2012، وبالتالي نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل، حيث تم استغلال عائدات النفط لتوفير البنية التحتية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثماراتها.

ومواصلة لهذا النجاح قامت الإمارات العربية المتحدة بإدراج عدة إستراتجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة، وذلك من خلال توفير إدارة فعالة ودعم حكومي للمشاريع الكبرى واقتصاد السوق مسير كشركة الأموال والمعاملات وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات[1].

ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع في مصادر الدخل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والبناء، حيث النهضة العمرانية التي تستهدفها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وإنجازاته السنوية تسير حسب معايير الدولة[2].

كما أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2007 صندوقا يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط لدعم وتمويل مشاريع الابتكار لدعم وتمويل مشاريع الابتكار والصناعة الوطنية وتطوير رأس المال الفكري والريادة التكنولوجية والبحوث الذكية، والأفكار المبتكرة وحاضنات للشركات الناشئة، ويهدف إلى تطوير القدرات التنافسية في السوق العالمية وقد استثمر الصندوق أكثر من 01.6 مليار درهم بين

---

[1] مجدوب خيرة، **استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية لبناء اقتصاديات عربية أكثر تنوعا، الاقتصاد العماني نموذجا**، مقالة ضمن كتاب جماعي تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدار المركز الديمقراطي العربي، أوت 2020، ص 119.

[2] تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، **قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار** الإمارات العربية المتحدة، 2012.

عامي 2008 و 2014 في مشاريع مختلفة مرتبطة بالتعليم والبحث والتطوير وحاضنات ريادة الأعمال ودعم المشاريع الوطنية.

حيث نجد إمارة دبي وعلى الرغم من محدودية مواردها الهيدروكربونية من تنويع اقتصادها في قطاعات الخدمات مثل تجارة التجزئة والسياحة واستضافة المعارض والفعاليات وإعادة التصدير والتمويل واستثمرت بكثافة في البنية التحتية والخدمات اللوجيستكية مثل الموانئ والمستودعات الضخمة، وأنشأت مناطق تجارية حرة تتسم بعدم التشدد في الضوابط التنظيمية والضرائب، وقد ساعد ذلك في خلق مراكز إقليمية للأعمال في الصناعات المتنوعة مثل الصناعات التحويلية والخدمات، كما لا تزال حكومة دبي تستثمر بكثافة لجعل الإمارة وجهة جاذبة للزوار ولتجارة التجزئة، ويعد مشروع " **دبي لاند**" الضخم البالغة قيمته 147 مليار دولار والهادف إلى تطوير قطاعات السياحة والترفيه وفي قطاع السكن نجد أكبر مشروع للتطوير العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي[1].

كما أصدرت حكومة دبي القانون رقم 22 في سنة 2015 الذي ينظم عقود الشراكة بين القطاعين في هذه الإمارة يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع وزيادة الاستثمارات في مختلف المجالات، ووفقا لأحكام القانون المحلي يجوز أن تقترح مشروع الشراكة أي من الجهات الحكومية وإحدى جهات القطاع الخاص[2].

أما بالنسبة لسوق العقار فتشهد الإمارات العربية المتحدة طفرة كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية حيث يقدر حجم المشاريع العقارية قيد الإنشاء بـ 350 مليار دولار، خصوصا في إمارة دبي التي حاولت في السنوات الأخيرة تنويع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على الموارد النفطية، حيث شرعت في إنشاء مشاريع سياحية ضخمة من أشهرها فندق برج العرب وبرج خليفة الذي يعتبر أطول مبنى في العالم، إضافة إلى إنشاء سوق مصرفية وتشجيع الاستثمار الأجنبي عبر تشريعات خاصة مساعدة، كما تعتبر دبي أكبر سوق للذهب في العالم وتستحوذ لوحدها على 40 بالمائة من تجارته

[1] عميرة أمين، **التجارب الحديثة لإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، العدد 01، أفريل 2018، ص 144.

[2] قشاء إسماعيل وشقراني محمد، **الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية تجارب دولية رائدة**، مقال منشور في مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 06، جوان 2019، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، ص 171.

العالمية، كما ساعدت البنية التحتية المتطورة المتمثلة في المدن الصناعية ومراكز الأبحاث المتخصصة والمعاهد الصناعية في إعداد وتدريب العاملين[1].

02-02- تجربة الشيلي في مجال التنويع في مصادر الدخل.

كانت الشيلي من أسرع اقتصاديات أمريكا اللاتينية نموا في العقود الأخيرة مما مكن البلاد من الحد من الفقر وبشكل كبير عامي 2000 و 2017، فقد انخفض عدد السكان دون مستوى الفقر (الذين يحصلون على 505 دولار أمريكي سنويا) من 30 % إلى 6.4 % إلى جانب انتعاش اقتصادي في عام 2018 مع انخفاض في معدلات أسعار الفائدة حيث يعكس هذا التحسن مزيدا من الثقة لدى القطاع الخاص، مع تسجيل نمو سنوي بلغ 04 % كما نمت أنشطة غير التعدين ونجاح الشيلي في التنويع الاقتصادي إلى جانب ارتفاع أسعار النحاس مما ساهم في تنشيط إنتاج التعدين وخاصة تجار الجملة والخدمات التجارية والتصنيع وارتفاع عجز الحساب الجاري بسبب تنامي واردات السلع الرأسمالية وصافي الأصول الأجنبية وقامت الحكومة بتمويل هذا العجز عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي[2].

أسس الشيلي صندوق استقرار النحاس سنة 1985 لأجل إزالة أثر تذبذبات أسعار النحاس من إيرادات الدولة أخذين بعين الاعتبار عدم الاستقرار في أسعار النحاس، فالصندوق عبارة عن حساب ائتماني يسير من طرف البنك المركزي ويولد عائدا خاصا، وهو تحت وصاية مجلس رقابي يضم ممثلين من الشركة الأساسية للنحاس، وهي شركة عمومية تلتزم بتحويل كل أرباحها إلى الخزينة العمومية، حيث مثلت إيراداتها سنة 2004 حوالي 05 بالمائة من الناتج المحلي و14 بالمائة من الإيرادات العامة.

وضعت الشيلي سياسات مكنتها من تطوير الاقتصاد ومن ثم تنويع مصادر دخلها، **هذه السياسات نلخصها في النقاط التالية:**

- الجهد الكبير في **مجال الادخار** خاصة خلال فترة الإنعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس.

[1] وهيبة عبد الرحمان وآخرون، **تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية ، جامعة الوادي، 02-03 نوفمبر 2016.

[2] عبد الكريم حمد زبير وسعاد قاسم هاشم الموسوي، **الأهمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في العراق تجارب دولية مختارة (النرويج والشيلي)**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، 2020، ص 347.

- تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي.
- قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة العمودية الناجحة التي ساعدت في تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون.
- تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين[1].
- تأسيس سنة 2005 صندوق لتشجيع التنافسية الابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص.
- إنشاء أكثر من 50 قطبا صناعيا متميزا.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري، حيث تم تخصيص منح للطلاب المتفوقين للدراسة في الخارج.
- التركيز على استغلال إمكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء مثل الخدمات[2].

فالنظر إلى تقرير المنافسة العالمية لسنة 2018 نجد أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من أصل137 دولة شملها التقرير واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الأسواق المالية، كما قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 245349 مليون دولار بنسبة نمو قدرت بـ 1.60 بالمائة، وتمثل حصة الفرد منه 13.576 دولار.

02-03- تجربة النرويج في مجال التنويع في مصادر الدخل.

تعد النرويج من الدول النفطية التي نجحت في تطبيق سياسات التنويع إلى حد كبير، حيث تبوأت مكانة مرموقة من حيث حجم الصادرات وتنوعها، ومؤسسات الأعمال وقطاعات التنمية وخدمات الأعمال القائمة على المعرفة لتصنيع مصادر هذه الصادرات، كما تعتبر التجربة النرويجية نموذجا في تنويع مصادر الدخل وفقا لغالبية الهيئات الدولية المتخصصة وكذا الباحثين، حيث سعت النرويج جاهدة منذ تحصيلها للريع النفطي إلى تبني سياسة صارمة تتمثل في عدم الاعتماد على ريع النفط وبناء اقتصاد

[1] أحلام هواري وعلي سدي، **التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02 جامعة طاهري محمد بشار، أوت 2019، ص 218.

[2] أحلام هواري وعلي سدي، المرجع السابق، ص 223.

منوع متوازن وذلك على الرغم من أنه كان من ضمن الدول المتوسطة الدخل في المنطقة، وهدف بذلك حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية والحفاظ على توازنها في المدى البعيد، وهناك عدة عوامل ساعدت النرويج على نجاح تجربة التنويع في مصادر دخلها، نذكر منها:

- توفر إدارة حكيمة عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، ليس فقط في قطاع النفط وإنما في جميع السلطات الحكومية بصورة عامة.
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من جهة أخرى.
- تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.
- إلزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى.
- النجاح في خلق تعاون بين شركات النفط والسلطات الحكومية.
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25 % إلى 45 % .
- التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.
- تحقيق مستوى تقني عالي للأداء في القطاع النفطي عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي[1].

كما أسست النرويج **صندوق الثروة السيادية** والقاعدة المالية بموجب قانون في سنة 1989 حيث يعتبر الصندوق الأنجع دوليا، أين عمل على تحقيق العدالة في اقتسام الثروة النفطية بين الجيل الحالي وأجيال المستقبل، من خلال تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية واستثمارها في الأسواق المالية العالمية وفقا لإستراتجية محكمة الأبعاد، ويعمل هذا الصندوق وفق الآليات التالية:

[1] بن ناصر أمال وبورصاص وداد، **أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي أزمة نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات – الاقتصاد النرويجي نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة 08 ماي 1945 26/25 أفريل، الجزائر .

- إيداع الإيرادات النفطية في الصندوق يضاف إليها الأرباح المحققة من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- يدار الصندوق من قبل وزارة المالية مع تقديم تقرير سنوي عن إيرادات النفط وتقديمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من موازنة الدولة ويكون البنك المركزي هو المسئول عن مهام الصندوق التشغيلية بعد أن أوكلت وزارة المالية المهمة له.
- يتم السحب من الصندوق بقدر النقص في الميزانية غير النفطية في الظروف الاعتيادية وأن لا تتجاوز 04 % من الربح المحقق سنويا من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.

ومن بين أهداف الصندوق السيادي النرويجي نجد:

- الحصول على عدد كبير من الاستثمارات المتنوعة التي توزع المخاطر بشكل فعال وتوليد أعلى عائد ممكن.
- تنويع الاستثمار في معظم الأسواق العالمية والعملات لتحقيق الغرض الواسع للعالمية والأمر متروك لبنك norges ليقرر كيفية الاستثمار وماهية أنواع الممتلكات التي يتم الاستثمار فيها.
- تدار الاستثمارات من قبل مجموعة إستراتجية للعقارات وفي فبراير عام 2017 قررت الحكومة زيادة التخصيص للأسهم من 62.5 % إلى 70 % من أجل تحقيق عائد طويل الأجل مع مستوى مقبول من المخاطر.
- حماية القوة الشرائية الدولية للصندوق وتوليد عائد مع مرور الوقت يتجاوز النمو في الاقتصاد العالمي.
- الاستدامة المالية للثروة الوطنية للأجيال المستقبلية من خلال الاستفادة من ثروات النرويج النفطية.

02-04- التجربة الماليزية في تنويع مصادر الدخل.

تعد التجربة الماليزية في تنويع مصادر الدخل من التجارب الجديرة بالدراسة والاهتمام، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها للتخلص من التخلف والتبعية، ففي خلال عشرين سنة تحولت ماليزيا

من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، مع تحقيقها لتطور ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية[1].

كما تمتلك ماليزيا موارد طبيعية متنوعة وموقعا جغرافيا متميزا، وأثبتت التجربة الماليزية نجاحها واعتبارها نموذج للبلدان النامية في مجال التنمية والتقدم في العديد من المجالات من خلال سياسة تنموية اعتمدت الحكم الراشد لنمط إستراتيجي للنمو، والاحتكام لمنهج متقدم للتنمية، أثبتت جدارته في التفاعل مع الاقتصاد الدولي وسياسات الاندماج مع مستجدات الاستثمار في مجالات التجارة الداخلية والخارجية[2].

بدأت ماليزيا سياساتها من خلال العمل على زيادة الصادرات من المنتجات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تدنية تكاليف اليد العاملة، وقد استطاعت ماليزيا تحقيق قفزات نوعية في مجال التصنيع لا سيما الثقيل منه، وهذا في ظرف زمني وجيز، مما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل كبير، حيث بلغ سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي ليصل بعد ست سنوات أي سنة 2011 لحوالي 9656 دولار أمريكي، وتعد حاليا ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي، كما يصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي[3].

أعادت ماليزيا بناء اقتصادها منذ سنة 1970 من خلال وضعها لمجموعة من الخطط الخماسية من سنة 1970 إلى 1990 سميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة، وقد اعتمدت ماليزيا في البداية على القطاع العام بشكل كبير والاهتمام بالصناعات التصديرية، حيث تم التركيز في عمليات التصنيع على المكونات الإلكترونية والتي تميزت بكثافة العمالة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة والتحسن في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة الأقلية الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال[4].

---

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 01 2017، ص 89

[2] محمد بوطلاعة ونعيمة بن ديش، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل تداعيات أزمة النفط، إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة بشار، 2018، ص 304،305.

[3] مسعودي محمد، **إستراتجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018 ص 238.

[4] محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 50،51.

نجد أن ماليزيا احتلت المرتبة 23 من بين 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017-2018، حيث تتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 16 في تطوير الأسواق المالية، المرتبة 46 في الاستعداد التكنولوجي، وقدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 297413 مليون دولار بنمو قدره 04.40 % وحصته من إجمالي الناتج المحلي العالمي قدرت بـ 0.72 % [1] .

كما تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا، ما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي وبرامج التشجير لتطوير وعصرنة إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطاقة الاتصالات والنقل، كما استمرت ماليزيا في الاستثمار والدعم على نحو يستهدف مختلف التدابير بما في ذلك المناطق حرة، آليات تمويل الصادرات، المساعدة على البحث وتطوير المنتجات وحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية[2].

كما كان تحسين أداء الصادرات في ماليزيا أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع الاقتصادي ومن أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق للتجارة الحرة ووضع آليات لتمويل الصادرات ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية[3].

حيث نستطيع أن نقول أن عوامل نجاح التنمية في ماليزيا كانت توفير الحكومة دعما قويا للصناعات الإستراتجية عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، إضافة إلى تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتجية لأجل بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق

[1] فاروق القاسم، **النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2009.

[2] محمد حسين الجبوري وأخرون، **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 10 الجامعة المستنصرية العراق.

[3] بركات عماد الدين ومويسي وسام، **تجارب بعض الدول النفطية في مجال إستراتجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مقال منشور في كتاب الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية ، إصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، أوت 2020، ص 404.

التقدم الصناعي[1]، واستطاعت ماليزيا تحقيق درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية التي شملت الصناعات الاستهلاكية والوسيطية والرأسمالية[2].

02-05- تجربة كوريا الجنوبية في تنويع مصادر الدخل.

تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة في مجال التنويع في مصادر الدخل لتصبح نموذجا يحتذى به لدى العديد من الدول رغم أن هذا البلد لا يحوز على ثروات وموارد طبيعية معتبرة.

فمنذ سنة 1961 تعهد الرئيس الكوري الجنوبي أمام الشعب بتحقيق النمو والتطور الاقتصادي أين عرض خطتين للتنمية سنتي 1962 و 1966 بالتعاون والشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان في هذه الفترة تقريبا نصف سكان كوريا الجنوبية يعانون من الفقر المدقع نتيجة نقص الموارد والإنتاج، فبفضل خطط التنويع الاقتصادية الموضوعة استطاعت كوريا الجنوبية سنة 1970 البدء في تصدير المنسوجات لتصبح الصادرات الكورية سنة 2000 مشكلة من 80 % تقريبا من أشباه الموصلات الإلكترونية والمنتجات فائقة الدقة التكنولوجية، كما أنه من المتوقع بحلول سنة 2040 أن يصل حجم الاقتصاد الكوري الجنوبي إلى 02.8 تريليون دولار أمريكي أي 03 أضعاف حجمه في الوقت الراهن والناتج المحلي الإجمالي للفرد ستصل 60000 دولار أمريكي[3].

وقد ارتكزت تجربة التنويع في مصادر الدخل في كوريا الجنوبية على النقاط التالية:

- استحداث مجلس أعلى مهمته التخطيط الاقتصادي.
- تطوير وبناء القدرات والكفاءات الوطنية من خلال إرساء نظام تعليمي عصري.
- تبني إصلاحات اقتصادية عميقة وعلى المدى البعيد.
- دعم وتثمين الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- السعي نحو إحلال الواردات وزيادة الصادرات.

---

[1] علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد 03، المجلد 23، 2015، ص 371.

[2] عبد الحفيظ الصاوي، **قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، السنة 03، الشهر 05، الكويت، ص 03.

[3] محمد مسعودي، **إستراتجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج ناجحة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 07 (2018) ص 236-237

- تشجيع البحث العلمي واقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستخدام هذه التقنيات والتكنولوجيات.
- العمل على تنمية الادخار الوطني وتسهيل العمليات التمويلية.

03- النقاط المشتركة في سياسات التنويع في مصادر الدخل لدى الدول الرائدة في تطبيقها والنجاح فيها.

من خلال عرض مختلف التجارب الرائدة والناجحة في تطبيق مختلف سياسات التنويع في مصادر الدخل على غرار ماليزيا، النرويج، الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية، يمكننا استخلاص أهم النقاط المشتركة التي ساهمت بشكل كبير في نجاح هذه السياسات، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): النقاط المشتركة في سياسات التنويع في مصادر الدخل في الدول الناجحة في تطبيقها.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما ورد في التجارب الناجحة في تطبيق سياسات التنويع في مصادر الدخل.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي (المفهوم، الأهداف، النماذج والنظريات).

تعتبر مشكلة النمو الاقتصادي محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين، فالنمو السكاني المستمر يتطلب توفير متطلبات معيشية بشكل متزايد، فبذلك أصبح النمو الاقتصادي يعكس الأداء الاقتصادي للدول ومدى صلاحية الإيديولوجيات والسياسات المتبعة، لذا نال حيزا كبيرا لدى الاقتصاديين الذين سعوا للبحث عن السبل الكفيلة برفعه بما يتناسب مع مقدرات المجتمع.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

01- تعريف النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي على مر العصور هدفا ملحا تسعى الدول جاهدة على تحقيقه والبحث عن شتى الطرق والوسائل لتحقيق معدلات أعلى للنمو، ويعد من أهم المؤشرات الكلية التي تعكس أداء والنشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى مداخيل الأفراد ورفاهيتهم، فتحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي واستدامته يعد أولوية وهدف أساسي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية لمختلف الدول خصوصا النامية منها، وتعددت التعاريف التي أعطيت لهذا المصطلح نذكر منها[1]:

التعريف الأول: يعرف النمو على أنه قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي[2].

التعريف الثاني: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني ويقاس النمو الاقتصادي تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعادة فإن النمو الاقتصادي يحسب بصيغ حقيقية (وهذا يعني صيغ تحسب التضخم وتطرحه من النمو)[3].

---

[1] عبد الصمد بوشنة، **دراسة اقتصادية قياسية لنسق العلاقة بين الإنفاق العام على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017**، رسالة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021، ص 72.

[2] Régis Bémichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIX éme et XX éme siècles** , 02 éme édition Macheting, paris,1990, p49.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 71.

التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هي العملية التي ينظر إليها على أنها العملية التي تولد في حد ذاتها العديد من المزايا مثل الحد من الفقر وعدم المساواة لإنهاء البطالة وحل المشاكل البيئة وزيادة رفاه سكان العالم، على هذا الأساس وجب مصاحبة النمو الاقتصادي مجموعة المتغيرات النوعية والكمية في البنى المختلة للاقتصاد والمجتمع[1].

التعريف الرابع: النمو الاقتصادي هو التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن وهو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، وعليه فالنمو الاقتصادي هم التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى، ويتم الاعتماد عليها من طرف الدولة للوصول إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر[2].

التعريف الخامس: النمو من فعل نما ينمو نمو، أي زاد أو كثر أو اتسع، وبموجب هذه المعاني فالنمو هو الزيادة أو الكثرة أو الإمداد أو التوسع في البيئة المحيطة بالكائن الحي[3].

التعريف السادس: هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أي يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، أي يشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما [4].

التعريف السابع: يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج، فمن الممكن أن

---

[1] Bendahmane Mohammed El amine, **politique monétaires et croissance économique dans les pays du Maghreb**, thèse en vue de l'obtention du Doctorat en sciences Economiques, Université Abou Bekr Belkaid , Tlemcen, 2015-2016, p63.

[2] بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، **الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة الجزائر، العدد 09، 2013، ص 02-03.

[3] عطا الله خالد، **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ، الجزائر نموذجا**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018 ص 84.

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2013، ص 343.

يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة كنمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل أو تراكم رأس المال بواسطة الادخار والاستثمار واكتشاف موارد إضافية والتقدم التكنولوجي[1].

التعريف الثامن: ارتبط النمو الاقتصادي كثيرا بالقدرة الشرائية، مستوى العيش ومستوى الرفاهية لدى الناس عامتهم وعلى هذا الأساس يعرف بعض الإقتصاديين النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي[2].

التعريف التاسع: يعرف **S.Kuznets** النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، تسند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسساتي والإيديولوجي المطلوب لها[3].

ومن نقول أن النمو الاقتصادي هي الزيادة الحقيقة في مستوى دخل الأفراد ما يعزز قدرتهم الشرائية وإحساسهم بالرفاهية، والذي يكون ناتجا عادة من تراكم رأس المال واكتشاف موارد إضافية والتقدم التكنولوجي.

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي تبين أنه يعني بالأدوار المبينة في الشكل التالي:

[1] كاظم علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2003، ص 281.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 07.

[3] Todaro et Smith,**Economic Development**, Addison Wesley, 08 éme édition, 2003, p85.

الشكل رقم (04): أدوار النمو الاقتصادي.

المصدر: حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ضل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا – دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2012-2013، ص 04.

وأيضا نجد أن هناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادي هي[1]:

- **النمو التلقائي:** ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في المجتمع ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.
- **النمو العابر:** يحدث نتيجة وجود أسباب طارئة، عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، والنمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.
- **النمو المخطط:** يحدث نتيجة تدخل الدولة، من خلال وضع إستراتجية للتخطيط الاقتصادي والنمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثله مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعا ولا يملك الحركة الذاتية.

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (إجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص 124.

02- تعريف التنمية الاقتصادية:

أدى تطور المجتمعات إلى السعي نحو تحسين الظروف المعيشية لجميع أفراد المجتمع واختلفت السياسات المتبعة في سبيل ذلك، وانتقلت من مجرد التفكير في رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي إلى النظر في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة بما يحقق التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بموجبها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، حيث يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي[1].

كما عرفها الجغرافي **Sylvie Brunel** أنها قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية[2].

وبالتالي نستطيع القول لأن التنمية الاقتصادية تشمل على جميع التغيرات في المجالات الاجتماعية الهيكلية والتنظيمية، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج ويساعد على زيادة الادخار، مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعلم[3].

فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن ما يلي:

- أن يكون التغير بالزيادة في حجم النشاط الاقتصادي.
- أن تلبي رغبات وحاجيات أغلب أفراد المجتمع.
- أن تضمن التنمية نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وعبد الرحمن يسرى محمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، 1999، ص 51.

[2] مليكة غضبان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة دراسة حالة الجزائر الإمارات والسعودية خلال الفترة 2000-2019**، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي ميلة، ص 86.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003، ص 20.

03- الفرق بين النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

من خلال التمعن في مفاهيم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نستطيع استخراج أهم الفروق بين المفهومين، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• تكون الزيادة ثابتة أو متزايدة. • متغير كمي قابل للقياس. • يعبر عن التحسن في الناتج أو الدخل القومي. • يتطلب إجراءات وعوامل أقل من التنمية. • يأتي في الغالب بعد التنمية الاقتصادية	• زيادة تراكمية ودائمة. • متغير نوعي. • يعبر عن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي. • تتطلب موارد اقتصادية وبشرية عديدة. • تكون قبل النمو الاقتصادي.

المصدر: ملال شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016**، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021، ص 113.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:

عادة ما يرافق النمو الاقتصادي مجموعة من الفوائد، التي من شأنها السماح للاقتصاد ككل بالنمو نذكر منها[1]:

- **تقييم الجهاز الإنتاجي:** يقيس النمو الاقتصادي أداء الجهاز الإنتاجي من خلال القيم التي تمت إضافتها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوفر للجهاز الإنتاجي

[1] Alexandre Nshe Mbo Mokime, **croissance économique, une perspective africaine**, editeur l'hormattan, paris, p30,31.

المعدات والمواد التي يحتاج إليها، وبالتالي فإن النمو يفتح أفاق الربح التي تحفز أصحاب رأس المال على الاستثمار وخلق فرص عمل مربحة.

- **الاستهلاك:** يعمل النمو الاقتصادي على زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق وبما أن النمو يصاحبه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، فهذا يعني زيادة إمكانيات الفرد من الاستهلاك.
- **نشاط السلطات العامة:** يتم تمويل القطاع العام أساسا من الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن موارد الدولة مرهونة بالنمو الاقتصادي.
- **تشجيع المبادلات مع الخارج:** يلعب النمو دورا فعالا في زيادة الطلب على دخول العملات الأجنبية، كما أنه يعمل على الرفع من القوة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية.

ثالثا: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي:

01- عناصر النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي عدة عناصر أهمها[1]:

- **عنصر رأس المال:** ويشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية.
- **عنصر العمل:** يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، هذا من جهة وزيادة حجم السوق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض ومن خلال محدودية الدخل.
- **عنصر التكنولوجيا:** دالة الإنتاج في الواقع العملي تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري العمل ورأس المال إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي.

[1] أشرف علاء الدين محمد الياسين، **أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الأردن)**، جامعة أل البيت 2018، ص 38-39.

02- خصائص النمو الاقتصادي:

بالنسبة لـ **KUZNETS** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 فإن للنمو الاقتصادي **ستة (06)** خصائص، مشيرا بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي [1]:

- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.
- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** حيث يتمثل هذا التحول الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات.
- **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** تعرف هذه العملية بالتحول الحضري، وذلك من خلال تحديث طريقة التفكير وتطبيق تقنيات جديدة في الزراعة، الصناعة أو المواصلات مع التخطيط الاقتصادي لما له أثر كبير في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة وذلك بالتوزيع العادل للدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص، مع ضرورة تحسين الاتجاهات والمؤسسات من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال، من خلال غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت والالتزام الأمانة والقيادة والتعاون.
- **الامتداد الاقتصادي الدولي:** هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فتاريخيا هناك ميل للدول المتقدمة للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية.
- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي في القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والفجوة آيلة للتوسع أكثر فأكثر.

[1] نفس المرجع السابق، ص 39-41.

رابعا: منافع وتكاليف النمو الاقتصادي.

عادة ما يرافق عملية النمو الاقتصادي الكثير من المنافع، بالمقابل كذلك يقترن بتكاليف عدة، نوردها فيما يلي.

01- بالنسبة للمنافع: تتجسد فيما يلي[1].

- تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات الموفرة من قبل الجهاز الإنتاجي بالتالي زيادة الدخل الذي سيمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الرفاهية التي يرجونها.
- زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال توفير الرعاية الصحية لهم وتحسن بيئة عملهم، وأيضا مكافحة الفقر بواسطة اتخاذ تدابير حكومية مختلفة كزيادة الدخول والأرباح، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدولة من توفير مناصب العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية التي تستهدف الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا.

02- بالنسبة للتكاليف نوردها فيما يلي:

- الإضرار بالمحيط جراء التلوث، الازدحام، تشويه المناظر الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي ناهيك عن التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير العقلاني.
- زيادة الفوارق الطبقية في أغلب الدول بحيث تتحمل بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا تطاق.
- النفايات المتعلقة بعملية النمو مكلفة سواء عند تخزينها أو التخلص منها.
- ظهور الرأسمالية الصناعية التي تولد عدة تكاليف منها زيادة معدلات تشغيل الأطفال، غياب الحماية الاجتماعية وزيادة عدد ساعات العمل والتي قد تصل إلى حد 16 ساعة في بعض الدول.

وهنا نشير أن التساؤل حول الحاجة إلى النمو يطرح في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة هناك مستوى معيشي جيد، كما يمكن التفكير جديا في منافع وتكاليف النمو الاقتصادي خاصة في ضل التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الذي هدفه الحفاظ على البيئة، أما في الدول النامية

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 19.

فيعتبر مطلب تحقيق النمو الاقتصادي ملحا وضروريا بغض النظر عن تكاليفه ووجود الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي.

خامسا: حساب النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي، ويقاس في أغلب الأحيان باستخدام الناتج الداخلي الخام الحقيقي أو متوسط نصيب الفرد منه، حيث يعتبر هذان المؤشران من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي.

01- حساب النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الناتج الوطني الحقيقي:

يقاس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات التي تحصل على معدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، ويحسب بالصيغة الرياضية التالية[1]:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين نسبة المقارنة ونسبة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في نسبة الأساس}} \times 100$$

02- حساب النمو الاقتصادي من خلال مؤشر متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل الوطني الحقيقي:

يعتبر هذا المؤشر من أدق المقاييس استعمالا لقياس معدلات النمو الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني الحقيقي الإجمالي لا يعني نمو اقتصادي إذا ما كان هناك زيادة في عدد السكان، هذه من أهم الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى ترجيح متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلي كمعيار لقياس النمو الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر حسب الصيغة الرياضية التالية[2]:

$$\text{متوسط نصيب الفرد الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 01 2014، ص 46.

[2] بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، ص 68.

لكن يجب الإشارة إلى أن هذا المقياس يصادف عدة صعوبات في الدول النامية، أهمها:

- عدم الثقة في إحصائيات السكان والمداخيل.
- إشكالية تقسيم إجمالي المداخيل القومية بين السكان العاملين فقط وليس على جميع السكان.
- التقلبات المستمرة في أسعار العملات.

ولهذا يحسب معدل النمو الاقتصادي بأحد الأسلوبين التاليين[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الحاليةالفترة – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

وهذا معدل يصطلح عليه بمعدل النمو البسيط، وهو غالبا ما يستخدم في تقديم الخطط السنوية للحكومة، ويستخدم أيضا لفترات قصيرة غالبا ما تكون سنة.

$$\text{TCC}=\sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDPo}}^{-1}$$

حيث:

GDPn: متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة.

GDPo: متوسط دخل الفرد في بداية الفترة.

n : طول الفترة الزمنية.

وهذا معدل يصطلح عليه بمعدل النمو المركب، حيث غالبا ما يستخدم هذه الصيغة في الخطط المتوسطة والطويلة الأجل.

ومن خلال تحويل الدخل المتولد من الإنتاج إلى إنفاق، نميز ثلاثة طرق أخرى لقياس وتقدير حجم الناتج، وهي:

[1] تلمساني حنان، **أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017، ص 11.

3- طريقة الدخل:

يعرف الدخل الإجمالي المحلي بأنه مجموع الدخول من عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة، وفقا لهذه الطريقة يتم حساب الناتج من خلال الدخول التي تولدت منه[1]، حيث:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

أما الدخل الوطني فيكون:

الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريع

04- طريقة الإنفاق:

إجمالي الدخل المحلي يساوي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [2]، حيث يكون لدينا:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

ويتضمن الإنفاق الكلي ما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Y: الدخل الوطني الإجمالي.

C: الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية.

I: الإنفاق العام والخاص على الاستثمار.

G: الإنفاق الحكومي.

X-M : الإنفاق الخارجي الصافي (الصادرات - الواردات).

[1] رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2014، ص 54.

[2] بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

05- طريقة القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية[1]، حيث يمكن حسابها وفقا للصيغة التالية:

القيمة المضافة للمنتوج = قيمة المنتجات النهائية – قيمة المنتجات الوسط

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو من قبل المؤسسات.

المنتجات الوسط: هي المنتجات المستهلكة في عملية الإنتاج.

حيث تعتبر هذه الطريقة من الطرق الدقيقة للتعبير عن حجم الناتج، وهذا لأن هذه الطريقة تمكننا من تفادي الوقوع في خطأ ازدواج وتعدد حساب بعض المنتجات في الناتج، والصيغة النهائية تكون كالتالي:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الإقتصاد المحلي

سادسا: مصادر، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

01- مصادر النمو الاقتصادي:

تتفاعل عدة مصادر مع بعضها البعض في عملية إنتاج العديد من السلع والخدمات من قبل الاقتصاد، ويرفع بذلك الدخل الوطني، منها حدوث عملية النمو الاقتصادي ومن أهم المصادر المؤدية إلى النمو الاقتصادي نجد[2]:

- **تراكم رأس المال:** حيث يكون مشتملا على كل الاستثمارات الجديدة والمعدات المادية والموارد البشرية، حيث ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم

[1] رفاه شهاب الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] ميشيل تواردو، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، 2009، ص 168-172.

استثماره حتى يزداد الدخل والناتج المستقبلي، فالمصانع والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

- **النمو السكاني:** يساهم تزايد عدد السكان في زيادة قوة العمل، حيث يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.
- **التقدم التكنولوجي:** حسب العديد من الاقتصاديين فإن التقدم التكنولوجي أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي ويظهر التقدم التكنولوجي في استحداث صور وطرق جديدة في إنجاز مهام تقليدية مثل خياطة الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل.... الخ، حيث يعرف أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من مستوى معيشة السكان.

02- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي التقليدي والمعاصر، حيث تم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة، أبرزها يتمثل في تطور وتغير الحياة الاقتصادية للإنسان.

هذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادي السائدة.

02-01: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك:

حسب هذه النظرية نظر إلى النمو الاقتصادي على أنه نتاج تراكم رأسمالي، وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية، كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد الإنتاج وبالتالي يزيد في التطور والتنمية.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من أدم سميث سنة 1776 دافيد ريكاردو 1818، طوماس مالتوس 1798 وصولا إلى كل من فرانك رامزي 1928 وفرانك فابت 1944

02-01-01: تحليل أدم سيمث:

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة حيث يرى أدم سميث أن النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا حيث يعتبر سميث أن أساس عملية النمو يكمن في تقسيم العمل والتخصص بما يكفل زيادة الإنتاج وذلك ما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي[1]، كما يعتبر أن مسألة النمو الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، فالكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار الذي يساهم في الدفع من معدلات الاستثمار[2]، وبشكل عام فإن أدم سميث يرجع النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية والنوعية من عوامل الإنتاج الأساسية: العمل ورأس المال والأرض[3].

ويمكن تلخيص تصورات وأفكار أدم سميث حول النمو الاقتصادي في الشكل التالي:

[1] بخاري، عبلة عبد الحميد، **التخطيط والتنمية**، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 2005، ص 30.

[2] أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011** –، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص 49.

[3] إجري خيرة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم 2013-2014، ص 16.

الشكل رقم (05): تلخيص تصورات وأفكار أدم سميث حول النمو الاقتصادي.

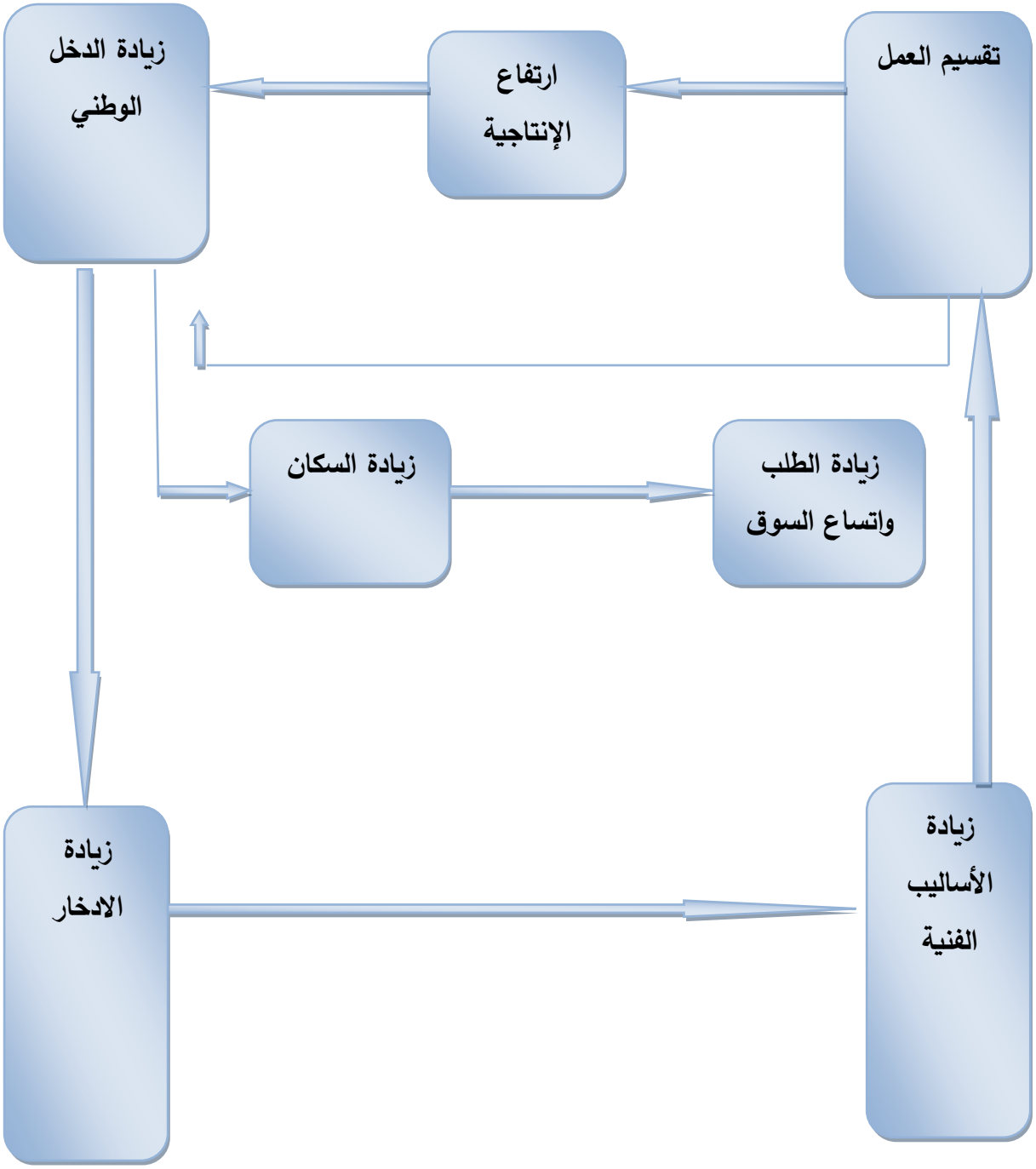

المصدر: سالم توفيق النجفي: "**أساسيات علم الاقتصاد**"، جامعة الموصل، 2000، ص 61.

02-01-02: تحليل دافيد ريكاردو:

أكد ريكاردو أن القطاع الزراعي هو القطاع الأساس في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، وقد جعل ريكاردو من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، حيث يري أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في قطاع رأس المال ومعدلات التراكم الرأسمالي فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الجهات الأراضي حتى الأقل خصوبة منها مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض حتى يصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[1].

ويعتبر قانون الأجور الحدية من الإضافات المهمة لريكاردو الخاصة بعملية النمو، ويتلخص هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت أجور العمال أحيانا على هذا القدر فإن هذا يعتبر شيئا مؤقتا وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى فإذا افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة، ترتفع أسعار الغذاء ويترتب على ذلك ارتفاع الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي، ومن ثم تقل الأرباح ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية أدخل ريكاردو نظرية الميزة النسبية، فقد أوضح أن كل دولة يمكن أن تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تتمتع الدول الأخرى فيها بميزة نسبية عنها.

كما أن ريكاردو قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات أساسية رئيسية هي: الرأسماليون، العمل وملاك الأراضي، ويرى أن عبئ قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين.

[1] أمل حمدان خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

02-01-03: تحليل توماس مالتوس:

يعتبر مالتوس زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسم نظرية مالتوس للسكان، والتي تنص على أن " عدد السكان إذا لم ينضبط فإنه سيزداد بمتتالية هندسية كل ربع قرن، في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلى بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة، حيث بين أنه يجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري وهذا في حالة زيادة معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي[1].

كما اعتبر مالتوس أن النمو الديموغرافي أكبر دائما من النمو الاقتصادي، فالحاجز الرئيسي الذي يقف في وجه النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية، التي سيأتي اليوم الذي ستنفذ فيه تماما ويتراجع بسبب ذلك النمو الاقتصادي في كل بلدان العالم، حيث تنجر عن ذلك عواقب وخيمة من بينها تراجع مستويات الأجور بشكل حاد ومذهل[2]، وتتدهور القدرة الشرائية لأبعد الحدود وتتفشى البطالة، وقد ينهار الاقتصاد كاملا ولذلك يؤكد بأن التزايد الديموغرافي السريع هو مشكلة الجميع ويجب التصدي لها ويمكن توضيح تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي في الشكل التالي:

[1] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2010، ص 96.

[2] خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 63.

الشكل رقم 06 : تصورات توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي.

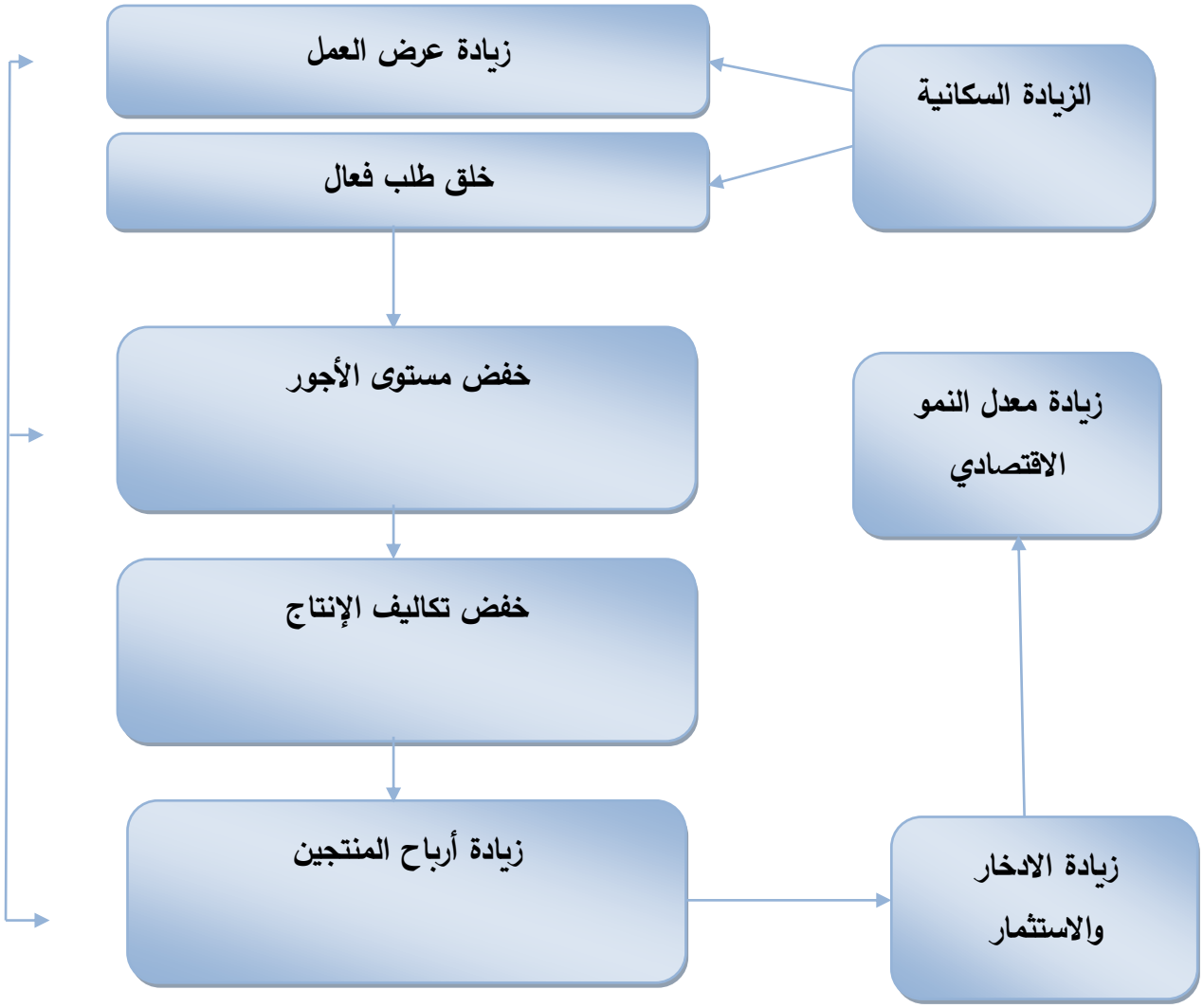

المصدر: سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة مصر، 2000، ص 318.

02-01-04: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

قدم **شومبيتر** مساهمة كبيرة في نظرية النمو، ويرجع هذا في المقام الأول إلى مقاله " **نظرية التنمية الاقتصادية**" الذي نشر لأول مرة سنة 1911، حيث قدم شومبيتر مصطلح الابتكار والذي يساهم من خلاله صاحب المشروع في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ ينطلق شومبيتر من حالة الاقتصاد المستقر والتي تعد التغيرات التي تحدث على مستواه لأسباب مختلفة (اكتشاف مفاجئ لمصادر توريد جديدة على سبيل المثال) بمثابة محرك لعملية النمو الاقتصادي، ولكن يبقى الابتكار السبب الرئيسي للنمو، فالقوة الدافعة للنمو في نظرية شومبيتر هي صاحب المشروع (رجال الأعمال والمقاولين) المبدع والمبتكر والذي لديه روح المبادرة والابتكار كما يتميز بإقباله على تحمل المخاطرة[1].

فحسب شومبيتر فإن النمو الاقتصادي يتحدد وفق عاملين أساسيين، الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار، بحيث يمثل المنظم العنصر الأساسي في العملية، لذلك يصفه شومبيتر بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية، أي أن نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي تنظر للمنظم على أنه الفرد الذي يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن، الأمر الذي يساهم في توليد المنافسة بينه وبين الآخرين، أما الائتمان المصرفي فهو الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد[2]، وحسب ما تم ذكره حول نظرية شومبيتر فإنه يصعب تطبيقها حرفيا على الدول النامية للأسباب التالية:

- عدم كفاءة عنصر المنظمين.
- الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

[1] قسول كمال، **أثر سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة ماليزيا**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2020-2021 ص 49.

[2] ملا شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016**، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2020-2021، ص 116-118.

02-02: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في سبعينيات القرن التاسع عشر على يد الفريد مارشال، حيث تم اكتشاف موارد جديدة وتحسنت المعارف الفنية وظهرت المخترعات الحديثة مما كان له أثر كبير على الإنتاج ودفع عجلة النمو.

هذا التطور انعكس على الأدب الاقتصادي الذي إتسم بالتفاؤل، حيث اعتقد النيوكلاسيك بإمكانية إستمرار عملية النمو دون حدوث الركود الحتمي الذي أشار إليه الكلاسيك، حيث لم يتوان الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاربة تفسير مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي، والتي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وصارت أبحاث ومفكرين هذه المدرسة وفق أفكار عارضت المدرسة الكينزية، تمثلت هذه الأفكار في[1] :

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.
- السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.
- رفض قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.
- التقدم التكنولوجي يعتبر مشجعا لنمو الدخل الوطني وأن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال.
- الاستهلاك يعتبر هدف الإنتاج وليس العكس.
- النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل نمو السكان.

[1] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 03، 2014.

02-02-01: نظرية النمو الكينزية:

اجتاح الاقتصاد العالمي في عشرينيات القرن الماضي وتحديدا عام 1929 ما يعرف بالكساد العظيم Great Depression، واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف ولم تكن مؤقتة كما اعتقد الكلاسيك وفي تلك الفترة ظهر كتاب النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود لكينز 1936 الذي وجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظيف الكامل والمنافسة الكاملة، ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور، ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل، لأن مستوى التوظيف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي[1].

كما استعان كينز بفكرة المضاعف والمعجل في شرح آليات نمو الدخل القومي وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الأعمال في الإستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة ، غير أنه كان يري عدم فعالية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يري عدم فعالية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على عكس النيوكلاسيك الذين اعتبروا لأن الادخار دالة في سعر الفائدة أولا ثم الدخل ثانيا.

وقد لاقت الأفكار الكينزية بصفة عامة قبولا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان خلال فترة الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول، وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها، مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية وجعلها أيضا صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها.

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط – دراسات تنموية –، العدد 73 2021 ص 13.

حيث وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، تتركز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية[1]:

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي المتمثل في تكاليف وأرباح الوحدة المنتجة لأن الأرباح مصدر للتراكم الرأسمالي الذي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- إن الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل منتقدا بذلك قانون ساي .
- إن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في الطلب الفعال.
- حسب كينز فإن الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل.
- يرى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه.

لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتماما لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، ومن ثم يم يخبرنا إلا بالقليل بشأن كيفية دفع عملية التنمية، ولذلك تم تطوير التحليل السابق من الكينزيين الجدد وأبرزهم **(هارود – دومار)** .

02-03: نظرية النمو الجديدة الداخلية.

ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة عناصر للنمو وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية، مع وجود بعض الاختلافات، فالبنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في الموارد البشرية عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني، ومن أبرز الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية نجد[2]:

- نماذج النمو الداخلي تخلصن من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر

[1] خليفة ، محمد ناجي حسن، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة مصر، 2001.

[2] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2006.

الأحيان، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الخارجية التي تعرض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.
- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم يعد هنالك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

02-04: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

02-04-01: نظرية مراحل النمو لـ روستو:

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي والت ويتمان روستو سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول روستو في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم، أين لخص هذه الخطوات في خمسة مراحل أساسية هي[1]:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة النضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

[1] Todaro Michail.p, **economic development in the third word**, longman, Now york and london, 1989, p 124.125.

وقد وصل روستو إلى هذه النتيجة بناءا على المسار التاريخي للبلدان المتقدمة في تلك الفترة، كما شدد على أن المرحلة الحاسمة في هذا المسار هي مرحلة الإقلاع، إذ أن الوصول إليها سوف يسمح حتما بانتقال الدول النامية من دول متخلفة إلى دول متقدمة[1].

02-04-02: نموذج هارود دومار في النمو الاقتصادي:

يركز هذا النموذج على الدور المزدوج للاستثمار، حيث أن زيادة الاستثمار من ناحية تخلق طلب فعال لأن الاستثمار يعتبر جزءا من الإنفاق الكلي للمجتمع، ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار يزيد القوة الإنتاجية للاقتصاد القومي من السلع والخدمات، هذا النموذج يفترض أن:

- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، أي أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) في المدى الطويل ثابت وبالتالي فإن الميل الحدي للادخار (MPS) يعتبر ثابتا أيضا.
- $APS = MPS$ (الميل الحدي للإدخار يساوي الميل المتوسط للإدخار).
- ثبات معامل رأس المال أي النسبة بين رأس لمال والدخل القومي، ويمكن النظر إلى هذه النسبة بطريقة أخرى باستخدام إنتاجية رأس المال والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال.
- ثبات المستوى العام للأسعار أي أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المحقق.
- وجود بطالة في عنصر العمل وبالتالي لا يوجد قيود على عرض العمالي.
- دالة الإنتاج لا يوجد فيها إحلال بين عناصر الإنتاج.

ويعتبر هذا النموذج كامتداد للفكر الكينزي الجديد، أين حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{DY/Y = S/K}$$

أي أن معدل **النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي / معامل رأس المال.**

[1] Giang Dang, Low Sui Pheng, **Infrastructure Investments in Developing Economics, The case of Vitnam**, springer publishing, New York, USA, 2015, p 15.

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان في النموذج يصبح كالتالي:

$$DY/Y = (S|K) - H$$

أي أن **معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/ معامل رأس المال) – معدل نمو السكان.**

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار، علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

وانطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج أن سبب تأخر وتخلف الدول يرجع إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، أو ارتفاع معامل رأس المال **(رأس المال/ الناتج)**، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي أو سبب ارتفاع النمو السكاني.

02-05: نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة ويسمى النموذج بنموذج نادي روما، لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع أفريل 2010، ص 34.

02-06: نظريات النمو الداخلي.

ظهرت هذه النظريات بعد عدم الرضا عن أفكار المدرسة النيوكلاسيكية في دراسة محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع عدم قدرتها تفسير الاختلاف في معدلات النمو بين الدول عند التوازن، لذلك جاءت هذه النماذج لشرح مصادر النمو بإعطائها أهمية لتراكم المعرفة والبحث وإدراك حقيقة وجود فورقات مستمرة في مستويات المعيشة بين الدول[1].

02-06-01: النمو الداخلي ورأس المال المعرفي (نموذج Romer 1986).

تمكن **رومر** من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، هذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار إضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير dA/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير Ki لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي[2]:

$$Yi = F(Ki, KLi)$$

كما يعرف البحث والتطوير الخاص أو الحكومي على أنه مجموع المعرفة المتراكمة سواء كانت نظرية أو تطبيقية وتمثل فقعات البحث والتطوير تقدما تقنيا بقدر ما تسمح باكتشاف تقنيات جديدة، هذه الأخيرة تعمل بدورها على ظهور صناعات جديدة والذي يعد عاملا مهما في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أن تحسين نوعية السلع الموجودة تعمل على خروج السلع القديمة والشركات التي تعمل

[1] Jean- Luc Gaffard, **la croissance économique**, Armand colin, Paris, 2011, p 37.

[2] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2012**، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 70.

على تطوير نوعية السلع تتمتع بربح احتكاري مؤقت، ويوجد شكل أخر من أشكال تراكم رأس المال المعرفي يعرف بالتعلم عن طريق العمل والذي يساهم في تطوير الإنتاجية ويشكل مصدرا للتقدم التقني[1].

02-06-02: النمو الداخلي وتراكم رأس المال البشري (نموذج Lucas 1988).

يجتمع تحت مصطلح رأس المال البشري كل من المعارف النظري، القدرات، المؤهلات بالإضافة إلى الحالة الصحية للفرد أو المجتمع، ويؤثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بطريقتين هما ارتباط كمية رأس المال المادي ارتباطا إيجابيا بالسكان النشطين، وطالما أن إنتاج رأس المال البشري مرتفع فإن كفاءة العمل مرتفعة[2].

كما ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التكوين والتأهيل المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص، والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات وإنما كذلك إلى الحالة الصحية والنظافة والغذاء خاصة لدى الدول النامية ومن هذا المنطلق ركز روبرت لوكاس على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه[3].

ويعتمد نموذج لوكاس في وجود رأس المال البشري على مجموعة من الفرضيات وله مجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي[4]:

- الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان في أحادية، بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة.
- يرى لوكاس أن تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية:

---

[1] سلمي بوقطاية، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من دول MENA**، رسالة دكتوراه، جامعة بشار 2019 ص 57.

[2] Bernard Bernier et Yves Simon , **Initiation à la macroéconomie**, Dunod, 9 eme édition, paris 2007, p 524.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ص 140.

[4] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 ص 70.

$$h = B(1 - U)h$$

حيث:

U: يمثل الزمن المسخر للعمل.

1-U: الزمن المسخر للحصول على معارف.

B: مقدار الفاعلية.

h: تمثل رأس المال البشري الفردي.

أما دالة الإنتاج لها الشكل التالي، والتي تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر فعالية.

$$Y = K^B(hL)^{1-B}$$

حيث:

Y: الإنتاج.

K: رأس المال العيني.

L: الوقت المخصص للعمل.

h: يعبر عن عنصر العمل.

وحسب هذا النموذج فإن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، وبذلك فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم وتراكم المعارف سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

02-06-03: الدولة والنمو الاقتصادي (نموذج Robert Barro 1990).

تدخل الدولة في دعم عملية النمو الاقتصادي يكون من خلال الإنفاق الحكومي **G** على قطاع التعليم ودعم البحث والتطوير الخاص، بالإضافة إلى النفقات على البنى التحتية (الطرقات الموانئ.....)، ضمان حقوق الملكية (حماية الاختراعات وبراءات الاختراع) كلها عوامل تؤثر تأثيرا فعالا

على النمو الاقتصادي، وهذا ونلعب الخدمات الإنتاجية التي توفرها الدولة دورا إيجابيا على النمو الاقتصادي، ذلك أن العملاء الاقتصاديين قد يستفيدون من تلك الخدمات دون تحمل تكاليف إضافية[1].

02-07: النماذج الخطية للنمو الاقتصادي:

تعتبر أحد النظريات الرئيسية للنمو الاقتصادي التي تتم عبر مراحل، وما زاد من أهميتها هو أن العديد من الدول تبحث عن منهج واضح لزيادة نموها الاقتصادي.

02-07-01: نموذج فون نيومان Neumann 1938.

يعد **نيومان** أول من قام بدراسة فكرة النمو في إطار النموذج الخطي ذات معاملات تقنية ثابتة بحيث كل فائض يستثمر في كل فترة، وتتمحور فكرة النموذج في أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثل (تحقيق أقصى معدل نمو ممكن)، من خلال اعتماد النموذج على تفسير إتجاهات الأسعار عن طريق المخطط الثنائي للكميات المنتجة والمستهلكة أو المستثمرة مرة أخرى، ويقوم هذا النموذج على ما يلي[2]:

n: سلعة بحيث يمكن أن تصنف ضمن المدخلات أو المخرجات.

m: التقنية الموجودة التي تؤدي إلى أعلى معدل نمو، وهي تدخل في بناء النموذج في شكل مصفوفتين عموديتين ذات i عنصر لكل تقنية j.

وبالتالي فإن مصفوفة المدخلات هي a^j بحيث $\mathbf{0 \neq a^j}$

ومصفوفة المخرجات هي b^j بحيث $\mathbf{b^j \neq 0}$

الاقتصاد يعمل بإمكانيات تقنية تتمثل في الزوج (A ,B).

وحدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر Xj من الشعاع X ذات m عنصر.

عليه يعتبر الاقتصاد منتج إذا كان $BX \leq AX$ أي أن كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ماهو مستهلك AX، يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج فإن نمو الاقتصاد g يتوقف على المعادلة التالية :

---

[1] سلمي بوقطاية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2006 ص 47.

$$(1+g)AX \leq BX$$

02-07-02: نموذج ليونتيف.

يعرف هذا النموذج أيضا بنموذج المدخلات والمخرجات، والذي يحاول إيجاد التشابك القطاعي ما بين القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، حيث قام الإتحاد السوفياتي بإتباع هذه الخطة أول مرة سنة 1925، وذلك بقيام الاقتصاديين داخل الإتحاد السوفياتي بوضع الموازين السلعية الخاصة بالاقتصاد السوفياتي، والتي أعتبر كأساس للخطة الاقتصادية الأولى بحيث عرفت فيما بعد بجداول ليونتيف نظرا لمشاركة هذا الأخير في وضع وصياغة الخطط الاقتصادية السوفياتية ضمن الخطط المركزية للاقتصاد السوفياتي، وقد تجسدت أفكاره وأبحاثه آنذاك في جداول، خاصة وأن هذه الفكرة برزت في كتابه المنشور تحت عنوان هيكل الاقتصاد الأمريكي[1] .

أين قام ليونتيف بوضع القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومي في جدول مقسم إلى قسمين، قسم أفقي وقسم عمودي، بحيث يعتبر أهم عنصر للتقسيم في كيفية توزيع المنتجات من القطاعات المنتجة إلى القطاعات المستهلكة سواء كانت وسيطية أو نهائية[2].

حيث ساعد جدول ليونتيف على تقدير حجم قوة العمل المطلوبة لانسياب وحدة واحدة من منتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للطلب النهائي، هذا إلى جانب القدرة على تحديد ما يطلق عليه بمعامل رأس المال/ العمل، هذا العامل الذي يعبر عن كمية رؤوس الأموال اللازمة لخلق وحدة عمل واحدة للمساهمة في تحقيق المستوى المطلوب من الإنتاج ويخطط لقوة العمل وفقا لمنهجية المستخدم – المنتج.

02-08: النظرة الجديدة للنمو الاقتصادي " أضواء النمو الاقتصادي (نظرة جياكسيونغ ياو)".

على مدار 50 عاما كان العلماء يستخدمون الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية للأرض ليلا والتي غالبا ما يطلق عليها اسم "**أضواء الليل**" في دراسة النشاط البشري والظواهر الطبيعية، وقد حذى الاقتصاديون حذوهم خلال العقد الماضي حيث أدركوا أن أضواء الليل يمكن أن تساعد في قياس النمو الاقتصادي وإعداد خرائط الفقر وتحليل أوجه عدم المساواة ومعالجة العديد من المسائل التي يستحيل

[1] عدنان داود العذاري، **الرياضيات والاقتصاد النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 164.

[2] علي مجيد الحمادي، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2010، ص 73.

التعامل معها بوسائل أخرى، لاسيما في المناطق التي تتوافر عنها بيانات كافية، حيث يبرز لنا الأضواء الليل إما التوسع المكاني أو الانكماش المكاني حيث أن بالنسبة للاقتصاديات التي تكون في طور النمو يزداد عدد المناطق المضيئة بمرور الوقت ويبدأ الضوء يشع منها[1].

وفي هذا الجدول نوضح أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من حيث مصدر وخصائص النمو.**4**

الجدول رقم (02): أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

النظرة المفسرة للنمو	مصدر النمو	خصائص النمو
أدم سميث 1776	تقسيم العمل	نمو غير محدود
روبرت مالتس 1798	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون تزايد السكان
دافيد ريكاردو 1817	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض
كارل ماركس 1867	تراكم رأس المال	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض.
جوزيف شومبيتر 911.1939	سلسلة الابتكارات التكنولوجية	نمو غير مستقر نظرية شارحة للدورات طويلة الأجل.

المصدر: سفيان قمومية، **رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي**، النشر الجامعي الجديد الجزائر، 2017، ص 129

بعد تناول مختلف نماذج ونظريات النمو الاقتصادي والتي حاول من خلالها علماء الاقتصاد فهم النمو الاقتصادي وتجسيد القواعد والسياسات المناسبة للرفع منه، فإنه يجدر التأكيد والإشارة للنقائص والانتقادات الموجهة لمختلف هذه النماذج، حيث لا يوجد نموذج شامل يمكن أن يؤدي إلى تمكين السلطات من اعتماد منهج واضح وقائم على زيادة النمو الاقتصادي.

[1] IFM WORKING PAPER 19/77 , YING YAO AND JIAXIONG YAO, SEPTEMBER 2019, P48,50.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي.

احتلت العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي صدارة العديد من الدراسات الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية، باعتبار التنويع في مصادر الدخل (التنويع الاقتصادي) حسب العديد من المفكرين الاقتصاديين المخرج الوحيد للدول المعتمدة على مصدر دخل وحيد من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادية والمحافظة على استدامتها.

أولا: إشارة الدراسات والمفكرين عن العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي.

بينت التجربة أن الثروة النفطية يمكن أن تكون نقمة أو نعمة على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، إذ يعتمد ذلك على مدى كفاءة استخدام هذه الثروة، وتشير التجارب خلال العقود الماضية إلى أن الدول النفطية اعتمدت اعتمادا مطلقا على العائدات النفطية في حل كافة التحديات التي تواجهها، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وتشير تجارب التنمية في الدول النفطية ومنها منطقة الخليج خاصة إلى هبوط متوسط الدخل بدلا من زيادته خلال المدة 1982-1998 من 10.5 ألاف دولار إلى 06 ألاف دولار، حيث فشلت هذه التجارب في خلق نوات لاقتصاد وطني قوي قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل، وانغمست في سياسات استثمارية غير كفئة أدت إلى إغراق معظم الطاقات الإنتاجية المتاحة وانحرافها عن القطاعات المنتجة، من هنا تظهر الأهمية الكبيرة لسياسات التنويع الاقتصادي لدفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المنتجة شرط أن تتسم هذه السياسات بالكفاءة والفعالية.

حيث احتلت العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصادي بداية من الكتابات الأولى للمفكرين الكلاسيكيين إلى غاية وقتنا هذا، حيث كان كل من أدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر من المنظرين الأوائل في هذا الإطار، حيث أكد أدم سميث أن تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر أكد أن عملية التحول الهيكلي من خلال الابتكار تؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم قطاعات كانت قائمة وهي الظاهرة التي سماها **بالتدمير الخلاق**، كما أكد **باسينتي** أن النظام الرأسمالي يحتاج إلى الابتكار والتنويع باستمرار، كما أكدت مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية على

الدور الذي يلعبه كل من التغير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

كما تروج الكثير من الدراسات إلى أن التنويع وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للاستقرار والنمو، حيث أكد ذلك كل من كورت وسيجل **Kort et Siegel** (1994) أين ذكرا أن إقتصاد أي إقليم يصبح أكثر تنوعا بمعنى أنه أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم.

وكذا أكبادوك **Akpadock** (1996)، الذي وضع مقال له أن التنويع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على تنويع قاعدتها الاقتصادية كي تحافظ على إستمراريتها على قيد الحياة، أي من خلال إيجاد تغيرات هيكلية في المستقبل للاقتصاد الوطني.

كما أكد **كيليان وهادي Killian et Aady** أنه من المتوقع أن التنويع يزيد من استقرار الاقتصاديات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو[1].

ثانيا: العلاقة بين السياسات المطبقة في تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي.

تعتبر سياسات التنويع في مصادر الدخل من بين السياسات المهمة التي تعتمدها الكثير من الدول من أجل تجنب التقلبات التي تحصل في أسعار السلع الرئيسية للتصدير، ومن خلال ما يلي نبرز أهم سياسات التنويع في مصادر الدخل وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

01- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية النمو الاقتصادي وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذات أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص

[1] موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2016، ص 135.

مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يضل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات ما بين الدول[1].

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة واستدامة النمو الاقتصادي من خلال العناصر التالية[2]:

- يعتبر مصدر تمويل مهم للتنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك بسبب ضعف معدلات الادخار لديها.
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية)، وقيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية.
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة.
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

02- العلاقة بين التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي.

يعتبر التغير الهيكلي أحد مؤشرات التنويع الاقتصادي، ولكن لا يمكننا إصدار أي حكم عن الهيكل الاقتصادي لدولة ما إلا إذا توافرت لدينا بيانات عن التوزيع النسبي لذلك الهيكل، هل هو هيكل سليم متنوع أو هيكل مشوه مختل؟ أو هيكل إنتاجي أو زراعي.

حيث يعرف التحول الهيكلي بجملة من التغيرات في البنية الاقتصادية المطلوبة لإستدامة ارتفاع الدخل والرفاهية الاجتماعية، ويتم تحليل الهياكل وفق منهجين هما[3].

---

[1] العيداني إلياس وبن دومة صفية، **أهم الخيارات الإستراتجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة**، مقال ضمن كتاب جماعي تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، من إصدارات المركز الديمقراطي العربي، أوت 2020 ص 190.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 469، 470.

[3] العباس بلقاسم، **القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي**، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت رقم 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2011، ص 06-11.

- تحليل الهياكل الاقتصادية بحيث يهتم بكيفية عمل الاقتصاد والأسواق والمؤسسات وآليات تخصيص الموارد وتوزيعها.
- عمليات طويلة ومتشابكة للتحول الهيكلي المصاحبة للنمو، ويركز هذا المنهج على الظواهر الكلية مثل التصنيع والتحضر الزراعي والتي تشكل عناصر النمو الاقتصادي الحديث.

تظهر العلاقة بين التحول الهيكلي و تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال:

- ارتفاع إنتاجية العمل عموما، نظرا لتوظيف العمال في قطاعات أكثر إنتاجية وكذا رفع مستوى المهارات والعوامل الخارجية الإيجابية بسبب الوصول إلى تكنولوجيات أفضل وقدرات أعلى، ومن ثم فإن عملية التحول الهيكلي المنتجة تشمل نمو الإنتاجية داخل القطاعات وتحولات العمل إلى قطاعات أعلى إنتاجية[1].
- بالنظر إلى الفجوات الكبيرة في الإنتاجية عبر القطاعات فضلا عن عدم تجانس وازدواجية الإنتاجية داخل القطاعات في البلدان النامية يدرس ماكميلان ورودريك العلاقة بين التحول الهيكلي ونمو الإنتاجية حيث يشيران إلى أنه يمكن تحقيق النمو العام للإنتاجية بزيادة الإنتاجية داخل القطاعات من خلال جملة من الأمور منها تراكم رأس المال والتغير التكنولوجي وترشيد الصناعة وانتقال الموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى أكثرها إنتاجية عبر مختلف القطاعات.
- يعتبر خلق فرص العمل واحد من أهم أهداف السياسة العامة الرامية لتحقيق النمو الاقتصادي وتختلف القدرة على استيعاب العمال باختلاف القطاعات، ففي حين أن بعض القطاعات ذات الإنتاجية العالية تستخدم نسبة صغيرة من القوة العاملة فإن بعض القطاعات الأخرى ذات الإنتاجية المنخفضة تستخدم نسبة عالية من القوة العاملة وعموما تعتبر الخدمات غير قابلة للتداول تجاريا والقطاع الزراعي المصادر الرئيسية لفرص العمل، ولكنها تتسم بانخفاض الإنتاجية وانخفاض الأجور والفرص المحدودة للتعلم ورفع مستوى المهارات، ومن ناحية أخرى فإن الخدمات القابعة للتداول (مثل التكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وبعض القطاعات الفرعية

[1] محمد أمين عزاوي وإحسان الفليع، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، تقرير حول التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، دائرة النشر سيسرك، 2016، ص 89.

للصناعات مفتوحة أمام تحسينات كبيرة في الإنتاجية وتوفر فرص كبيرة للتعلم وتنمية المهارات ولكنها لا تستخدم إلا جزءا صغيرا من القوى العاملة[1].

- يؤدي تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد إلى تصحيح أوجه القصور في تخصص عوامل الإنتاج ما يؤدي إلى رفع مستوى النمو.
- يعتبر التحول الهيكلي ضرورة لسد الثغرات في الإنتاجية واللحاق بركب البلدان المتقدمة.
- التغير الإيجابي في الدخل الفردي، فكلما تغير الدخل نحو الارتفاع فإن نمط استهلاك الأفراد يتغير، فالذين لديهم دخل منخفض جدا يكسبون حاجاتهم الأساسية (الغذاء والسكن و الملابس) ولا يبقى لديهم شيء لأغراض السياحة والسفر أو سلع الاستهلاك الدائمة أو الرفاهية، بينما في الدول الغنية العكس مع وجود مستوى عال من الدخل الفردي.
- التغير في الإنتاج كلما تغير النمو الاقتصادي، فيحدث التغير في الإنتاج المرافق للتغير في النمو الاقتصادي مع ارتفاع دخول الأفراد، فالاستثمار (المادي والبشري) الذي يدعم العمل يزيد من معدل الإنتاج، وكذلك يحسن طرق الإنتاج والتكنولوجيا التي ترفع إيرادات العناصر الإنتاجية وتؤثر في التغير الهيكلي[2].

وفي الشكل التالي نوضح أكثر العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي.

[1] أوضايفية حدة، **التنويع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر**، مقال في كتاب تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، من إصدارات المركز الديمقراطي العربي، أوت 2020، ص 22، 23.

[2] القرشي محمد الصالح، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 132، 133.

الشكل رقم (07): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي.

المصدر: تقرير تعزيز التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 51.

03- العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

تعرضت الكثير من الدراسات المسحية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، فقد أشار **فيشر** (2003) إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الإيجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو الاقتصادي، ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت التي بدأت منذ سبعينيات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة والبنك الدولي في ما بعد، والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدلات النمو، حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فيشر والجهات المعنية أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل[1].

فهناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من نمو فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو) وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة.

لكن لا تعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي **(الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)** مقياسا محايدا لبيان التأثير الإيجابي للتجارة على النمو، فهناك العديد من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل فيها هذه الدرجة أهمية كبيرة كما أنه هناك العديد من الدراسات تشير إلى أن البلدان المفتحة تنمو بزيادة قدرتها 02 % عن نظيرتها المنغلقة، ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية.

[1] المعهد العربي للتخطيط، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والسبعون الكويت، ماي 2008 السنة السابعة، ص 06-08.

04- العلاقة بين تشجيع القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

يمثل القطاع الخاص أصحاب المصلحة الخاصة في الاقتصاد والذي يتألف من ثلاث جهات فعالة هي الشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المصغرة، وهي التي تتداخل فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة فمن المهم توفير بيئة أكثر انفتاحا ودعما للقطاع الخاص لتحقيق تقدم أسرع للنمو الذي يقوده القطاع الخاص وإحراز قبول أكبر له بين السكان، وقد تمثل أحد الأسباب الانتفاضات التي اندلعت مؤخرا في السخط على الأنظمة السياسية والاقتصادية التي كان ينظر إليها على أنها أنشأت لصالح قلة محضوضة، ولتؤدي إلى أن تستحوذ شريحة صغيرة من السكان على معظم مكاسب الإصلاحات، وسوف يكون من المهم ضمان الحصول بشكل كبير على فرص اقتصادية من خلال عمليات عادلة وشفافة وتنافسية، مدعومة بإطار قانوني قوي، ونظام قضائي يتمتع بالاستقلال والكفاءة، ولتحقيق هذه الغاية يمكن للسياسات أن تشمل ما يلي[1]:

- إعادة النظر في دور القطاع العام وتوفير حيز لقطاع خاص مفعم بالنشاط.
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال.
- تطوير النظم المالية مع القدرة على الوصول على نطاق أوسع.
- تعزيز التكامل التجاري.
- تعزيز أداء أسواق العمل.

حيث يؤدي القطاع الخاص دور فعال في الاقتصاد خصوصا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على ديمومة التنمية الشاملة من خلال:

- زيادة الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يزيد من أهمية هذا القطاع ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بالسياسة الاقتصادية القائمة إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه[2].

---

[1] إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، **التحول الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الوفاء بوعد الرخاء المشترك**، ماي 2011، ص 12.

[2] بوزرب خير الدين وعريس عمار، **تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند 30/29 نوفمبر 2016.

- يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا المنافسة السائدة ففي السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق النمو السريع ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي، فنستطيع أن نقول القطاع الخاص يساهم في خلق نمو سريع ويستمر على المدى الطويل[1].

05- العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي.

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجم العمالة المستخدمة وحجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم وحجم الإنتاج، حيث يختلف تعريفها من بلد إلى أخر، تؤدي دورا هاما في عملية التنمية.

حيث بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن 98 % من المشاريع الناشطة في المجالات الاقتصادية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في رفع مستوى التوظيف الذي هو العنصر الأساسي للعمل وبالتالي رفع مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة بتكيفها مع المحيط وانتشارها الواسع جغرافيا وامتصاصها للبطالة على المستوى الداخلي، وكذا تحقيق التوزيع العادل للدخل باعتبار النشاط الاقتصادي قريبا من مختلف الفئات مدن وأرياف مع إنعاش المناطق الداخلية التي تعتبر بعيدة عن الأنشطة الاقتصادية وكذا دورها في تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي وتنمية الصادرات[2].

---

[1] عوي عائشة وكروش محمد أمين، **دور آلية الخوصصة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية ضمن بيئة الأعمال الراهنة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

[2] بغداد لنبن وعبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، 05 ماي 2013، ص 08،09.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج الداخلي الخام وتتمثل هذه الأهمية في[1]:

- **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات المختلفة.
- **توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي ليصبح قادر على جذب الاستثمارات المحلية ودعم القيمة المضافة ومن ثم تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات[2].
- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة، بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.
- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.
- **تعبئة الموارد المالي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيه نحو المجالات الاستثمارية.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبرى في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، فتكون بذلك الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[3].

---

[1] عمران حميد وعدوكة لخضر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية** مقال ضمن كتاب تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، أوت 2020، ص 161، 162.

[2] حمادي خديجة ونوارة إيمان، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

[3] زوقاغ جمال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان وتحديات الجزائر نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

- تدعيم الميزان التجاري وتنشيط حركة الصادرات، حيث غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض المنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها محليا، كما تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعادة تركيب الميزان التجاري، وبالتالي تؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول خاصة النامية[1].

06- العلاقة بين السياسية الاستثمارية والنمو الاقتصادي.

تعتبر السياسية الاستثمارية أحد أهم سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة الاقتصادية الكلية) الهادفة إلى التنويع في مصادر الدخل وقاعدة الإنتاج، كونها تهدف إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز مبادراته الإنمائية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات المتنوعة من السلع الأساسية، فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين، كما أن السياسة الاستثمارية للدولة تهدف إلى تنشيط دور القطاع الخاص وآليات السوق وتعظيم هامش الربح والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية والاهتمام بالمنتج المحلي من حيث الجودة والسعر (اللذان يعتبران أساس السوق الحر)[2]، ومن أهم السياسات الاستثمارية التي يجب أن تتبناها الدولة لدعم وتطوير القطاع الخاص ومنه الرفع من معدلات النمو الاقتصادية نجد[3]:

- بناء شراكة بين القطاع الخاص والعام كونه يعد شرطا ضروريا في السياسات الاستثمارية، وذلك من خلال تخفيف النفقات المالية التي كانت تضطلع بها الدولة سابقا.
- تحسين وتنويع البنى والخدمات الإرتكازية لا سيما في قطاعي الكهرباء والنقل بأنواعه بالشكل الذي يساعد القطاعات الإنتاجية على نقل منتجاتها ومستلزماتها الإنتاجية بانسيابية وبكلفة ملائمة.

---

[1] أيت عكاش سمير ومعمري نارجس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

[2] محمد سعد عميرة، **اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 23، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 13.

[3] خطة التنمية الوطنية 2010-2014، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد جمهورية العراق، 2009، ص 28.

- إصلاح القطاع المالي وتحسين فعالية النظام المصرفي وتوسيع مجالات الإقراض بشروط تفضيلية بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاح وتحويل الشركات العامة إلى شركات خاصة أو مختلطة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال تقديم التسهيلات والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين، هذا ما يساعد في نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي، وفي تدريب وتأهيل العاملين.

بعد التعرف على مختلف مفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنويع في مصادر الدخل وإبراز العلاقة بينهما، وكذا التعرف على مختلف التجارب الناجحة في تطبيق سياسات التنويع في مصادر الدخل سنتطرق في المبحث التالي على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تشكل الدراسات العلمية أساس لبناء العلم والمنطلق الذي ينطلق منه الباحثون ويبنون عليها معرفتهم، وتعتبر المعرفة عملية مشتركة تبنى بجهود الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وبما أنه عملية تراكمية لا بد من الوقوف أحيانا عن بعض الدراسات السابقة من أجل معرفة منطلق ونتائج الدراسة وكذا الوسائل المتبعة فيها، وتقوم منهجية مراجعة الدراسات السابقة على وضع جميع الأوراق العلمية والمنهجية المتعلقة بمشكلة ما من أجل الحصول على خلفية علمية جيدة نبني عليها بحثنا المستقبلي، والتي أجراها آخرون في فترات زمنية ماضية وظروف ومناطق مختلفة.

وباعتبار موضوع بحثنا " **أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي" أو دراسات تحوي على الأقل على متغير من متغيرات دراستنا أو المشابهة لها** من الدراسات التي تناولها الباحثون في مقالات وأطروحات دكتوارة، سنعرض في هذا المبحث البعض منها مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

أولا: دراسة لبلقلة إبراهيم (2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان **آليات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أراد الباحث في هذه الدراسة تحديد الآليات التي يمكن إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي مع محاولة الاطلاع على حالة الجزائر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن بهدف تنمية وتنويع الصادرات يجب الاعتماد على عدة آليات يتمثل أهمها في تخفيض قيمة العملة التي يعتمد نجاحها على عدة شروط كوجود مرونة في الطلب الخارجي ومرونة في الهيكل الإنتاجي والاستقرار في مستوى الأسعار المحلية وعدم ممارسة نفس الإجراءات من قبل الشركاء المحليين، كذا الاعتماد على مقاربة التسويق الدولي لتنويع الصادرات عن طريق بحوث التسويق وتقسيم السوق إلى قطاعات لتحضير سياسات تسويقية ملائمة لمختلف قطاعات السوق، أما بالنسبة لحالة الجزائر توصلت الدراسة إلى أن سياسة تنمية وتنويع الصادرات تأتي نتيجة للاختلالات الهيكلية التي عان منها الاقتصاد الجزائري ، والتي أثرت بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي ، ومن أهم هذه الاختلالات اعتماد الاقتصاد الجزائري على مادة أولية وحيدة وهي قطاع المحروقات للحصول على الموارد المالية،

وأثبتت الدراسة كذلك أن رغم إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر وأنه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ونمو الناتج المحلي أو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بسبب ضالة حصيلة الصادرات غير النفطية.

ثانيا: دراسة لحمزة عبد الرزاق (2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان " **سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر**"، جامعة سطيف 01، أراد الباحث في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مدى استعداد الجزائر للتخلي عن قطاع المحروقات كممول رئيسي للاقتصاد الوطني واستخدام العوائد النفطية ضمن إستراتجية استخلاف البترول وكذا مدى جاهزية قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات للحلول كبدائل للنفط، أين طرح الباحث العديد من الفرضيات متعلقة بموضوع الدراسة من بينها أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على وضعية الاقتصاد الوطني واستقراره، وأن الجزائر تسعى بشكل حثيث للاستثمار في قطاعات بديلة خارج المحروقات، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن انعكاسات مختلف الجهود المبذولة لتطوير البدائل المختلفة لقطاع النفط (الصناعة، الزراعة، الخدمات.....) لم تكن في مستوى الآمال والطموحات المرجوة.

ثالثا: دراسة ممدوح عوض الخطيب (2014)، مقال تحت عنوان "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 02، حيث بين النموذج القياسي في هذه الدراسة والهادف إلى معرفة أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي والذي أدرج فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ومعدلات نمو كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وقوة العمل والناتج المحلي النفطي ومعامل هيرفندال المركب، إضافة إلى متغير صوري لأخذ الطفرة النفطية بعين الاعتبار، أن هناك علاقة طردية بين معامل التنويع المركب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يدل على أن النمو الاقتصادي لم يترافق مع زيادة درجة التنويع الاقتصادي بل على العكس من ذلك فإن هذا النمو قد ترافق مع انخفاض درجة التنويع الاقتصادي ، والمملكة لم تتمكن من تحقيق هدف التنويع الاقتصادي المترافق مع ارتفاع في معدلات النمو، وإنما كان أحد الهدفين على حساب الهدف الأخر، وذلك لأن النشاطات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد من صادرات وإيرادات حكومية ما زالت مرتكزة على القطاع النفطي بصفته محرك النمو في الاقتصاد السعودي.

رابعا: دراسة نوي نبيلة (2015)، مقال تحت عنوان " **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، حيث هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو المستدام في الجزائر عن طريق تقييم مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع ومدى تحريكه للنمو الاقتصادي بدراسة قياسية للفترة ما بين 1995-2014، أين توصلت الباحثة إلى فشل الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة وعدم قدرتها على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، وكان سبب هذا التذبذب هو التركيز الكبير للصادرات والإيرادات الحكومية في قطاع المحروقات.

خامسا: دراسة قرجيج بن علي وزايري بلقاسم (2017)، مقال تحت عنوان "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1980-2015** "، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 12، 2017، حيث أراد الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات في التخفيف من أثار الأزمة التي خلقتها تذبذب أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا، وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 وهذا بسب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41 بالمائة للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

سادسا: دراسة لمصعب عبد العالي ثامر حسين (2017)، رسالة ماجستير تحت عنوان " **تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل (2003-2015)** "، جامعة القادسية العراق حيث تجسدت مشكلة البحث في طبيعة الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب في اعتماده على الإيرادات المالية المتأتية من استخراج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق الدولية، فضلا عن اعتماد جميع قطاعاته الاقتصادية المختلفة على هذه الإيرادات المتسمة بالتذبذب وما يعكسه هذا الاعتماد من اتساع ظاهرة الاختلالات الهيكلية في جميع مفاصله الاقتصادية التي تخلق حالة من التشوه وعدم الاستقرار الاقتصادي، ومن بين النقاط التي توصلت إليها الدراسة نجد تفاعل مجموعة عوامل اقتصادية وتقنية وسياسية وراء تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية كما أن اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة

على القطاع النفطي أدى إلى ظهور العديد من السلبيات، إن التحديات والمعوقات التي تعترض سياسة الخصخصة في البلد لا تتعلق بسياسة الخصخصة نفسها وإنما تكمن في التهيئة الملائمة للاقتصاد العراقي باعتماد العديد من الإجراءات التي تكون لها دور مؤثر في التمهيد للخصخصة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي من أجل الخروج من الوضع الراهن.

سابعا: دراسة لجميلة معلم (2017)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان " **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر ولمغرب**"، جامعة باتنة 01 أين أرادت الباحثة من خلال هذه الرسالة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي المستويات التي بلغتها مسيرة التنمية في كل من الجزائر والمغرب؟ وما هي الإستراتجيات البديلة الممكن اقتراحها لتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدين؟، حيث لخصت الباحثة إلى النتائج التالية: لم تؤد السياسة التنموية المتبعة من الجزائر والمغرب منذ استقلالها إلى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة حيث حرص البلدان على تحقيق نسب نمو مرتفعة بالاعتماد على الطلب الخارجي أي الصادرات مما جعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، كما أن الوضع في الجزائر يتصف بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات إنتاجا وتصديرا وجباية، حيث أن تطبيق البرامج الاقتصادية متوقف على إيرادات هذا القطاع، بمعنى أن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات قد يؤدي إلى تأخير أو إلغاء تنفيذ البرامج التنموية، كما أن تحقيق معدلات نمو عالية يتطلب التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي تحقق في مجال الصناعات التحويلية ولتطوير هذه الأخيرة لا بد من الاستفادة من المزايا التي توفرها التجمعات الصناعية وخاصة ما تعلق بتخفيض تكاليف الإنتاج، كما أن الاستغلال الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه السماح بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، كما وصلت الباحثة إلى أهمية رد الاعتبار لدورين أساسيين للدولة يتمثل الدور الأول في وضع سياسات قطاعية في المجال الصناعي والزراعي والخدمي من خلال إقامة علاقات تعاقدية وتشاركية تضمن تعبئة جميع الأطراف لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة، أما الدور الثاني فيتمثل في إعادة الاعتبار لسياسات إعادة توزيع الثروة باعتبار نظام السوق يؤدي إلى زيادة الفوارق بين الفئات الاجتماعية وهذا ما يستوجب تدخل الدولة لتحقيق التوازن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبين المناطق حسب مواقعها الجغرافية.

ثامنا: دراسة صفيح صادق وأسيا عامر (2018)، مداخلة تحت عنوان " **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016 – دراسة قياسية**، الملتقى الأول حول إستراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة الجزائر، أين هدف الباحثان من خلال الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي مقاسا بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية سنة 2016، بالاعتماد على نموذج ARDL وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ما يفسره وجود ضعف في التنويع الاقتصادي بالجزائر نتيجة تراجع الاهتمام بالقطاعات غير النفطية وعدم فعالية السياسات المنتهجة لتنفيذها.

تاسعا: دراسة لخالد لجدل (2018)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان " **أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر**"، جامعة الجزائر 03، أراد من خلال هذه الرسالة الباحث الإجابة على الإشكالية التالية :" ما أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر؟"، وهل يعتبر النفط بالنسبة لاقتصاديات البلدان المنتجة والمصدر له نعمة ومتى يكون نقمة؟ وما هي الآثار والانعكاسات الفعلية للنفط بأسعاره وعوائده على الاقتصاد الجزائري؟ وهل يعتبر التنويع الاقتصادي حلا أمثلا لكل المشاكل السابق ذكرها؟، أين لخص الباحث مجموعة من النتائج أهمها أن انعدام التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس مرده الاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية فقط بل لانتشار آليات عوارض الفساد في العديد من المجالات والتخصصات وفي كل البرامج التنموية للاقتصاد وكذا معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة نسبة زيادة عدد السكان بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي الحقيقي.

عاشرا: دراسة لقاسمي الأخضر، رسالة ماجستير تحت عنوان: " **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**"، أين طرح الباحث إشكالية ما مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصاد بالجزائر، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن التوجه إلى التصنيع من أجل التصدير من خلال الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية خيارا إرادي من قبل السلطات الجزائرية، بل كان توجه إجباري فرضته الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصادي الجزائري في منتصف الثمانينات الناتجة عن انخفاض عائدات الصادرات النفطية

وكذا مساهمة سياسة التنويع في الإنفاق العام في تحقيق معدلات نمو متواصلة للقطاع غير النفطي خلال عشر السنوات الأخيرة الذي كان سببه الرئيسي النمو القطاعي في قطاع الأشغال العمومية والخدمات إلا أنه لم تتح هذه السياسة في تنويع بنية الاقتصاد الجزائري، وذلك سبب أثرها المحدود على القطاعات المنتجة غير النفطية.

الحادي عشر: دراسة لإبراهيم بن محمد بن سعيد السعدي، رسالة ماجستير تحت عنوان" **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان**"، حيث هدف الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل من الممكن أن يساهم استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية في التقليل من انعكاسات الانخفاض الحاد في أسعار النفط، أين توصلت الدراسة إلى أن المناخ الاستثماري في عمان ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هناك بعض الملاحظات فيما يخص المناخ الاستثماري، كما أن هناك أثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية على النمو الاقتصادي ولكنه ضعيف، حيث أشارت النتائج إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية بمقدار 01 بالمائة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.02 بالمائة.

الثاني عشر: دراسة لمدياني محمد وطلحاوي فاطمة الزهراء، مقال تحت عنوان " **أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا**"، وذلك من خلال معالجة الباحثان لإشكالية مدى تنويع القاعدة الإنتاجية في جنوب إفريقيا وما أثر ذلك على النمو الاقتصادي، حيث لخصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتنويع في الصادرات على النمو الاقتصادي وهو ما يدل على أن التنويع النسبي الحاصل في هيكل الصادرات قد ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، كما بينت الدراسة اعتماد جنوب إفريقيا على آليتي التثمين والتوطين لتحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي.

الثالث عشر: دراسة لبودية سعاد (2019)، رسالة دكتوراه تحت عنوان " **إستراتجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة مابين 2000-2017**"، جامعة مستغانم، حيث عالجت الباحثة في هذه الرسالة الإشكالية التالية: ما هي إجراءات التعامل مع مدى تأثير تقلبات أسعار السوق العالمية للبترول على النمو الاقتصادي للدول المصدرة له ؟، وكان أهم سؤال فرعي ضمن الأسئلة الفرعية في إشكالية الدراسة هو ما

هي إستراتجية معالجة انخفاض الأسعار على النمو الاقتصادي، أين اعتدت الباحثة في الدراسة القياسية على برنامج EVIEWS استنادا على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بانل) بهدف تحليل النتائج وبالتالي الإجابة على الإشكالية المطروحة، أين لخصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كل نسب النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاعات على النمو السنوي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول محل الدراسة بحيث أفضل معدل للنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ارتبط بقطاع الخدمات تلتها قطاع الصناعة ثم في الأخير قطاع الفلاحة بسبب نسبته الضئيلة وكذا التأثير الإيجابي بنسبته الضئيلة لإيرادات البترول على معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي المحدد أسعاره في السوق العالمية الأكثر عرضة للعوامل الجيوسياسية، كما توصلت الباحثة إلى وجود تباين في التأثير في نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بين الدول، حيث كان هذا التأثير أكبر في الدول التالية: النرويج، إيران الإمارات العربية المتحدة، كوريا الجنوبية، التي يمكننا أخذها كتجارب تنموية في البحث عن مصادر غير بترولية لمواجهة خطر الاعتماد على المصدر الوحيد مع الوصول إلى حتمية تبني مرحلة انتقالية في الاستثمار في الطاقة مع ضرورة أن تشمل إستراتجية الاعتماد على الطاقات المتجددة إجراءات أخرى ديناميكية تشمل تنويع الاستثمارات القطاعية في المجالات النظيفة كالفلاحة، السياحة و قطاع الخدمات.

الرابع عشر: دراسة لـ بن با جلول (2019)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان " **التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول: الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996-2016**" جامعة أدرار، أراد الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن للتنويع القطاعي أن يؤثر على معدلات النمو الاقتصادية، أين لخصت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن التنويع النشاطات الإنتاجية من أهم المسائل التي تمثل تحديا أمام الحكومات في الدول النفطية وذلك نظرا لتراجع نسبة مساهمة صادراتها في الناتج الإجمالي وهذا لا يعود إلى ضعف الإنتاج وإنما بسبب تزايد معدلات الاستهلاك الداخلي للمنتجات الطاقوية، وهو ما يلزم الحكومات المشرفة في تلك الدول البحث عن مصادر جديدة للإيرادات من أجل ضمان استمرارية النفقات العامة، كما أن التنويع الاقتصادي يمثل أحد أهم الضمانات الأساسية لتحقيق مستويات تشغيل عالية والحد من مستويات البطالة فالأنشطة الإنتاجية والخدمية المتنوعة تمكن من استغلال الطاقات المؤهلة واستغلال الميزات التي يتوفر عليها الاقتصاد، فالتنويع الاقتصادي يحقق حماية للاقتصاد من تذبذب أسعار النفط وأيضا حماية للأفراد من خلال تنوع قطاعات وفرص العمل، كما توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يساعد على بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، فمن خلال التنويع يمكن بناء قاعدة إنتاجية تستند على

الاستغلال المتكافئ بين الموارد مما يضمن عدم نفاذها بشكل سريع، وهو ما يضمن حقوق الأجيال القادمة ويحافظ على الموارد وطرق استغلالها، فالاقتصاديات الأكثر تنوعا بإمكانها استغلال الموارد المتاحة لديها بطريقة ترفع من مستويات الناتج المحلي الإجمالي للبلد مع استغلال عادل للموارد المتاحة.

الخامس عشر: دراسة لبن حدو امنة (2020)، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تحت عنوان **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية**، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، أراد الباحث في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مدى مساهمة محددات التنويع الاقتصادي في زيادة معدل النمو الاقتصادي غير النفطي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2017، ليتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمدى الطويل وهذا ما يدل على أن القيام بتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة تسمح باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من قطاع وكذا توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري الذي سببه الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي غير النفطي بالدول محل الدراسة مع وجود علاقة عكسية بين الإيرادات غير النفطية والنمو الاقتصادي لان الدول محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، كما أن تكوين رأس المال الثابت يؤثر بنسبة قليلة على النمو الاقتصادي لان هذه الدول تعاني من خلل كبير في وضع آليات تخصيص الموارد المالية، أما القطاع الخاص فلم يكن له أي تأثير على نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمدى الطويل وهذا راجع للعراقيل الكبيرة التي تواجه الاستثمارات الخاصة في الدول محل الدراسة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية.

أولا:

دراسة لـ Ricardo N. Bebczuk and N.Daniel Berrettoni (2006)، تحت عنوان " **Exlaining Export Diversification :An Empirical Analysis**"، أين هدفت هذه الدراسة تقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تم خلال هذه الدراسة تتبع مؤشر التنوع لـ 56 بلد خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 2002، كما قدمت الدراسة تحليلا لعلاقة التنويع الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نجد أن أغلب البلدان محل الدراسة تتجه إلى زيادة تنويع اقتصادياتها، كما أن البلدان ذات

الاقتصاد المتنوع تتميز بأداء اقتصادي جيد عكس البلدان التي سجلت مؤشر تركز مرتفع حيث نجد نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ضعيف، ومن نتائج هذه الدراسة أيضا نجد أن البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية تعرف مؤشرات تركز للصادرات أكثر من البلدان الأخرى، حيث تعد بلدان إفريقيا الأكثر تركيزا.

ثانيا:

دراسة لـ Androw Rosser (2007)، تحت عنوان

Escaping the resource cruse : the case of Indonesia، أين هدفت هذه الدراسة إلى تبيان توضيح العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول التي تعرف مؤشر تنوع مرتفع شهدت نمو كبير في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مثل الصين، ماليزيا، تايلاند، في حين أن الدول التي تعرف مؤشر تركز مرتفع تسجل ضعف في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهو ما يميز بلدان إفريقيا، كما أن الباحث ركز في هذه الدراسة على تجربة اندونيسيا التي كانت تمثل صادرات النفط والغاز فيها أكثر من 80 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 إلا أن السياسة الرشيدة التي كانت تهدف إلى تحقيق التنويع مكنتها من تجنب لعنة الموارد، لذا على بقية الدول الاستفادة من هذه التجربة.

ثالثا:

دراسة لـ Coury and Dave (2010)، تحت عنوان

Oil, Labor Markets, and Economic Diversification in the GCC : An Empirical Assessment, Topics in Middle Eastern and African Economies , Vol 12, Loyola University Chiago, USA, 2010. " ، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ما اذا كانت العائدات النفطية واليد العاملة الأجنبية قد ساهما في تنويع الهيكل الاقتصادي ورفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2005 بالاعتماد على بيانات البانل Panel ، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة المستمدة من نموذج نمو " سولو" ومتغيرات أخرى غير مدرجة بهذا النموذج ولكنها مرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي وهي التضخم

الصادرات والواردات، أي ركز الباحث على محددات النمو غير النفطي، أين خلصت هذه الدراسة أن ارتفاع في نسبة الإنفاق الحكومي لم يكن له أي صدى على توليد اقتصاد أكثر تنوعا أي عدم وجود كفاءة في الطريقة التي خصصت لها دول الخليج على التمويل بالفترة الممتدة من سنة 1980 غلى سنة 2005، ووجود ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية باقتصاديات هذه الدول، كما وجد أن هذه الدول تتعرض إلى تقلبات في الأوضاع المالية وهذا عللا خلفية أن النفط يتم تداوله بالدولار وهناك تأثير سلبي للتضخم على معدلات النمو أين يمكن أن ينظر إلى هذه النتيجة على أنها التكلفة المرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لتثبيت أسعار عملاتها، بالإضافة قد وجد أن أسواق العمل له تأثير ضعيف على نمو الناتج الإجمالي غير النفطي، كما حاول الباحث في هذه الدراسة تقديم توصيات لدول الخليج من أجل التحرك بعيدا عن عائدات النفط والغاز.

رابعا: دراسة Mohamed Affendi Arip, Lou Simyee et Bakri Abdul Kari تحت عنوان **Export Diversification and Economic Growth in Malysia** (2010)، أين بحثت هذه الدراسة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام البيانات السنوية من 1980-2007 وتقنيات السلاسل الزمنية للتكامل المشترك واختبارات السببية Granger لفحص العلاقة طويلة المدى والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات، أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود ناقل تكاملي بين المتغيرات الظاربعة ووجدوا أن تنويع الصادرات يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي في ماليزيا، كما تشير هذه النتيجة إلى أنه من أجل الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي في المستقبل يجب على ماليزيا تنويع سلعها التصديرية وتطوير تعاون اجتماعي واقتصادي أكبر مع بقية العالم كاقتصاد موجه للتصدير وعلى المدى الطويل يمكن لإستراتجية تنويع الصادرات أن تساعد في استقرار عائدات التصدير الماليزية.

خامسا: دراسة لـ Mohamed Chemingui et al (2013)، تحت عنوان " **Private Sector Development and Economic Diversification in the GCC Countries : the Case of Qatar**, Economic research forum , Egypt, 2013، أراد الباحث تقديم تقييم تفصيلي للتغيرات الحاصلة في مستوى التنويع الاقتصادي في قطر خلال العقدين الماضيين، وذلك بتحليل التغيرات الحاصلة في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي كما تم تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي وتحديد عوامل نجاح وفشل سياساتها الاقتصادية، أين قارن الباحث الأداء الاقتصادي القطري بمجموعة من الدول الخليجية، توصل الباحث غلى أن قطر أفضل من دولة الكويت من حيث التنويع

الاقتصادي وأداء اقتصادي متواضع بالمقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا بسبب حواجز متعددة لاستثمارات القطاع الخاص، والتي أثرت على قدرة البلاد على جذب المستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمرين المحليين والثقة فيهم، كما توصل الباحث إلى وجود تقدم اقتصادي في قطر خاصة منذ عام 2000، مما ساهم في تحقيق التقدم الاجتماعي على نطاق واسع، كما تطرق الباحثان في هذا العمل إلى الإجراءات المختلفة التي تعتزم قطر اتخاذها لتحسين مناخ الأعمال في سياق إستراتجية التنمية الوطنية للحكومة.

سادسا:

مقال تحت عنوان Godwin EssangEssu et al (2015)، "**Economic Diversification and Economic Grouth Evidence from Nigeria**"، منشور في مجلة journal of economic and sustainabb developoment، أين قام الباحثان في هذا العمل بفحص ومحاولة الإجابة على الإشكالية التالية إلى أي مدى يمكن أن تستفيد نيجيريا من تنويع الاقتصاد، وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحثان بيانات سلاسل زمنية تمتد لمدة ثلاثين عاما (1980-2011) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وأشارت النتيجة إلى حقيقة أنه يمكن لنيجريا الاستفادة من إمكانياتها التجارية غير المستغلة إلى حد كبير لتحقيق مكاسب مستدامة على المدى القصير وكذا على المدى الطويل من خلال جهود واعية لتنويع الاقتصاد وتشجيع التصنيع في القطاع غير النفطي (الحقيقي) في الاقتصاد والتركيز على تعميق التكنولوجيا وإدخال أحدث التحسينات في القطاع الزراعي.

سابعا:

دراسة لـ Essang Esu and Udonwa (2015)، تحت عنوان

Economic Diversification and Economic Growth : Evidence from Nigeria, " " Journal of Economic and Sustainable Development, Vol 6,No 16, 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي بنيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 2011، حيث حاول الباحثان معرفة إلى أي مدى يمكن تحقيق مكاسب بنيجيريا من خلال تنويع الاقتصاد، باعتبار النفط أهم محركات النشاط الاقتصادي حيث يشكل ما بين

80 و 87 بالمائة من الإيرادات العامة و 95 بالمائة من عائدات التصدير، معتمدان على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات وهي إجمالي الناتج المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر الانفتاح التجاري، سعر الصرف، الصادرات غير النفطية، الصادرات غير النفطية والتضخم وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM ، خلصت هذه الدراسة إلى أن تنويع التجارة يزيد من قوة الاقتصاد وتستطيع أن تحقق تنوعا واستقرار كما أظهرت النتائج عدم الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من أن الانفتاح على الفرص الاستثمارية يقود الاقتصاد إلى تكوين قاعدة تكنولوجية مع قاعدة صناعية ثقيلة، لهذا ينبغي إنشاء بيئة لتشجيع الاستثمار المستدام، كما أوضح الباحثان أن نيجيريا تقدمت في تطوير العمل والقطاع الزراعي الذي أصبح يحرك النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها دعوة إلى أن تكون السياسات الاقتصادية مشجعة لتنويع الاقتصاد بأكمله وبناء بيئة الاقتصاد الكلي مواتية للتجارة، مع بناء إطار مؤسساتي قوي قادر على الحفاظ على المكاسب، وضرورة تسليط الضوء حول حقيقة أن التنويع الاقتصادي لا يتحقق من دون ثروة صناعية.

ثامنا:

دراسة لـ Bassam A.Albassam (2015)، تحت عنوان

" **Economic Diversification in Saudi Arabia : Myth Or Reality ?**, Resources Policy, Vol 44, 2015 "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة التنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ، بعد إصدارها عشر خطط للتنمية منذ سنة 1970، باعتبار التنويع الاقتصادي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة والتخلي من الاعتماد على مصادر الدخل من الموارد الريعية لأن ذلك يجعل الاقتصاد معرض لعدم الاستقرار، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات تتمثل في حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الصادرات النفطية كنسبة مئوية من صادرات البلاد وإيرادات النفط كنسبة من إجمالي الإيرادات وذلك خلال سنوات من 1970 إلى غاية 2013، خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن القطاع النفطي هو القطاع المهيمن بالاقتصاد السعودي حيث أن أكثر من 90 بالمائة من مداخيلها تأتي من عائدات النفط ، على الرغم من كل خطط التنمية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي إلا أن النفط لا يزال

المحرك الرئيسي الذي يدفع الاقتصاد، لهذا ينبغي على الحكومة السعودية أن تنظر بالكامل إلى التنويع الاقتصادي باعتباره أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتفعيل دور القطاعات غير النفطية وإشراك القطاع الخاص في ذلك، بغية خلق فرص عمل للمواطنين ورفع من مستوى المعيشة.

تاسعا: دراسة لـ Abdelkarim A. Guendouz, Saidi M. Ouassaf (2020)، تحت عنوان " **The Economic Diversification in Saudi Arabia under Strategic Version 2030,** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 2020. ، أراد الباحثين في هذه الدراسة دراسة عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ودراسة الاستراتجيات المتعلقة بتنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية وتحليلها، وكذلك تحديد مستوى النجاح الذي تم تحقيقه بعيدا عن عائدات النفط وذلك خلال الفترة 1991-2016، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي ، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، ونسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المئوية لمساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية، ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى وجود علاقة سلبية مع التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

لقد كانت الدراسات التطبيقية القياسية في معظمها مكملة للدراسات النظرية في تحليل العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة عينة من الدول على مدى سلاسل زمنية وقد لاحظنا في ذلك اختلاف النتائج المتوصل إليها وعدم دقتها بسبب اختلاف حجم العينات أولا واختلاف دول العينة وظروف تلك الدول ومراحل نموها.

بالنسبة لأوجه التشابه : يتفق موضوع دراستنا مع الدراسات السابقة في نظره إلى أهمية التنويع في مصادر الدخل في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامتها.

بالنسبة لأوجه الاختلاف: تختلف دراستنا مع الدراسات السابقة في منهجية تناول الموضوع فدراستنا تناولناها بالاعتماد على منهجية **IMRAD** أما الدراسات السابقة فأجريت بالاعتماد على المنهجية الكلاسيكية.

اخترنا في موضوعنا هذا دراسة أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في عدة دول نامية وفي فترة زمنية طويلة 1990-2018 حتى يتسنى لنا التحليل الجيد لتوجهات هذه الدول إلى تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي خلال هذه الفترة.

كما أن في دراستنا الحالية اعتمدنا في تحليل اثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي على نماذج البانل (التحليل الساكن والديناميكي).

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لمختلف عناصر الفصل الأول يتضح لنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنويع في مصادر الدخل، من خلال تناولنا بشكل موسع لمختلف التعاريف والأهمية والأهداف لكل من المفهومين.

حيث أعتبر التنويع في مصادر الدخل بمختلف سياساته وإستراتجياته وسيلة مهمة لتقدي الدعم خصوصا المعتمدة على مصدر دخل وحيد فيما يتعلق بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ولقد إتفق مع هذا الطرح العديد من الاقتصاديين والعديد من الدراسات السابقة ولقي دعما كبيرين من طرف المختصين.

ومع التغيرات الدولية ازدادت أهمية التنويع في مصادر الدخل باعتبارها جزءا من السياسة الاقتصادية وأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصا مع تزايد المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي حيث أبرزنا العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنويع مصادر دخلها، ولهذا ستكون الدراسة القياسية لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي محور دراستنا في الفصل الثاني

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي

تمـــهيد:

بعد دراستنا لماهية كل من مفهومي التنويع في مصادر الدخل وكذا النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما وكذا عرض أهم التجارب الدولية الناجحة في تنويع مصادر الدخل في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية للمعطيات المتوفرة لدينا حول التنويع في مصادر الدخل والنمو الاقتصادي المستعملة في الدراسة القياسية في 14 دول نامية (الأرجنتين، البرازيل، الجزائر، مصر إيران، نيجيريا، المكسيك، ماليزيا، السعودية، باكستان، تونس، المغرب، الأردن وبروناي دار السلام) ومن ثم إجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال الفترة 1990-2018، وفقا لمراحل البحث في الاقتصاد القياسي مستعملين في ذلك نماذج البانل (التحليل الساكن والديناميكي).

المبحث الأول: ماهية الدول النامية والإطار القياسي المتبع في الدراسة

تعددت التصنيفات التي وضعت من أجل تصنيف الدول من متقدمة، نامية ومتخلفة، ولكن النقطة المشتركة في وضع أي تصنيف هي النظر إلى خصائص كل دولة، ففي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الدول النامية وخصائصها وكذا ذكر القطاعات الرئيسية التي من الممكن الاعتماد عليها من طرف هذه الدول لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي، بعدها التطرق إلى الإطار القياسي المتبع في إجراء دراستنا القياسية مع إجراء دراسة تحليلية لمتغيرات دراستنا.

المطلب الأول:مفهوم الدول النامية والخصائص المرتبطة بها:

أولا: مفهوم الدول النامية.

ظهر مفهوم الدول النامية على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينيات، إذ تعتبر في معظمها بلدان خضعت للاستعمار بمختلف صوره، وتشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن البلدان المتقدمة خاصة نلك المتعلقة بمظاهر التخلف التي تجعلها في رجة أدنى مقارنه بالبلدان المتقدمة، مما فرض تطبيق نظام ازدواجية القواعد على العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب عدم التجانس الواقعي رغم المساواة القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة[1].

كما ذكر المعجم الاقتصادي بأن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعية وصناعية واسعة وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعة عادة)، تعيش فيه أغلبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة[2].

[1] وماحنوس فاطمة، **مفهوم البلدان الأقل نمو في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2006، ص 08.

[2] يوسف بعيطيش، **تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة**، مقال منشور ضمن مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01 أفريل 2019، ص 682.

وقد أطلق على هذه البلدان عدة تسميات منها: **البلدان النامية**، البلدان السائرة في طريق النمو البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا لدى الباحثين والأكاديميين الاقتصاديين والسياسيين[1].

كما أن المقصود **بالدول النامية Developing Countries** أو التي يطلق عليها أحيانا دول العالم الثالث أو الدول المستنمية، هي الدول التي تعاني من تدني كبير جدا في الاقتصاد وانخفاض في مستوى المعيشة فضلا عن أن تلك الدول لا تمتلك المقومات التي تساعدها على أن تقتحم المجال الصناعي بنجاح، فضلا عن أنها دائما ما تأتي في أخر قائمة معدلات التنمية البشرية فيما يخص التنمية المجتمعية أو التعليمية، فإطلاق مصطلح الدول النامية عليها يرجع إلى محاولة تلك الدول إلى العمل على تحقيق معدلات نمو أعلى بل إن بعضها قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من اللحاق بصفوف الدول المتقدمة.

ثانيا: خصائص الدول النامية.

انطلاقا من عدم وجود معايير دولية قياسية يمكن الاستناد عليها من أجل تصنيف الدول بين نامية وفقيرة ومتقدمة، إلا أن كافة الدراسات والإحصائيات تعتمد على عدة معايير اقتصادية كانت أو تكنولوجية أو سياسية إضافة لمعايير اجتماعية وثقافية.

01-الخصائص الاقتصادية للدول النامية

تتسم الدول النامية بعد خصائص اقتصادية مشتركة، نذكر منها.

01-01: انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه:

تتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو الدخل فيها أيضا يتسم بالانخفاض، ويعود بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، فانخفاض مستوى الدخل الفردي في هذه الدول يؤدي لانخفاض مستوى الادخار مما يشكل عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية[2]، كما تعاني الدول النامية من مشكلة عدم عدالة

[1] Cristopher pass, Breujan Lowes et Leslie Davies, **Dictionary of economics**, Academia, Beirut lebanaon 1995, p111.

[2] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 300.

توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع حيث يستحوذ الأغنياء (فئة قليلة) على 80 بالمائة من الدخل القومي بينما لا يحصل بقية أفراد المجتمع إلا على 20 بالمائة من الدخل القومي.

01-02: اختلال الهياكل الاقتصادية.

تعاني اقتصاديات الدول النامية من عدم التداخل بين قطاعاتها الاقتصادية أو تداخل بدرجة ضعيفة بالإضافة لتشوه تقني في الاقتصاديات (قطاعات متطورة وأخرى متخلفة، حيث أن النمو غـير المتـــوازن لا يخدم عملية التنمية الاقتصادية).

01-03: محدودية السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية.

يعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وهذا يترتب عليه أثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة[1]، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها، فضيق السوق المحلية قد يؤدي إلى تقليص الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم انخفاض مساهمة الأسواق في التنمية الاقتصادية.

01-04: انخفاض مستوى الإنتاجية.

تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج كالعمل والأرض، ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعة، ويعود تدني مستوى الإنتاجي للأسباب التالية:

- الاعتماد على طرق إنتاج بسيطة وتقليدية.
- ضعف الخبرات الفنية بسبب ضعف برامج التعليم والتدريب.
- عدم توافر كوادر فنية ذات كفاءة عالية.
- عدم الاستغلال والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

[1] نوي طه حسين وآخرون، **إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 01، أفريل 2018، ص 79.

- إنتاج العامل الزراعي (الصناعي) في الدول المتقدمة يساوي إنتاج 10 عمال زراعيين (05 صناعيين) في الدول النامية.

01-05: اختلال هيكل التجارة الخارجية.

تعتمد صادرات الدول النامية في كثير من الحالات على سلعة واحدة (عادة ما تكون النفط) أو عدد محدود من السلع الأولية، وهذا ما يجعل اقتصاد الدول النامية عرضة للكثير من الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية[1]، حيث أن أغلب صادرات الدول النامية عبارة عن صادرات أولية ممثلة في منتجات زراعية وثروات ومواد أولية في شكل محروقات ومعادن، كما أن الدول النامية تتميز بانخفاض مرونة طلبها على الواردات وانخفاض مرونة العرض لصادراتها لأن أغلب صادراتها هي من المواد الأولية والطلب عليها متدني المرونة، لذلك فإن انخفاض أسعارها لن يزيد من الطلب عليها كثيرا مما سيؤدي إلى الحد من إيرادات البلدان النامية من هذه الصادرات وإلى انتقال الأزمات الاقتصادية التي تمس الدول المتقدمة إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية، بسبب كون صادرات هذه الدول المصدر الرئيسي لدخلها الوطني، وبالتالي فإن اقتصاديات الدول النامية تستورد الرخاء والأزمات الاقتصادية من الخارج وتتقلب احتياطاتها النقدية الأجنبية وتتأثر سيولة اقتصادها تبعا للطلب الخارجي[2].

01-06: عدم كفاية البنى التحتية.

تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الإرتكازية كالوسائل التعليمية، وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

01-07: ارتفاع معدلات النمو السكاني.

تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث يتراوح في الدول النامية (03 -03.5 بالمائة) مقارنة بـ 01 بالمائة في الدول المتقدمة.

---

[1] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2014/2013، ص 08.

[2] رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 153.

01-08: ارتفاع معدل البطالة المقنعة.

البطالة المقنعة تعني وجود العديد من العمال والموظفين في أنشطة إنتاجية ولكنهم لا يضيفون شيئا يذكر إلى الإنتاج مما يؤدي لانخفاض الإنتاجية الحدية للعمل (قد تصل للصفر أو تصبح سالبة) هذا يجعل الاستغناء عنهم لا يؤثر على مستوى الإنتاج، تجدر الإشارة أن البطالة المقنعة في الدول النامية تتركز في القطاع الزراعي وذلك للأسباب التالية:

- اختلال هيكل الإنتاج وضعف القطاع الصناعي.
- استخدام أساليب الإنتاج البدائية.
- انتشار نظام العائلة الممتدة.
- القيم والتقاليد المهنية.

01-09: ارتفاع نسبة المديونية الخارجية.

تعتمد الدول النامية بشكل كبير على القروض الخارجية لتمويل الإنفاق الداخلي وبناء البنية التحتية[1]، وقد أخذت هذه الظاهرة منحى تصاعدي منذ ثمانيات القرن الماضي حيث أصبحت تشكل أزمة لهذه الدول خاصة بعدد الصدمات المتكررة لأسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة على هاته الديون مما شل من قدرتها على تسديد ديونها.

01-10: التبعية الاقتصادية للخارج[2].

جوهر التخلف الذي تعيشه الدول النامية يتمثل في تبعيتها الاقتصادية، حيث يلاحظ سيطرة الأجهزة والشركات الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وامتلاك مشروعات الإنتاج الأولي لغرض التصدير إلى بلاد هذه الشركات، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في البلاد النامية والواقعة تحت السيطرة الأجنبية بما يلاءم المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة، وتتجلى أهم مظاهر التبعية فيما يلي:

- ارتباط اقتصاد الدول النامية بنيويا باقتصاد الدول المتقدمة.

[1] بن دحمان أمنة، **التطور المالي والتحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2016/2015، ص 235.

[2] علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- اتساع الفجوة التقنية والتكنولوجية ساهم في استمرارية اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي والطرق الحديثة في الإنتاج.
- اعتماد الدول النامية على أسواق المال العالمية لمصدر رئيسي للحصول على القروض اللازمة لتمويل احتياجاتها التنموية.
- اعتماد العديد من الدول النامية على المساعدات والهبات المقدمة من طرف المنظمات الدولية والدول المتقدمة.
- نتيجة لانخفاض حجم الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على مدخرات الدول المتقدمة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة.

01-11: تضخم النفقات الإدارية للدولة.

عملية تحليل الميزانية العامة للدول النامية نجد أن النفقات الإدارية تمثل نسبة كبيرة من مجموع النفقات بعكس ما هو عليه في الدول الصناعية، وهذه الحالة تؤدي بلا شك إلى إضعاف الادخار العام أي فائض الإيرادات العامة على النفقات العامة، وإذا أضفنا إلى ذلك ظاهرة الاختلاس والرشاوي والسرقة من المال العام وكذا سوء التسيير، والفساد الإداري وتأخر إنجاز البرامج العامة المخططة، وسوء تقدير وارتفاع تكلفة إنجازها، لهذه الأسباب وغيرها نجد أن تضحية أفراد المجتمع في الدول النامية تذهب سدى ونتيجة لذلك قد تؤدي إلى إصابة المجتمع بالإحباط فلا يحدث التفاعل بين السياسات الاقتصادية وقبول أفراد المجتمع التفاعل معها[1].

01-12: النقص الشديد في فئة المنظمين والإداريين الأكفاء.

الإدارة الكفئة والتنظيم من أهم عناصر نجاح التنمية الاقتصادية، فالمنظم هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية ككل، حيث أن تواجد المنظم تحدي كبير في الدول النامية التي تعاني من الجهل والفقر وانتشار القيم الاجتماعية القديمة، حيث أن دور المنظم ابتكار أساليب جديدة للإنتاج تسمح بإنتاج سلع جديدة، تخفيض أسعار السلع الموجودة وفتح الأسواق الجديدة للسلع المنتجة.

[1] بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/2003، ص 140.

01-13: ضعف مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية.

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج والدخل القومي يتراوح في الدول النامية من 10 إلى 40 بالمائة، لأن القطاع الصناعي في الدول النامية يتسم بما يلي:

- أعلى الصناعات هي صناعات استهلاكية صغيرة وخفيفة أو صناعات كثيفة العمل.
- ضعف إنتاجية العمل نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- اعتماد الفنون الإنتاجية التقليدية البسيطة.
- انخفاض معل معامل رأس المال إلى العمل.
- الاعتماد على المواد الأولية والمواد نصف مصنعة المستوردة من الخارج.

01-14: تدني مستوى التعليم.

تنخفض في الدول النامية نسبة المتعلمين والمقيدين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي مقارنة بالدول المتقدمة مما أدى لانتشار الجهل والأمية، حيث تعتبر ارتفاع نسبة الأمية من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية خاصة في طبقة الفلاحين وفئة النساء.

01-15: انخفاض مستوى الخدمات الصحية.

تعاني معظم الدول النامية من انتشار الأمراض والأوبئة وضعف مستوى الصحة العامة، مما يؤدي لارتفاع معدل الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد.

02- الخصائص التكنولوجية للدول النامية.

نوعية التكنولوجيا المستخدمة في النامية تمثل جانبا هاما ومتكاملا للخصائص الاقتصادية، فهي توضح مدى التقدم الذي أحرزه الاقتصاد، لذا ينظر الاقتصاديون لهذه الخصائص من نظرتهم للخصائص التكنولوجية المشتركة التي تتميز بها الدول النامية على النحو التالي[1]:

- استخدام التكنولوجيا التقليدية في إنتاج العديد من المنتجات، وذلك لا يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- الافتقار لبرامج التدريب الضرورية والكافية التي تساعد على رفع كفاءة الفرد.

[1] عثمان إبراهيم السيد، **الاقتصاد السوداني**، دار جامعة القران الكريم للنشر، الخرطوم، 2008، ص 16.

- تفاعل العديد من العوامل السائدة في الاقتصاديات النامية يؤدي إلى خفض الإنتاجية بقدر كبير.

03- الخصائص السياسية.

تتميز الدول النامية بانعدام الاستقرار السياسي، الحروب والنزاعات، وذلك لحداثة الاستقلال الذي أدى إلى نشوء التبعية الاقتصادية والسياسية للمستعمر.

ثالثا: البدائل الإستراتجية لتنويع مصادر الدخل في الدول النامية.

في ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي والتركيز على التنويع في مصادر الدخل، لأن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط لذلك سارعت العديد من الدول النامية في البحث عن مصادر دخل غير نفطية كضرورة إستراتجية ملحة فأولت اهتماما كبيرا بالقطاعات الإستراتجية لبناء اقتصاد أكثر استدامة من خلال تنويع السلع والخدمات التي تنتجها.

حيث تمثل السياسات القطاعية الزراعية، الصناعية والخدمية القلب النابض لأي سياسة تنويع اقتصادي، وذلك لأن التنويع يتولد من قرارات الاستثمار والإنتاج القطاعية، ونظرا لضخامة المهمة المتمثلة في بناء جهاز إنتاجي متطور حديث في ظل قيود الموارد المتاحة فإن سياسات التنويع يجب أن ترتكز على اختيار للقطاعات الرائدة للتنمية لكي يتمكن البلد من تسريع عملية التنويع ووضعها في مسار اتجاهي يعزز الإنتاجية ويعظم النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.

فالقاعدة الأساسية في دعم التنويع تتمثل في اختيار عدد من القطاعات الإنتاجية كنقطة ارتكاز (الانطلاق) والعمل على تعميق التنويع الأفقي والعمودي من خلال تشجيع المستثمرين المستكشفين والذين يتبعونهم لاحقا من خلال إلغاء كل إخفاقات السوق وصياغة منظومة حوافز توجه قراراتهم نحو اختيار هذه القطاعات.

01-القطاع الزراعي كبديل إستراتيجي للتنويع في مصادر الدخل.

تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية،

وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية باستثناء الدول النفطية ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال إن أجلا أم عاجلا.

حيث تؤثر القطاعات الزراعية الكبيرة على النمو الاقتصادي للدول النامية، فرفع الإنتاج الزراعي يساعد على تحسين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتأمين الغذاء حيث تحتاج العملية الزراعية إلى المزيد من الأيدي العاملة، إضافة للتقدم التكنولوجي الذي يلعب دورا فاعلا في تطوير الأسواق الزراعية والمحاصيل والأدوات الزراعية كالبذور والأسمدة، لمضاعفة العائد من هذا القطاع حتى يعود بالفائدة على عملية النمو الاقتصادي للدولة.

01-01: مفهوم القطاع الزراعي: تعرف الزراعة على أنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية، وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن[1].

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بأنها: هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات لإشباع الحاجات الإنسانية[2].

كما تعرف الزراعة على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية النافعة للإنسان.

01-02: الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية:

القطاع الزراعي في الدول النامية يتسم بسمات وخصائص معينة، والتي تكون في معظمها متشابهة ومرتبطة بالمشاكل العامة التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، ومن بين أهم هذه الخصائص نجد ما يلي:

- صغر الحيازات (المساحات) الزراعية.
- تدهور التربة.
- التلوث بالمبيدات والأسمدة.

[1] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 81.

[2] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

- انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة.
- البطالة الزراعية.
- هدر الموارد الزراعية.
- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.
- نقص الموارد المائية المخصصة للري.
- تدني الدخل الزراعي.

01-03: أهمية القطاع الزراعي.

للقطاع الزراعي أهمية قصوى في الاقتصاد، ويعتبر من القطاعات المحركة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي واستدامته، حيث يمكن هذه الأهمية في النقاط التالية:

- يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى يمكن إبرازها في توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى مع توفير الموارد المالية وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي مع استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة[1].
- يعد القطاع الفلاحي أو الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات ، ولما يستوعبه من حجم القوى العاملة الإجمالية[2].
- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي : يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد.
- المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية وذلك عن طريق عمليات تصدير واستراد هذه المنتجات.
- المساهمة في ترقية الصادرات: تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا أخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني.

[1] عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 281.

[2] بوعريوة ربيع، **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، 25/24 ماي 2017، جامعة بومرداس، ص 09.

- المساهمة في ترقية الواردات: إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

02- القطاع الصناعي كبديل إستراتيجي للتنويع في مصادر الدخل.

02-01: تعريف الصناعة: تأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطية إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعة نهائية، وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع مثل الزراعة والخدمات، ومن جهة أخرى قد يقصد بالصناعة وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع.

ضمن هذا التعريف نقسم الصناعة إلى عدة صناعات مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية[1].

ويمكن تعريف الصناعة على أنها إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل بمصطلح الصناعة (صناعة تحويلية، صناعة محركات، صناعة نسيجية، صناعات غذائية).

كما تعرف الصناعة على أنها مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك وعلى سبيل المثال فإن الألواح المعدنية أو البلاستيكية المستخدمة في بناء جسم السيارة يعتبر كل منها بديلا دقيقا للأخر، وبالرغم من تقنيات الإنتاج المختلفة فإن المؤسسة المتخصصة في تصنيع ألواح الجسم المعدنية تندرج ضمن نفس مجال الصناعي مثلها مثل المؤسسات التي تقوم بتصنيع ألواح الجسم البلاستيكية، إذ أنهما يخدمان نفس حاجات المستهلك[2].

[1] أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة المملكة العربية السعودية، 1994، ص 03.

[2] شارلز هيل وجاريث جونر، **الإدارة الإستراتجية مدخل متكامل** ، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 2001، ص 131.

02-02: دور القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي.

للصناعة دور مهم في رفع اقتصاديات الدول فهي تتحقق التنمية والاستقرار الاقتصادي وتزداد أهمية الصناعة في الدول النامية خاصة، والتي يجب عليها الاهتمام أكثر علميا وعمليا بموضوعات ومجالات الصناعة بقصد خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، كما تعد الصناعة دعامة أساسية من دعائم التطور الاقتصادي للدول بدورها الإيجابي والمؤثر في البنية الاقتصادية الإقليمية والقومية.

حيث يستحوذ قطاع الصناعة على اهتمام معظم الدول، باعتباره أحد ركائز التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، وبتطويره تتقدم الدول بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وكذا زيادة مساهمة قطاع الصناعة فيه، وبذلك يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، كما يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تحقيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يساهم في رفع الإنتاجية، وأيضا يساهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضا، مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقة بينه وبين القطاعات الأخرى حيث يمد قطاع الصناعة قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية ، الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها، كما يعتبر في الوقت نفسه مجالا لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة.

كما نجد الدول ذات القطاع الصناعي القوي تتميز بنمو اقتصادي كبير، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد، وهذه حقيقة ملموسة في كثير من الدول التي ساهم التصنيع فيها بدور مهم في تحسين ظروفها الاقتصادية مثل أمريكا واليابان، وقد ساهمت التنمية الصناعية في النمو الاقتصادي عن طريق ما يلي[1]:

- تطوير العلوم والتكنولوجيا، حيث شجعت التنمية الصناعية على التقدم العلمي و التكنولوجي وذلك من خلال قيام المؤسسات الصناعية بالأبحاث لتطوير منتجات جديدة.
- تنمية رأس المال، بحيث ساهمت التنمية الصناعية في تكوين وزيادة رأس المال.

[1] Pooja Mchta, **role of industrial development in economic growth**, www.economics discussion.net retrieved 23/04/2021.

- التحضر، وجود التصنيع في منطقة معينة يحفز تطور حركة النقل والاتصالات وإنشاء المدارس والكليات والمعاهد الفنية، إضافة إلى إنشاء المصارف والمرافق المختلفة بالقرب من القواعد الصناعية.
- الاعتماد على الذات في الإنتاج الدفاعي، يساهم التصنيع في زيادة اعتماد الدول على نفسها خاصة في أوقات الحرب والطوارئ، حيث من الممكن أن يكون الاعتماد على الدول الأجنبية غير جيد.
- تنمية التجارة الدولية، يلعب التصنيع دورا مهما في تعزيز التجارة، ويجدر بالذكر أن من أسباب تراجع اقتصاد بعض الدول هو قيامها بتصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية.
- استخدام الموارد الطبيعية، يساهم التصنيع في الاستخدام السليم والفعال للموارد الطبيعية.
- التخفيض من الفقر والبطالة، يؤدي التصنيع السريع إلى الحد من نسبة البطالة والفقر في البلاد وتعد اليابان أحسن مثال على ذلك.
- تحقيق التنمية الاقتصادية، يساعد القطاع الصناعي على تحقيق وفرة في حجم الإنتاج من خلال تطبيق التكنولوجيا المتقدمة وتقسيم العمل والإدارة العلمية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال.
- تحقيق النمو السريع للدخل القومي ودخل الأفراد، إذ توضح الدراسات في تاريخ التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة وجود علاقة قوية بين التنمية الصناعية ومستوى الدخل القومي ودخل الأفراد فيها.

03- قطاع الخدمات كبديل إستراتيجي للتنويع في مصادر الدخل.

03-01: تعريف قطاع الخدمات.

يصعب الإجماع على تعريف محدد للأنشطة الخدمية بالرغم من وجود العديد من الأبحاث التي تطرقت للأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تنوعها وارتباطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فيمكن تعريف الخدمات على أنه النشاطات الأخرى التي لا تندرج تحت مظلة

القطاع الصناعي، الزراعي والإنشائي، وبناءا على ذلك تم تصنيف النشاطات الخدمية حسب المعايير الدولية لتصنيفات القطاعات الاقتصادية والصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1989 كما يلي[1]:

- **خدمات الإنتاج:** وتشمل على سبيل المثال الأنشطة العقارية، خدمات الأعمال، الوساطة المالية والخدمات الأمنية.
- **خدمات التوزيع:** وتشمل تجارة الجملة، التجزئة، النقل والتخزين وبعض الخدمات الحديثة مثل خدمات الاتصال.

أما الخدمات التقليدية الأخرى فتضم:

- **الخدمات الشخصية:** وتضم الفنادق، المطاعم، الأنشطة الاجتماعية.
- **الخدمات الاجتماعية:** وتضم القطاع الحكومي، الإدارة العامة والدفاع، التعليم والصحة

03-02: أهمية قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي.

يعد قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته المهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فعلي مدى السنوات العشر الماضية شهدت اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تطورات عدة أبرزها تراجع دور قطاع الصناعة الذي تميز بكونه قطاع كثيف العمالة في قيادة عملية النمو الاقتصادي نتيجة لازدهار دور قطاعات اقتصادية أخرى، وبهذا التراجع أتيحت فرص لتطوير قطاعات اقتصادية قائمة لقطاعات المال والنقل والتجارة، بل أن التقنيات الحديثة ساهمت بشكل خاص في تطوير أنشطة قطاع الخدمات لتصبح محرك محتمل للنمو الاقتصادي.

فعلى الرغم من كون قطاع الخدمات قطاع حديث النشأة إلا أنه يعد وافدا اقتصاديا ذا أهمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول، والمساهمة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لمختلف اقتصاديات العالم، لإسهامه في زيادة فرص التشغيل وانخفاض معدل البطالة ورفع معدلات الاستثمار ودعم عمل القطاعات الاقتصادية المحورية.

وإدراكا لأهمية ودور قطاع الخدمات في دعم نمو اقتصاديات الدول، تعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية إضافة مهمة لدعم قطاع الخدمات على مستوى العلاقات الاقتصادية بين

[1] بلال الفلاح، **قطاع الخدمات الفلسطيني بنيته وأثره الاقتصادي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، ص 11-12

الدول العربية، مما يتطلب العمل على تطوير منظومة التشريعات واللوائح المرتبطة بعمل التجارة العربية البينية بصورة تعزز من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

من ما تم ذكره حول أهمية قطاع الخدمات يمكن ذكر أهم المؤشرات الدالة على حيوية قطاع الخدمات ومساهمته في النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- **المشاركة في الناتج المحلي:** في الوقت الحالي يساهم قطاع الخدمات بأكبر حصة في تكوين الناتج المحلي، كما يعمل حوالي 22.9 بالمائة من إجمالي السكان العاملين في هذا القطاع.
- **مساعدة القطاع الصناعي:** يعتمد تطوير الصناعة على أداء وتحسين النقل والاتصالات والكهرباء والصيرفة وغيرها في بلد ما، حيث على سبيل المثال يساعد نظام النقل على نقل المواد الخام والسلع التامة الصنع والعمال إلى وجهتهم المطلوبة.
- **المساهمة في توسيع القطاع الزراعي:** يساعد قطاع الخدمات في تطوير الإنتاج الزراعي من خلال توفير مرافق شبكية أفضل.
- **المساهمة في إزالة الاختلالات الإقليمية:** يوفر قطاع الخدمات خدمة نقل واتصالات جيدة التنظيم، كما يوفر خدمات مصرفية كافية إلى جانب التوسع في المرافق التعليمية والطبية في المناطق المتخلفة من أي بلد وبالتالي يساعد في القضاء على مشكلة الاختلالات والفوارق الإقليمية.
- **توفير حياة ذا جودة عالية للأفراد:** تساعد الخدمات خاصة في مجالات النقل والاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين والتعليم والصحة في زيادة نوعية الحياة أو مستوى المعيشة داخل البلد ، كما أنه يساعد على تحسين مؤشر التنمية البشرية.

04-الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي للتنويع في مصادر الدخل.

04-01: تعريف الطاقات المتجددة.

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى نفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي تتكرر وجودها في الطبيعة، على نحو

تلقائي ودوري، كذلك نعني بالطاقة المتجددة الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة[1].

ويمكن تعريفها كذلك على أنها تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه.

كما تعرف على أنها الطاقة المستمدة من التدفقات الطبيعية والمستمرة التي تحدث في البيئة الحالية، وكمثال على ذلك الطاقة الشمسية المتكررة لفترة طويلة على مدار 24 ساعة، والملاحظ أن الطاقة تمر من خلال البيئة كتيار أو تدفق ، بغض النظر عن وجود جهاز لاعتراض وتسخير هذه الطاقة، ويمكن أيضا أن تسمى هذه الطاقة بالطاقة الخضراء أو الطاقة المستدامة[2].

بينما عرفها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة **UNEP** على أنها عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحدودا في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية[3] :

- الكتلة الحيوية.
- أشعة الشمس.
- الرياح.
- الطاقة الكهرومائية.
- طاقة باطن الأرض.

[1] محمد طالبي ومحمد الساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا** ، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 203.

[2] John Twidell and Tony Weir, **Renewable Energy Resources**, Taylor et Francis Group Publication, USA, 2006 p 07.

[3] فريدة كافي، **الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجا**، المجلة العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 74-75، لبنان، 2016، ص 141.

02-04: أهمية الطاقات المتجددة في النمو الاقتصادي.

الطاقات المتجددة ذات فعالية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، وتعتبر من الطاقات الحيوية، ومن فوائد هذا القطاع نجد[1]:

- تعتبر الطاقة المتجددة كبديل عن الطاقة التقليدية التي هي في طريق النفاذ.
- تعتبر مصر نظيف للطاقة وغير قابل للنضوب.
- تخفيض تكاليف الإنارة.
- توفير مناصب عمل في مختلف القطاعات وامتصاص البطالة.
- الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها لإقامة مشاريع للتنمية.
- تعتبر الطاقات المتجددة مصدر للعملة الصعبة باعتبار أنه يمكن تصديرها (أي تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد).
- تخفيض تكاليف الإنتاج في المشاريع الصناعية.
- توفير الطاقة لمختلف القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة، ما يوفر العديد من مناصب الشغل ومنه زيادة الإنتاج.

المطلب الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل.

نستعرض من خلال هذا المطلب تحليل الإطار القياسي المتبع في الدراسة لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام بيانات بانل الساكن والديناميكي وذلك على النحو التالي:

أولا: ماهية نماذج بيانات بانل.

سيتم التطرق إلى ماهية نماذج بيانات بانل من خلال (مفهوم نماذج بانل، مزايا نماذج بانل، أهمية نماذج بانل)، وذلك على النحو الآتي:

[1] بودية سعاد، **إستراتجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2019/2018، ص 112.

01- مفهوم نماذج بانل.

توجد العديد من التسميات التي أطلقت على بيانات بانل فيمكن تسميتها بالبيانات المدمجة التي تتضمن عدد كبيرا ممن المفردات، ويمكن تسميتها بالبيانات الطولية "**Longitudinal Data**" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طولية، وكل هذه التسميات متشابهة لذا فإن استخدامها في الأدبيات التطبيقية كان عاما.

تشير بيانات بانل إلى مجموعة مشاهدات حول ظواهر متعددة عبر فترات زمنية متعددة، وعليه فهي تمتاز ببعدين، الأول بعد مكاني أو مقطعي وأخر زماني، حيث تجتمع خصائص هذين البعدين في بيانات بانل بشقيها الايجابي والسلبي، إذ يمكن أن يكون التحليل تحليل الأفراد والشركات والعلامات التجارية والمدارس والبلدان أو وحدات التحليل الأخرى والعوامل التي تؤثر على نتائجها، فبيانات البانل تصف سلوك مجموعة من المفردات أو الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية واحدة، عكس بيانات السلاسل الزمنية التي تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، لكن العنصر الفريد لهذه النتائج هو أنها تستوعب أيضا البيانات الطويلة لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة، لذلك بدلا من الاضطرار إلى إجراء تحليلات منفصلة لكل عام أو تجميع هذه البيانات عبر السنوات بطريقة ما يتم تصميم نماذج البانل لمعالجة الخصائص الضرورية لهذا النوع من البيانات، فالتحليل القياسي لبيانات العينات يوفر لنا مدخلا للتحليل انطلاقا من عينات ممثلة لوحدات قد تكون دول، مؤسسات والتي تأخذ شكل سلسلة من المعطيات[1].

وتعرف بيانات البانل بأنها تلك التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مجال زمني، وبالتالي يقصد بها دمج البيانات المقطعية مع الزمنية ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات بائل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (**T**) وعلى مفردات متعددة (**N**) للحصول على (**NT**) مشاهدة.

[1] Joseph F. Hair, Jr & Others, **Multivariate Data Analysis**, 8 th Edition , Annabel Ainscow , Cengage Learning EMEA, Cheriton House , North Way , United Kingdom, 2018,p 329.

وتجدر الإشارة إلى أنه، إذا كان لدينا بيانات بانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فإننا نكون أمام بيانات بانل متوازنة **(Balanced Panel Data)**، أما عند اختلاف فترات الزمن من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل غير المتوازنة **(Unbalanced panel Data)**.

02: أهمية استخدام نماذج البانل

اكتسبت نماذج بيانات البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل، والمقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية مثل الدول أو الأسر أو السلع.....الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ويتفوق تحليل البانل على تحليلات البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها في العديد من الإيجابيات ويلخص كل من (Hasiao:2003 and Klevmarken:1989) فوائد تحليل البانل، ومنها[1]:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الوصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالة الاقتصادية مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

- تسهم في الحد ممن إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة **(omitted variables)** الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة **(biasedestimates)** في الانحدارات المفردة.

[1] عليوة علي، **تكييف أدوات السياسة المالية للدول النامية مع متطلبات التحرير المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2021، ص 113.

وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ"(**unobservedheterogeneity**) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

03: مزايا نماذج بانل.

تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينية سواء المقطعية أو الزمنية الناتج مثلا عن تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، وفي الواقع التطبيقي فإن نماذج البائل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية.

إن البعد المضاعف الذي تمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، فيمكن مشاهدة عددا كبيرا من الوحدات على فترات زمنية قد تكون كبيرة أيضا، ومن مزايا الحجم الكبير للعينة هو الحصول على مقدرات للمعلمات تملك خصائص متقاربة مرغوبة (أي قريب من القيمة الحقيقية للمعلمات) ومن جهة أخرى فإن العدد المرتفع للمشاهدات يرفع من درجات الحرية مما يزيد من كفاءة المقدرات و يجعل تحيز المقدرات وتباينها يؤولان إلى الصفر، كما أن استخدام معطيات البانل سيتيح التخفيف من مشكلة التعدد الخطي، كما أن إحدى الفوائد الرئيسية لاستخدام بيانات بانل مقارنة ببيانات المقطع العرضي للأفراد في أنها تسمح بالتحكم في عدم التجانس الفردي، حيث يؤدي عدم التحكم في هذه التأثيرات الفردية المحددة غير المرصودة إلى التحيزات في التقديرات الناتجة.

04-المشاكل التي تواجه تطبيق نماذج البانل.

يمكن مصادفة العديد من المشاكل والصعوبات عند تطبيق نماذج البانل، نذكر منها ما يلي[1]:

- مشكل النقاط البعيدة والمشاهدات المفقودة نظرا للعدد الكبير من المشاهدات المدرجة ، وقد بين Huber سنة 1981 أن وجود 3 بالمائة فقط من القيم غير المرغوب فيها كافيا للتأثير على معنوية ودقة المقدرات والتغير من قيمتها، ولهذا وجب معالجتها أو التخلص منها.
- غياب بعض المشاهدات في العينات المدروسة ، حيث يجب التنبيه إلى انه إذا كان سلوك الأفراد الموجودين في العينة يختلف عن سلوك الأفراد الغائبين عنها فان التقديرات المتحصل عليها انطلاقا من العينة لا يمكن تعميمها على المجتمع وبالتالي يجب تصحيحها.
- يمكن تفادي هذه المشاكل عن طريق صقل العينات وذلك بالتخلص من كل المشاهدات الخاصة بفرد معين ولا يملكها الأفراد الآخرين، ومع ذلك فان عملية صقل العينة تؤدي إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاهدات أي فقدان معلومات كثيرة ، وعليه الحصول على مقدرات متحيزة وغير دقيقة.

05- اختبار هاسيو.

تعتبر مرحلة تحديد النموذج في بيانات بانل مهمة جدا كونها تبين طبيعة البيانات (متجانسة مختلفة)، قام **(Hsiao, 1986)** بوضع مخطط يسمح بتحديد الحالة المناسبة لبيانات بانل وذلك وفق المنهجية التالية [2]:

[1] قليل زينب، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات البانل في الفترة 1980-2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016، ص 189.

[2] Régis Bourbonnais, "**Econométrie Cours et exercice corrigés**", 9é edition Dunod, Paris ,2015.pp 349 350.

الشكل رقم (08): خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao

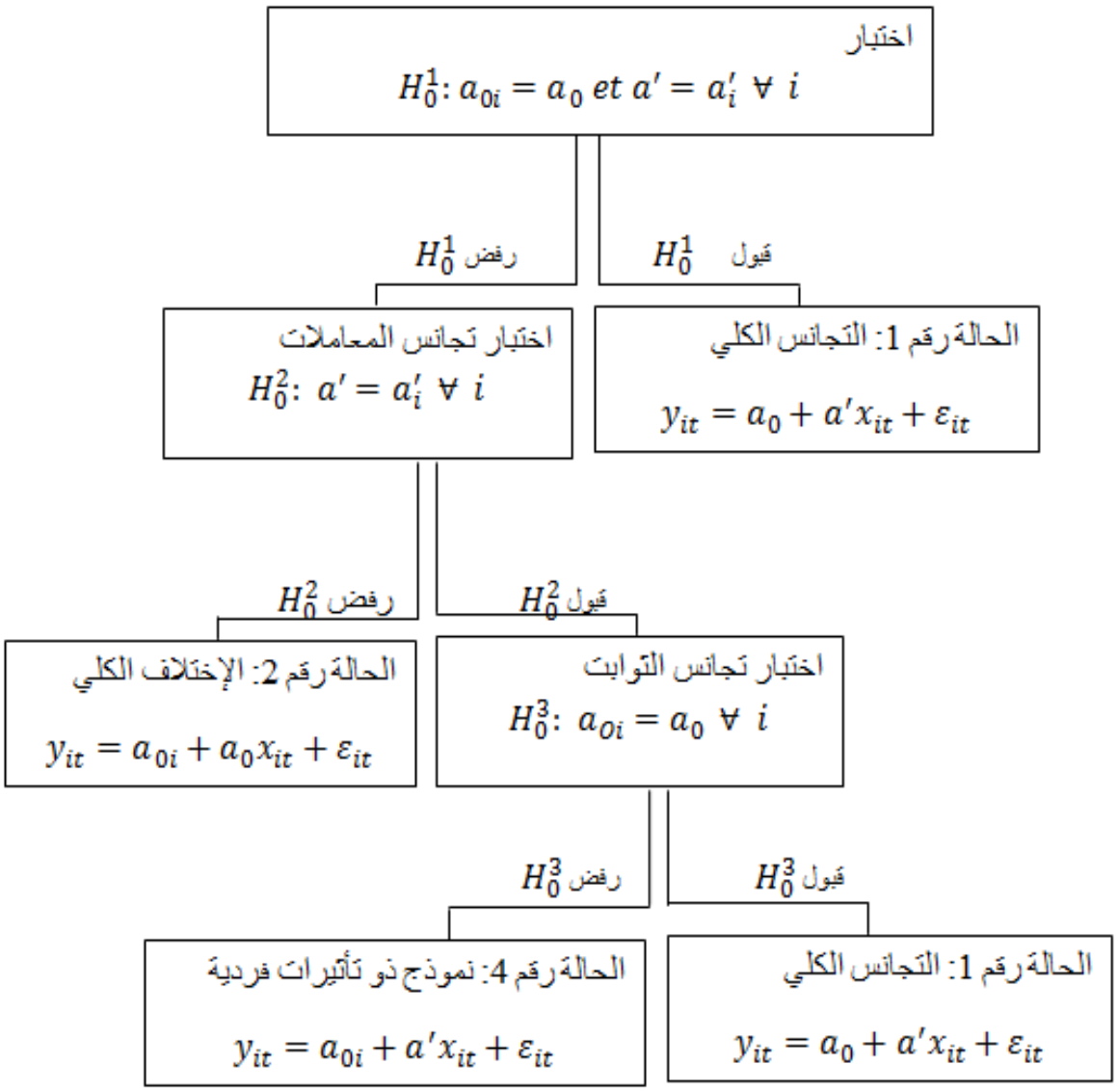

Source: Régis Bourbonnais « **Economitrie Cours et exercise corrigés** » 9é edition Dunod, Paris ,2015.p 349

يمكن تقسيم مراحل تطبيق اختبار (Hsiao) إلى الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** اختبار فرضية التجانس الكلي (تجانس الثوابت والمعاملات)

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية التالية:

$$H_0^1: a_{0i} = a_0 \; et \; a' = a_i' \; \forall \; i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية و فق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/\left(N \times T - N(K+1)\right)}$$

حيث SCR_{c1} تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية H_0^1 تمثل $SCR = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$ مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد.

وهذه الإحصائية تتبع توزيع (Fisher) مع درجة حرية: $(N-1)(K+1)$ و $NT - N(K+1)$

للحصول على نتيجة الاختبار نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة المجدول لـFisher فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر نقبل الفرضية H_0^1 ليصبح لدينا نموذج بانل متجانس كليا، في حين إذا تمرفض الفرضية H_0^1ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تقول أن مصدر الاختلاف يعود إلى المعاملات a_i'

- **الخطوة الثانية:** اختبار فرضية تجانس المعاملات وذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^2:\ a' = a_i'\ \forall\ i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/\left((N-1) \times K\right)}{SCR/\left(N \times T - N(K+1)\right)}$$

حيث SCR_{c2} تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية H_0^2

هذه الإحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N-1)K$ و $(NT-N)(K+1)$

إذا تم رفض فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات يتم رفض بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت فقط متجانسة بين المفردات أي أن هناك اختلاف كلي.

أما في حالة قبول فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تجانس (تطابق) الثوابت الفردية في ضل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات.

- **الخطوة الثالثة:** اختبار فرضية تجانس الثوابت ويتم ذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^3:\ a_{Oi} = a_0\ \forall\ i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية بتطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})/(N-1)}{SCR_{c2}/(N \times (T-1) - K)}$$

هذه الإحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N-1)$ و $(N(T-1)-K)$

إذا تم رفض الفرضية H_0^3 يعتبر نموذج بانل ذو أثار فردية.

ثانيا: النماذج الأساسية لنماذج البانل.

يمكن تقسيم نماذج بانل إلى نماذج بانل الساكنة ونماذج بانل الديناميكية على النحو التالي:

01: نماذج بانل الساكنة.

تحتوي نماذج بانل الساكنة على ثلاثة نماذج أساسية (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، والتي سيتم عرضها على النحو الآتي:

01-01: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM):[1]

يعتبر هذا النموذج من ابسط بيانات النماذج الخاصة ببيانات بانل، لكون جميع المعاملات β_j؛ α_0 ثابتةلجميع الفترات الزمنية، وعليه فإن الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار التجميعي تصبح بالشكل التالي:

$$y_t = \alpha_0 + \beta_j x_{jt} + \varepsilon_t \quad (\varepsilon_t // x) \sim IID(0, \sigma^2)$$

حيث: t :(1.....T) يمثل الزمن، و$(x_j : x_1 \dots\dots\dots x_j)$ تمثل شعاع المتغيرات المفسرة (y_t): المتغير التابع وε_t ويفترض أن يكون تشويشا أبيضاً ويتوفر على خصائص التوزيع الطبيعي ومختلف الافتراضات الكلاسيكية الخاصة به.

[1] Damodar gujarati, **economietrics by example** , 1st ed , London, Palgrave Macmillan, 2011, p:.291-298

02-01: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM) :

تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لاستخدام بيانات بانل مقارنة ببيانات المقطع العرضي للأفراد في أنها تمكننا من التحكم في عدم التجانس الفردي، حيث يؤدي عدم التحكم في هذه التأثيرات الفردية المحددة غير المرصودة إلى التحيز في التقديرات الناتجة.[1]

بموجب مواصفات التأثيرات الثابتة (FE)، يتم التعامل مع الثابت (α_i) كمعلمات حرة (تختلف من مقطع لأخر)، ويمكن تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، وتصبح الصيغة العمة للنموذج على النحو التالي:

$$y_t = \sum_{i=1}^{N} d_i\,\alpha_i + \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$t :(1.\ldots\ldots T)$$

حيث:(1.....N): i يمثل المقاطع، و (d_i) هوشعاع (NT × 1) لمتغير وهمي مع جميع عناصره صفر باستثناء العناصر المرتبطة بوحدة المقطع العرضي الأول الخاص بالمفردة الأولى، والذي يتغير من مقطع لأخر لتمييز هذه الأخيرة، ولتوضيح نموذج التأثيرات الثابتة بشكل أدق يمكن عرض الشكل المصفوفي للصياغة العامة له:[2]

$$\begin{pmatrix} \mathbf{y}_{1.} \\ \mathbf{y}_{2.} \\ \vdots \\ \mathbf{y}_{N.} \end{pmatrix} = \alpha_1 \begin{pmatrix} \boldsymbol{\tau}_T \\ \mathbf{0} \\ \vdots \\ \mathbf{0} \end{pmatrix} + \alpha_2 \begin{pmatrix} \mathbf{0} \\ \boldsymbol{\tau}_T \\ \vdots \\ \mathbf{0} \end{pmatrix} + \ldots + \alpha_N \begin{pmatrix} \mathbf{0} \\ \mathbf{0} \\ \vdots \\ \boldsymbol{\tau}_T \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1.} \\ \mathbf{X}_{2.} \\ \vdots \\ \mathbf{X}_{N.} \end{pmatrix} \boldsymbol{\beta} + \begin{pmatrix} \mathbf{u}_{1.} \\ \mathbf{u}_{2.} \\ \vdots \\ \mathbf{u}_{N.} \end{pmatrix},$$

[1] Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, **Microeconometrics**, Palgrave Macmillan Publishers Ltd, New York, 2012, p: 59.

[2] Pesaran, M. Hashem. **Time series and panel data econometrics**. Oxford University Press, 2015, p ;644.

01-03:نموذج التأثيرات العشوائية REM (Random Effects Model):

عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتم التعامل مع الآثار الفردية لنموذج التأثيرات على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أنّ العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي،وعليه يمكن اعتبار معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها،ولهذا يعامل المركب الفردي α_i كمكون عشوائي عبر المفردات، وبعبارة أخرى يمكن فنموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مقطع أو كل فترة زمنية لها حد عشوائي خاص بها، وفي حالة وجود كل من الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، يسمى أحيانا بنموذج مركبات الخطأ أو مكونات التباين

نظرا لان مكونات الخطأ يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي ويصبح حد الخطأ العشوائي في النموذج كالتالي:

$$\varepsilon_{it} = v_{it} + u_i$$

بتعويض الصيغة السابقة في نموذج الصيغة العامة تصبح:

$$Y_{it} = \mu + \sum B_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

الخواص الإحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية:

- $E(\varepsilon_{it}) = 0$
- $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$
- $E(v_i) = 0$
- $Var(v_i) = \sigma_v^2$

01-04: اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة.

01-04-01:اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange):[1]يعتمد هذا الاختبار على مضاعف **Lagrange** المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى، حيث يكون الاختيار بين PRM و**FEM**أو **REM** سوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج **(LM)** المقترح من جانب كل من **(BreuschandPagan** (1980)):

[1] William Green, "**Econometric Analysis**", 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007, p205.

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2} - 1\right)^2$$

إذا كانت قيمة (**P-value**) لإحصائية اختبار **LM** تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار، فإن FEM أو REM سوف يكون أفضل من **PRM**، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعنى هذا إن **PRM** سيكون أفضل من كل من **FEM** أو **REM**.

02-04-01: اختبار Hausman (1978) [1]:

يستخدم اختبار **Hausman** (1978)، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدراتي التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فان مقدرة التأثيرات الثابتة فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة، ويعطى اختبار **Hausman** بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{W}=(\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS})[\text{Var}\ (\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})\ ]^{-1}\ (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث: $\text{Var}\ (\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{B}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ وهي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية،تتبع W في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية k- 1، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ w مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

[1] Régis Bourbonnais, "**Econométrie Cours et exercice corrigés**", 9é edition Dunod, Paris ,2015.p.358 .

02- نماذج بانل الديناميكية

02-01: دراسة استقرارية بيانات بانل

إن اختبارات الجذور الأحادية لبيانات بانل تعطينا نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث يعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني ذات أهمية في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، فمعطيات بانل تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية السياق الزمني واتساع البيانات من ناحية السياق الفردي، مما يؤدي إلى مشكل الانقطاع الهيكلي في حالة زيادة المشاهدات وإخفاء مشكلة ضعف قوة اختبار العينة الصغيرة، وفي هذا الصدد يقول Kao و Beltagi بأن استخدام الاقتصاد القياسي في معطيات بانل يجمع بين أحسن المجالين وهي معالجة السلاسل غير المستقرة بمساعدة طرق السلاسل الزمنية وزيادة عدد المعطيات وقدرة الاختبارات بإضافة البعد الفردي .[1]

هناك مشكل تختص به معطيات بانل أصبح اليوم أساسيا في أدبيات اختبار جذر الوحدة ويتعلق الأمر بالارتباط بين الأفراد، بحيث أن السؤال المطروح فيما إذا كان يمكن السماح بوجود الارتباط بين بواقي مختلف الأفراد في نماذج بانل، وبناءً عليه يمكن التمييز كما ذكرنا سابقا بين جيلين من الاختبارات كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] Christhophe Hurlin et Valerie Mignon, « **Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel** »,Université d'Orléans, Janvier 2005,p 02 - 03

جدول رقم 03 : اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

اختبارات الجيل الأول: استقلالية المقاطع (المفردات)	
نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H_1	**Levin and Lin (1992-1993)**
	Levin, Lin and Chu (2002)
	Hanis and Tzavalis (1999)
نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive)	**Im, Pesaram and Shin (1997-2002-2003)**
	Wu and Maddala (1999)
	Choi (1999-2001)
	Hadri (2000)
اختبار تسلسلي أو تعاقبي	**Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)**
اختبارات الجيل الثاني: عدم استقلالية المقاطع	
المتجه الهيكلي	**Pesaran (2003)**
	Moon and Perron (2004)
	Bai and Ng (2002, 2004)
	Choi (2002)
مقاربات أخرى	**O'Connell (1998)**
	Chang (2002, 2004)

Source: Barbieri, Laura. "Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1 ,N: 2,2009, pp: 119

يتضمن الجيل الأول من الاختبارات اختبار Levin و Lin و (2002) Chu و Im و Pesaran و (2003) Shin واختبار Fisher-type الذي تم اقتراحه أولاً بواسطة Maddala and Wu (1999) ، ثم تم تطويره بواسطة Choi (2001)؛ تتمثل الركيزة الرئيسية لهذه الاختبارات في أنها جميعًا مبنية على افتراض أن السلاسل الزمنية الفردية في اللوحة موزعة بشكل مستقل في المقطع العرضي.

لتجاوز مشكل عدم استقلالية المقاطع تم اقتراح جيل ثان من الاختبارات يرفض فرضية استقلالية المقطع العرضية، في هذا الجيل الثاني من الاختبارات يمكن تمييز نهجين رئيسيين؛ يتمثل الأول في فرض قيود قليلة أو معدومة على مصفوفة التغاير للبواقي وقد تم تبنيه بشكل خاص من قبل Chang (2002 – 2004) الذي اقترح استخدام طرق المتغير الآلي غير الخطية أو استخدام مناهج المحاكات لحل مشكلة التحيز الناتج عن ارتباط المقاطع؛ النهج الثاني يعتمد على نهج هيكل العوامل ويشمل مساهمات Bai and (2004) Ng، Moon and Perron (2003)، Phillips and Sul (2004)، (2002) وغيرهم.[1]

02-02: اختبارات التكامل المشترك

توجد مجموعة من المقاربات لاختبار التكامل المشترك وأكثرها استخداما في الأدبيات التطبيقية ما يلي:

02-02-01: اختبارات (Pedroni) للتكامل المشترك[2]

قدم Pedroni (1999 – 2004) سبع إحصائيات اختبار تختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك في نماذج بانل، حيث تسمح إحصائيات الاختبار السبعة بعدم التجانس في البيانات، سواء في الديناميكيات قصيرة المدى وكذلك في معاملات الانحدار على المدى الطويل، على عكس تحليل السلاسل الزمنية العادية لا تأخذ هذه الأداة في الاعتبار العدد الدقيق لعلاقات التكامل المشترك، بدلاً من ذلك فإن اختبار الفرضية هو ببساطة عدد الأدلة أو عدم وجودها للتكامل المشترك في البيانات بين

[1] Barbieri, Laura. "**Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview**." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1 ,N: 2,2009, pp: 119-120.

[2] Neal, Timothy. "**Panel cointegration analysis with xtpedroni**." The Stata Journal, Vol :14, N :.3, 2014, p:685.

متغيرين أو أكثر، وبعبارة أخرى يتم الحكم على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في حالة وجود ستة (6) إحصائيات من أصل (11) على الأقل وفق منهجية Pedroni دالة من الناحية الإحصائية.

02-02-02: اختبار Kao (1999)

يستخدم Kao (1999) كلاً من DF و ADF لاختبار التكامل المشترك في بيانات بانل بالاعتماد على النهج القياسي المعتمد في إجراءات الإمكانية العظمى لـ: EG. يبدأ هذا الاختبار بنموذج انحدار بيانات بانل كما هو موضح في المعادلة الموالية:[1]

$$y_{it} = Z_{it}\gamma_0 + \beta_{it}x_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (*)$$

و

$$\hat{e}_{it} = \rho\hat{e}_{it_.} + v_{it} \ldots\ldots\ldots (**)$$

عند: $\hat{e}_{it} = (y_{it} - Z_{it}\gamma_0 - \beta_{it}x_{it})$ هي بواقي تقدير النموذج في المعادلة $(*)$ ولاختبار فرضيات التكامل المشترك، حيث الفرضية الصفرية تنص على: $H_0: \rho = 1$ قام Kao (1999) بتطوير إحصائيات اختبار DF-Type وإحصائيات اختبار ADF لاختبار التكامل المشترك في بيانات، ويمكن أن نوضح مبدأ إحصائيات اختبار (DF-Type 4) وإحصائيات اختبار ADF أدناه:

$$DF_p = \frac{\sqrt{N}T(\hat{\rho} - 1)}{\sqrt{51/5}}$$

$$DF_1 = \sqrt{\frac{5\tau_\rho}{4}} + \sqrt{\frac{15N}{8}}$$

$$DF_p{}^* = \frac{\sqrt{N}T(\hat{\rho} - 1) + \frac{3\sqrt{N}\widehat{\sigma_v^2}}{\hat{\sigma}_{0v}^2}}{\sqrt{3 + \frac{36\hat{\sigma}_v^4}{5\hat{\sigma}_{0v}^4}}}$$

[1]Chaiboonsri, Chukiat, & al, "**A panel cointegration analysis: An application to international tourism demand of Thailand**," Annals of the University of Petrosani Economics, V: 10, N: 3, 2010, p: 74.

$$DF_\tau^* = \frac{t_\rho + \frac{\sqrt{6N}\widehat{\sigma_v}}{2\hat{\sigma}_{0v}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0v}^2}{2\hat{\sigma}_v^2} + \frac{3\hat{\sigma}_v^2}{10\hat{\sigma}_{0v}^2}}}$$

$$ADF = \frac{t_{ADF} + \frac{\sqrt{6N}\widehat{\sigma_v}}{2\hat{\sigma}_{0\mu}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0v}^2}{2\hat{\sigma}_v^2} + \frac{3\hat{\sigma}_v^2}{10\hat{\sigma}_{0v}^2}}}$$

مع: N: عدد المقاطع، و T : الزمن.

$\hat{\rho}$: معاملات المعادلة (**).

$$t_\rho = \left[\frac{(\hat{\rho}-1)\sqrt{(\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T}\hat{e}^{*2}{}_{it-1})}}{Se - 1/NT} * \left(\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T}\hat{e}^{*2}{}_{it} - \rho\hat{e}^{*2}{}_{it-1}\right)^2\right]$$

$\hat{\sigma}_v^2$: التباين لـ: (v).

$\hat{\sigma}_\mu^2$: التباين لـ: (u)

$$t_{ADF} - [(\hat{\rho} - 1)(\sum_{i=1}^{N}(e^{"}Q_i e_i))^{1/2}]/S_v$$

03-02-02: اختبار Maddala & Wu (1999)

استخدم Maddala & Wu سنة 1999 نتيجة فيشر لاقتراح نهج بديل لاختبار التكامل المشترك في بيانات بانل من خلال الجمع بين الاختبارات من المقاطع العرضية الفردية للحصول على إحصائيات الاختبار الخاصة بالبيانات الكاملة. إذا كانت Π_i هي القيمة الاحتمالية من اختبار التكامل المشترك للمقطع العرضي i، فعندئذٍ تحت الفرضية الصفرية للتكامل يكون:

$$2log\sum_{i=1}^{N}(\Pi_i) \rightarrow \chi^2\ 2n$$

بشكل عام تعتمد القيمة χ 2 على استخدام القيمة P لـ MacKinnon-Haug-Michelis (1999) لاختبار التكامل المشترك وفق منجية جوهانسون من خلال إحصائيتي الأثر والقيمة الذاتية القصوى، وبشكل ابسط فإن هذا المنهج يركز على اختبار التكامل المشترك الخاص بكل مقطع ثم حساب متوسط إحصاءات التكامل المشترك بالنسبة للنموذج ككل.[1]

02-03: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة لبيانات بانل (P-ARDL)

في هذه النقطة نستعرض بإيجاز الإطار العام للتحليل الديناميكي لبيانات بانل، من خلال مناقشة أهم طرق من حيث الكفاءة والاتساق في مقدرتها والفرق بينها، وأخيرا ترشيد حالة استخدام نموذج بيانات ARDL بناءً على المقدرات الثلاثة:

- المجموعة المتوسطة (MG) لـ Pesaran & Smith (1995)؛
- مجموعة المتوسطات المجمعة (PMG)، ومقدرات التأثير الثابت الديناميكي (DFE) التي تم تطويرها بواسطة Pesaran & al. (1999).

- **الفرق بين النماذج الساكنة والديناميكية**

نماذج بيانات بانل الساكنة سواء النموذج التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية بها بعض أوجه القصور، على سبيل المثال يعد الانحدار نموذجًا شديد التقييد لأنه يفرض معاملات اعتراض وانحدار مشتركة لجميع المقاطع العرضية، وبالتالي يتجاهل عدم التجانس الفردي، من ناحية أخرى يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن المقدر لديه ميول وتباين مشترك، ويمكن ملاحظة تأثيرات المقطع العرضي والوقت من خلال إدخال متغيرات وهمية خاصة في النماذج الثابتة ثنائية الاتجاه، ومن أهم أوجه قصور هذا النموذج أنه يواجه مشاكل عديدة بسبب فقدان درجات الحرية[2]، علاوة على ذلك فإن تقديرات

[1] Chaiboonsri, Chukiat, & al, "**A panel cointegration analysis: An application to international tourism demand of Thailand,**" Annals of the University of Petrosani Economics, V: 10, N: 3, 2010, p :75.

[2] Baltagi, Badi H, "**Forecasting with panel data**", Journal of forecasting, Vol: 27, N: 2, 2008, pp: 156-157.

المعلمات الناتجة عن نموذج التأثيرات الثابتة متحيزة عندما تكون بعض عوامل الانحدار داخلية المنشأ ومرتبطة بمركبة الخطأ [1].

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة فإن نموذج التأثيرات العشوائية أقل إشكالية نسبيًا من حيث درجات الحرية من خلال افتراض معلمات مشتركة ومع ذلك، فإن نموذج التأثيرات العشوائية له قيود أخرى من حيث أنه يعتبر النموذج ثابتًا للوقت، وهذا يعني أن الخطأ في أي فترة غير مرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل، وهذا المشكل المعروف باسم exogeneity[2] .

بشكل عام لا تستطيع نماذج بانل الساكنة التقاط الطبيعة الديناميكية للبيانات وهي قضية أساسية في الأدبيات التطبيقية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتعامل هذه المقدرات فقط مع عدم التجانس الهيكلي في شكل تأثيرات عشوائية أو ثابتة، ولكنها تفرض التجانس في معاملات ميل النموذج عبر المقاطع حتى في حالة وجود اختلافات جوهرية بينها.

02-04: نماذج بانل الديناميكية (مقدرات GMM)

في حالة البيانات التي تضم عددًا كبيرًا من المقاطع (N) مقارنة بالفترة الزمنية (T) فإن مقدر فرق GMMالذي اقترحه Arellano and Bond (1991)، ومقدر نظام GMMبواسطة و Blundell and Bond (1998)يمكن الاعتماد على نتائج التقدير بهما بدرجة ثقة عالية، وعادةً ما يتم استخدام هذين المقدرين لتحليل مجموعات بيانات بانل القصيرة، وعلى الرغم من ذلك فقد طبقت مجموعة واسعة من المؤلفات الحديثة تقنيات GMMعلى بيانات بانل الطويلة.[3]

نقطة أخرى هي أن GMM تلتقط فقط الديناميكيات قصيرة المدى وتميل ثبات المتغيرات إلى تجاهلها لأن هذه النماذج تقتصر في الغالب على سلاسل زمنية قصيرة. والأهم من ذلك أنه عند التقدير باستخدام GMM قد يؤدي فرض افتراضات التجانس على معاملات الانحدار للمتغيرات التابعة المتأخرة

[1] Campos, Nauro F &Yuko Kinoshita "**Foreign direct investment and structural reforms**: Evidence from Eastern Europe and Latin America " William Davidson Institute Working Paper Number 906, 2008, p : 10.

[2] Arellano, Manuel. **Panel data econometrics**, Oxford university press, Oxford, New York 2003, pp : 10-13.

[3] Roodman, David, "**How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata**." The stata journal, Vol: 9, N: 1, 2009, pp: 128-129.

إلى تحيزات خطيرة، ومن المحتمل أن تنتج معاملات غير متسقة ومضللة طويلة المدى ما لم تكن معاملات الانحدار هي بالفعل متطابقة.[1]

02-04-01: تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة على بيانات بانل

استنادًا إلى Pesaran et al. (1999) يمكن دمج انحدار نماذج بانلالديناميكية غير المتجانسة في نموذج تصحيح الخطأ باستخدام تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(p, q)، حيث pهو تأخر المتغير التابع و qهو تأخر المتغيرات المستقلة،ويمكن كتابة الصياغة العامة كما يلي:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p-1} \theta_j^i \Delta Y_{i,t-J} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j^i X_{i,t-J} + \varphi^i \left[Y_{i,t-J} - \langle \beta_i^0 + \beta_i^1 X_{i,t-J} \rangle \right] + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث: Y_{it}المتغير التابع في اللحظة (i) في الفترة الزمنية (t)، و X_{it} متجه المتغيرات المفسرة؛ كل من (θ_j^i) و(δ_j^i) تشير إلى معلمات الأجل القصير للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة المبطئة زمنيا؛ β معلمات الأجل الطويل و (φ) معامل تصحيح الخطأ، يحتوي الجزء الثاني للمعادلة الموجود بين قوسين مربعين في المعادلة السابقة على معاملات الانحدار طويل المدى لمتجهات X، والتي تُشتق من المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \beta_i^0 + \beta_i^1 X_{i,t-J} + \mu_{it} \text{مع} \mu_{it} \sim I(0)$$

يمكن تقدير المعادلة (01) من خلال ثلاثة مقدرات مختلفة: نموذج المجموعة المتوسطة (MG) من Pesaran and Smith (1995) ، ومقدر المجموعة المتوسطة المجمعة (PMG) التي طورها Pesaran et al. (1999) ، ومقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE). يأخذ طرق التقدير الثلاثة في الاعتبار التوازن على المدى الطويل وعدم تجانس عملية التعديل الديناميكي (Demetriades and Law، 2006) ويتم حسابهم بأقصى احتمالية.[2]

[1] Kiviet, Jan F, "**On bias, inconsistency, and efficiency of various estimators in dynamic panel data models**." Journal of econometrics, Vol: 68, N: 1, 1995, pp: 72-73.

[2] Jalil, Abdul, Amina Qureshi, and Mete Feridun, "**Is corruption good or bad for FDI? Empirical evidence from Asia, Africa and Latin America**," Panoeconomicus, Vol: 63. N: 3, 2016 p: 263.

ينصب التركيز هنا على الحاجة إلى الحصول على تقديرات متسقة وفعالة للمعلمات في العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، يوضح Pesaran and Shin (1999) أنه يمكن استخدام نموذج (PANEL-ARDL) حتى مع المتغيرات ذات أوامر التكامل المختلفة وبغض النظر عما إذا كانت المتغيرات قيد الدراسة هي مستقرة عند المستوى $I_{(0)}$ أو الفرق الأول $I_{(1)}$ أو مزيج من الاثنين، وهي من أهم مميزات نموذج (ARDL)، لأنها تمكن من تقدير كل من التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى في وقت واحد من مجموعة بيانات بان؛ أخيرًا يوفر نموذج ARDL وخاصة التقدير بطريقتي (PMG و MG) معاملات متسقة على الرغم من احتمال وجود تجانس لأنه يتضمن تأخيرات في المتغيرات التابعة والمستقلة (Pesaran et al، 1999)، ويتم التقدير بطريقة الإمكانية العظمى.[1]

لفهم المزيد من السمات الرئيسية للمقدرات الثلاثة المختلفة في قالب العمل الديناميكي، نقدم فيما يلي الافتراضات المتعلقة بكل طريقة من طرق التقدير:

أ- طريقة مقدر وسط المجموعة MG (Mean Group Estimator)

الطريقة أو الأسلوب (MG) الذي أدخله Pesaran and Smith (1995) يهدف إلى تقدير الانحدارات المنفصلة لكل مقطع زمني، وحساب المعاملات كمتوسطات غير مرجحة للمعاملات المقدرة بشكل مفرد لكل مقطع زمني. هذه الطريقة لا تفرض أي قيود ويسمح من خلالها بالاختلاف أو عدم تجانس جميع المعاملات على المدى الطويل والمدى القصير، ويشترط لتطبيق هذه الطريقة أن يكون لها بعد زمني كبير بما فيه الكفاية للبيانات، يجب أن يكون عدد المقاطع الزمنية كبيرا أيضا[2].

وللحصول على تقديرات وسط المجموعة (MG) يتم تقدير نموذج لكل مقطع زمني على حدة، ثم أخذ متوسط المعالم المقدرة وهي معلمات الأجلين الطويل والقصير وحد تصحيح الخطأ، وبالرجوع إلى المعادلة (01) يمكن حساب مقدرات (MG) كالتالي:[3]

---

[1] da Silva, Patrícia Pereira, Pedro André Cerqueira, Wojolomi Ogbe. "**Determinants of renewable energy growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from panel ARDL**", Energy 156, 2018, p : 11.

[2] Samargandi, Nahla, Jan Fidrmuc, Sugata Ghosh, "**Is the relationship between financial development and economic growth monotonic? Evidence from a sample of middle-income countries**", the 75th International Atlantic Economic Conference, the University of Vienna, World development 68, 2015, p: 16.

[3] عابد العبدلي بن عابد. "**محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد: 16، 2010، ص: 25.

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\beta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\beta}_i}{N}, \hat{\gamma}^*_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \gamma^*_{ij}}{N}, j: 1 \ldots . \rho - 1, \hat{\delta}^*_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\delta}^*_{jMG}}{N}, j: 1 \ldots q - 1$$

حيث: (θ) معلمة تصحيح الخطأ، (β_i) معاملات الاجل الطويل و (δ^*_i) معاملات الاجل القصير، (p , q) تأخيرات المتغيرات التابعة والمستقلة و N عدد المقاطع الزمنية.

ب- طريقة مقدر وسط المجموعة التجميعي PMG (Pooled Mean Group Estimator)

السمة الرئيسية لطريقة PMG هي أنها تسمح للمعاملات قصيرة المدى بما في ذلك ثابت التقدير ومعامل تصحيح الخطأ بأن تكون غير متجانسة من مقطع إلى آخر، في حين أن معاملات الانحدار طويلة المدى مقصورة على أن تكون متجانسة عبر المقاطع الزمنية.

هذا أمر إيجابي في التطبيق بشكل خاص عندما تكون هناك أسباب لتوقع أن تكون علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج المراد قياسه عبر المقاطع أو على الأقل مجموعة فرعية منها، كما يُسمح بالتعديل قصير المدى ليكون خاصًا بكل مقطع زمني (مفردة أو دولة...الخ).

هناك العديد من المتطلبات الخاصة بصحة واتساق وكفاءة هذه المنهجية، حيث تتطلب وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدرجة في النموذج، أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويا؛ كما أن أحد الافتراضات المهمة لاتساق نموذج ARDL هي أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ غير مرتبط بشكل متسلسل ويمكن التعامل مع المتغيرات المفسرة على أنها خارجية، بالإضافة الى أن توفر الحجم النسبي لـ T (الفترة الزمنية) و N (عدد المقاطع) أمر بالغ الأهمية، لأنه ذلك يساعد على تجنب التحيز في المقدرين المتوسطين ويحل مشكلة عدم التجانس.

مع التقييد المشار إليه سلفا وبالرجوع الى المعادلة (01) يمكن حساب مقدرات (PMG) كالتالي:

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\beta}_{MG} = \beta, \hat{\gamma}^*_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \gamma^*_{ij}}{N}, j: 1 \ldots . \rho - 1, \hat{\delta}^*_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\delta}^*_{jMG}}{N}, j: 1 \ldots q - 1$$

ج- طريقة الأثر الثابتة الديناميكية DFE (Dynamic Fixed Effect)

مقدرات طريقة الآثار الثابتة الديناميكي (DFE) مشابه جدًا لمقدر(PMG) ويفرض قيودًا على معامل الانحدار وتباينات الخطأ لتكون متساوية عبر جميع البلدان على المدى الطويل، ويقيد نموذج(DFE) أيضًا سرعة معامل الضبط ومعامل المدى القصير ليكون متساويًا أيضًا، ومع ذلك فإن النموذج يتميز بتفاوت المقاطع الزمنية لكل مفردة، وما يعاب على هذه الطريقة التحيز في المقدرات المتزامن بسبب التجانس بين هامش الخطأ والمتغير التابع المتأخر في حالة حجم العينة الصغير[1].

02-04-02: المفاضلة بين طريقتي PMG و MG :

للمفاضلة بين مقدرات طريقتي وسط المجموعة التجميعية PMG ووسط المجموعة MG نستخدم اختبار Hausman لفحص فرضية تجانس معلمات النموذج في المدى الطويل، في ظل هذا الافتراض تكون مقدرات PMG متسقة وأعلى كفاءة من مقدرات MG التي لا تفرض قيود على معلمات المدى الطويل وتكون صيغة الاختبار كالأتي:

$$h = (\hat{\boldsymbol{\theta}}_{MG} - \hat{\boldsymbol{\theta}}_{P})' \left(\hat{\mathbf{V}}(\hat{\boldsymbol{\theta}}_{MG}) - \hat{\mathbf{V}}(\hat{\boldsymbol{\theta}}_{P})\right)^{-1} (\hat{\boldsymbol{\theta}}_{MG} - \hat{\boldsymbol{\theta}}_{P})$$

كما يمكن اختصارها كما يلي: $h = \tilde{q}\,[VAR(\tilde{q})]^{-1}\,\tilde{q} \sim X_K^2$

حيث $(\tilde{q})$ يمثل شعاع الفرق بين مقدرات MG و PMG و $VAR(\tilde{q})$ مصفوفة التغاير المناظرة و يمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التغاير لشعاع معلمات MG و PMG وهذا الاختبار يتبع توزيع X^2 بدرجة حريةK حيث K عدد القيود المفروضة.[2]

[1] Alam, Md Mahmudul, Md Wahid Murad, "**The impacts of economic growth, trade openness and technological progress on renewable energy use in organization for economic co-operation and development countries**", Renewable Energy, N : 145, 2020 p: 8.

[2] عابد العبدلي بن عابد، مرجع سبق ذكره ، ص: 25.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

من أجل معرفة التغيرات والتطورات الحاصلة في متغيرات الدراسة في دول العينة المدروسة (الأرجنتين البرازيل، الجزائر، مصر، إيران، نيجيريا، المكسيك، ماليزيا، السعودية، باكستان، تونس المغرب، الأردن وبروناي دار السلام) خلال سنوات الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 نجري دراسة تحليلية لهذه المتغيرات

أولا: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PGDP لدول العينة خلال سنوات الدراسة

يترجم نمو الناتج المحلي الإجمالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من عام لأخر، ومن خلاله يمكن معرفة سرعة نمو وانكماش الاقتصاد، ويمكن أيضا من خلاله التنبؤ بمعدلات التضخم أو التنبيه في حالة حدوث ركود اقتصادي قادم، والجدول التالي يظهر تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة (1990-2018).

الجدول رقم (04): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PGDP لدول العينة خلال سنوات الدراسة .

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	-2.46	7.93	5.83	5.52	3.85	-0.78	-10.89	9.02	8.04	4.05	10.12	-1.02	-2.51	-2.08	-2.56
البرازيل	-3.10	-0.46	5.33	2.20	0.33	4.38	3.05	5.75	3.96	5.09	7.52	1.92	0.5	-3.27	1.78
الجزائر	0.8	1.8	-0.89	4.09	5.10	3.8	5.6	4.3	1.7	2.4	3.6	3.4	3.8	3.2	1.2
مصر	5.66	4.47	3.97	4.98	5.57	6.3	2.39	4.09	6.84	7.15	5.14	2.22	2.91	4.34	5.31
إيران	13.83	2.86	-1.47	5.19	2.17	5.80	7.28	4.38	4.99	0.25	5.79	-7.44	4.60	13.391	-6.02
نيجيريا	11.77	4.63	-1.81	4.19	2.58	5.01	15.32	9.25	6.05	6.76	8	4.23	6.30	-1.61	1.92
المكسيك	5.17	3.54	4.94	6.77	5.16	4.94	-0.03	3.92	4.49	1.14	5.11	3.64	2.84	2.63	2.19

ماليزيا	9	8.88	9.21	10	-7.35	8.85	5.39	6.78	5.58	4.83	7.42	5.47	6	4.44	4.76
السعودية	15.19	3.98	0.55	2.63	2.89	5.62	-2.81	7.95	2.78	6.24	5.03	5.41	3.65	1.67	2.43
باكستان	4.45	7.7	3.73	4.84	2.55	4.26	2.50	7.54	5.89	1.70	1.60	3.50	4.67	5.52	5.83
تونس	7.94	7.8	3.17	7.14	4.78	4.70	1.32	6.23	5.24	4.23	3.51	4.8	2.87	1.24	2.66
المغرب	3.41	-2.09	10.58	12.37	7.23	1.91	3.12	4.79	7.57	5.92	3.81	3	2.66	1.05	3.14
الأردن	-0.27	14.34	4.97	2.08	3.01	4.24	5.78	8.56	8.09	7.23	2.31	2.42	3.38	1.99	1.93
بروناي دار السلام	1.08	4.75	3.14	2.87	-0.55	2.84	3.87	0.50	4.39	-1.93	2.59	0.91	-2.50	-2.47	0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

من أجل توضيح جيد لتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي **PGDP** لدول العينة خلال سنوات الدراسة نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي.

الشكل رقم(09): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي PGDP لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

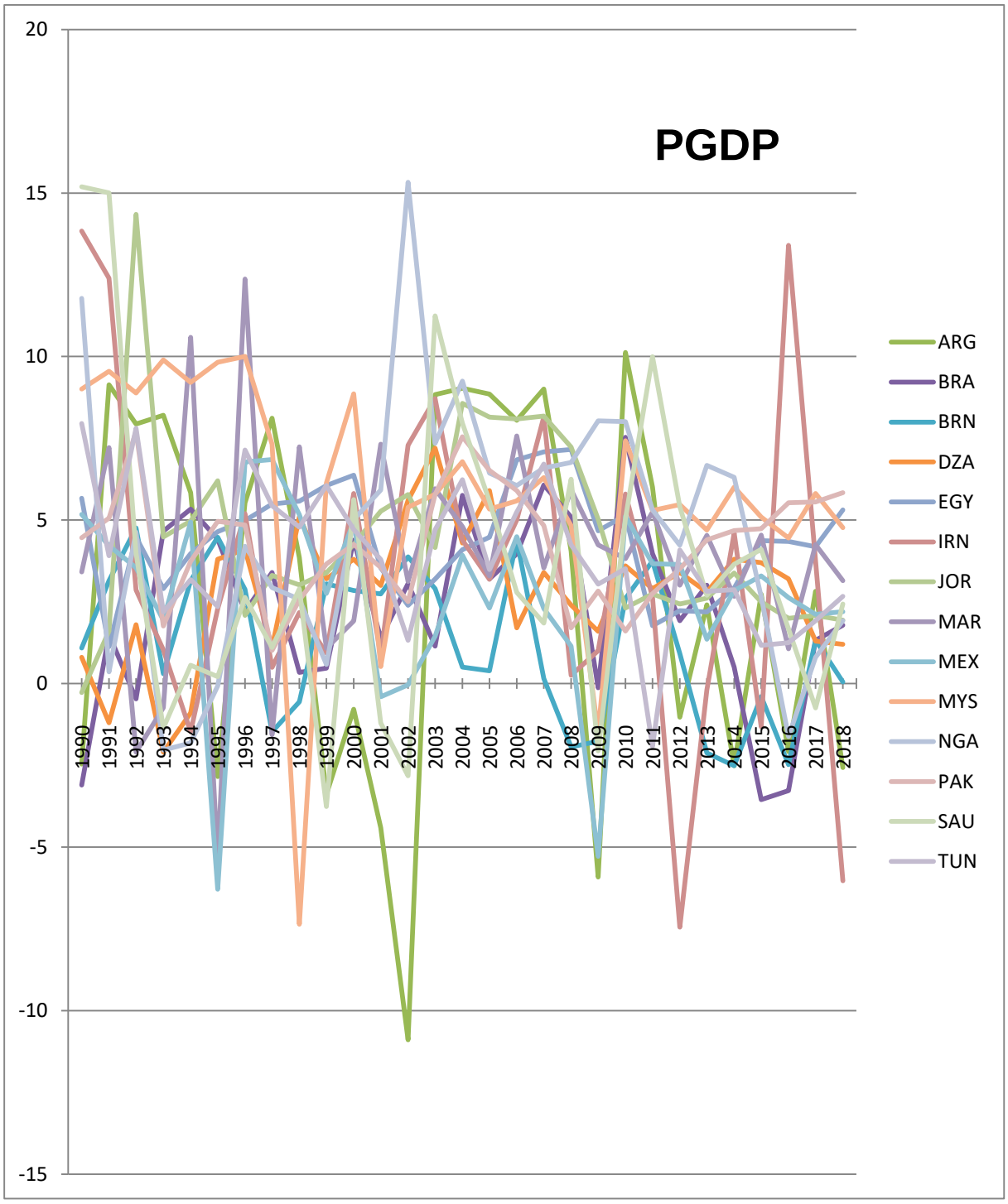

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ تذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول العينة خلال سنوات الدراسة، أين سجل أعلى نسب لنمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن سنة 1992 بنسبة 14.34 بالمائة، السعودية سنة 1990 بنسبة 15.19 بالمائة، الأرجنتين سنة 10.89 بالمائة سنة 2002 أما في الجزائر فكانت سنة 2010 بنسبة 05.10 بالمائة.

كما كانت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا الأقل تذبذبا بالمقارنة بدول العينة باستثناء سنة 1998 التي سجل فيها نسبة مئوية سالبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ – 07.35 بالمائة وذلك إلى راجع إلى تداعيات الأزمة المالية الأسيوية والتي تسببت بتقليص إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا من 100.8 مليار دولار أمريكي في عام 1996 إلى 72.2 مليار دولار أمريكي في عام 1998، ولم يتعافى بعدها إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الماليزي حتى عام 2003.

ثانيا: تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAA كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

تترجم نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أهمية هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة، ومنه معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في تنمية الاقتصاد والجدول التالي يظهر تطور هذه النسبة لدول العينة خلال سنوات الدراسة (1990–2018).

الجدول رقم (05): تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAA كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	8.12	5.99	5.08	5.61	5.25	4.67	10.20	8.36	6.93	7.31	7.13	5.78	6.71	6.26	5.29
البرازيل	6.87	6.77	8.53	4.76	4.75	4.75	5.47	5.66	4.37	4.56	4.11	4.16	4.32	4.89	4.42
الجزائر	6.68	7.66	8.65	9.63	10.61	8.39	9.22	9.44	7.54	6.58	8.46	8.77	10.28	12.22	11.84
مصر	18.5	15.5	15.7	16.1	15.8	15.5	15.4	14.2	13.2	12.6	13.3	11.2	11.3	11.7	11.2
إيران	12.4	12	10.5	10.3	11.5	9.06	7.82	6.88	7.11	6.12	6.49	7.61	9.78	9.63	9.93
نيجيريا	21.55	21.5	20.3	25.1	26.1	27.9	21.3	36.9.	27.2	24.7	25.2	23.8	21.8	19.9	20.9
المكسيك	12.2	6.6	5.9	4.6	4.8	4.1	3.3	3.2	3.3	3	3.1	3.2	3.1	3.1	3.3
ماليزيا	3.3	15.2	14.5	13.6	11.6	13.3	8.5	8.9	9.2	8.6	9.9	10	9.7	8.8	8.4

السعودية	22.8	5.7	6.14	5.41	6.15	4.92	5	3.9	2.9	2.31	2.64	2	2.22	2.68	2.22
باكستان	21.2	23	23.3	22.7	23.1	25.3	25.6	23	23	21.6	22.5	23.2	23.7	23.7	23.2
تونس	15.7	16.1	12.5	13.7	10.6	10	8.29	9.9	9.28	7.84	7.53	9	9.15	9.39	10.5
المغرب	15	14	17.2	18.4	16.1	11.8	13.2	13.1	13.6	10.8	11.9	12.9	12.3	11.6	11.9
الأردن	6.88	6.84	4.42	3.22	2.57	2.01	2.19	2.49	2.58	2.87	3.57	3.3	3.96	4.5	4.84
بروناي دار السلام	0.96	0.96	1.19	1.12	1.41	1.02	1.09	1.12	0.70	0.63	0.73	0.65	0.86	1.20	1.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي من أجل تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAA كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (10): تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAA كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

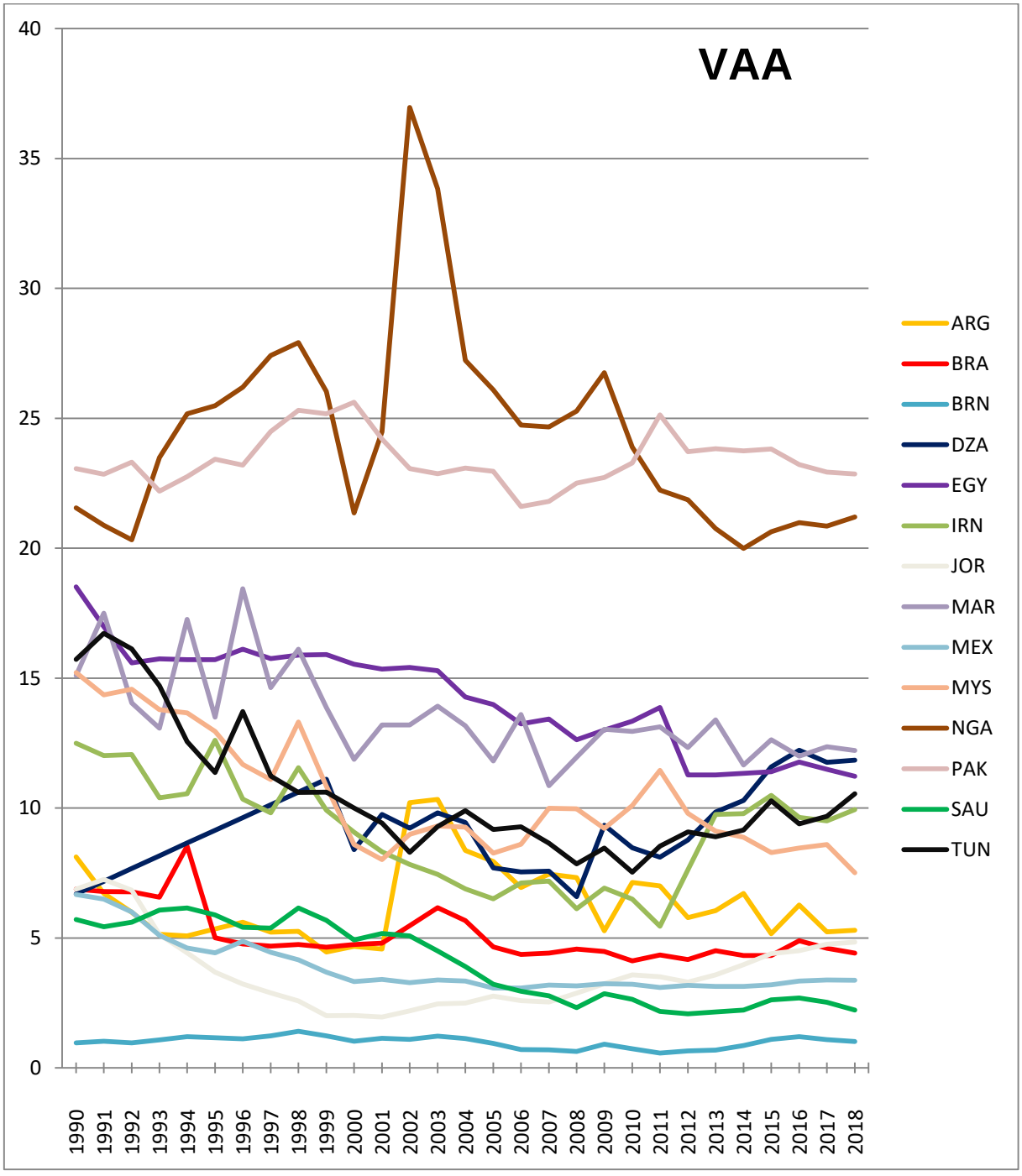

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ نسب متفاوتة لنسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وكانت أعلاها في دول باكستان (21.5 -25.3 بالمائة خلال سنوات الدراسة) نيجيريا (07.5- 36.9 بالمائة خلال سنوات الدراسة)، المغرب (11.6-18.4 بالمائة خلال سنوات الدراسة)، مصر (11.2 – 16.1 بالمائة خلال سنوات الدراسة) وهذا راجع للاهتمام الكبير الذي يحضى به القطاع الفلاحي والزراعي في هذه الدول والاعتماد عليه كثيرا في التنمية الاقتصادية والمحافظة على استقرار معدلات النمو الاقتصادي، بالمقابل نلاحظ أقل النسب لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من دولة الأردن (02.01 – 6.88 بالمائة)، بروناي دار السلام (0.65- 01.41 بالمائة) والمكسيك (03.1 – 12.2 بالمائة) وذلك راجع لاهتمام هذه الدول على قطاعات أخرى رئيسية في دعم النمو الاقتصادي.

ثالثا: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة VAI لدول العينة خلال سنوات الدراسة

يعتبر القطاع الصناعي رائد النمو الاقتصادي في معظم الدول، فالجدول التالي يبين نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ومنه إظهار أهمية هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة، أي معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في تنمية الاقتصاد.

الجدول رقم (06): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة VAI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	36	30.6	26.7	26.5	26.7	25.9	30.5	28.8	29.2	26.2	25.2	24.4	24.2	22	23
البرازيل	32.8	33.9	34.6	22.3	22.1	23	22.4	24.3	23.5	23	23.2	22.1	20.4	18.3	18.7
الجزائر	40.6	41.8	43	44.3	45.5	55	49.9	52.9	59.4	59.1	51	48.3	42.8	35.3	39.8
مصر	27.4	31.4	30.5	29.5	28.6	30.7	32.1	34.6	36.1	36.2	35.7	39.2	39.8	32.4	34.9
إيران	32.7	33.5	43.3	42	32.5	40.3	45.5	47.4	48.2	47.6	44.2	43.3	39.6	33.8	35.9
نيجيريا	35.4	37.7	31.3	37.4	28.7	33.8	23	28.3	25.7	24.7	25.3	27	24.6	18.1	25.7
المكسيك	26.1	25.7	32.1	33.9	33.8	34.2	32.7	32.8	34.1	34.7	32.3	33.7	31.4	29.6	31.1
ماليزيا	42.1	41.1	40	43.5	43.8	48.3	45.1	48.5	46.5	45.1	40.4	40.1	39.9	37.6	38.2

السعودية	49.1	51.5	47.8	52.1	43.9	54.1	51.7	57.1	62.8	66.7	58.38	62.6	57.1	43.1	49.5
باكستان	22.3	22.6	22.3	21.9	22	17.5	17.6	19.5	19.6	21.7	19.7	21.2	20	18.2	17.9
تونس	29.7	28.4	29.2	28.4	25.7	26.8	26.5	25.5	27.1	31.4	28.9	29.6	26.8	23.9	23.3
المغرب	27.5	26.3	25.1	25.6	25.7	26.9	25.2	26.6	25.1	26.7	25.6	26.4	26.4	25.8	25.8
الأردن	24	23.8	24.6	22	22.2	21.9	23.3	25.4	25.4	29.6	26.2	25.8	25.5	24.6	24.5
بروناي دار السلام	61.5	60.3	53.8	56.3	51.5	63.6	60.6	67.8	73.1	74.1	68.6	72.6	67.8	57.2	63.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي من أجل توضيح جيد تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة VAI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

الشكل رقم(11): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة VAI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

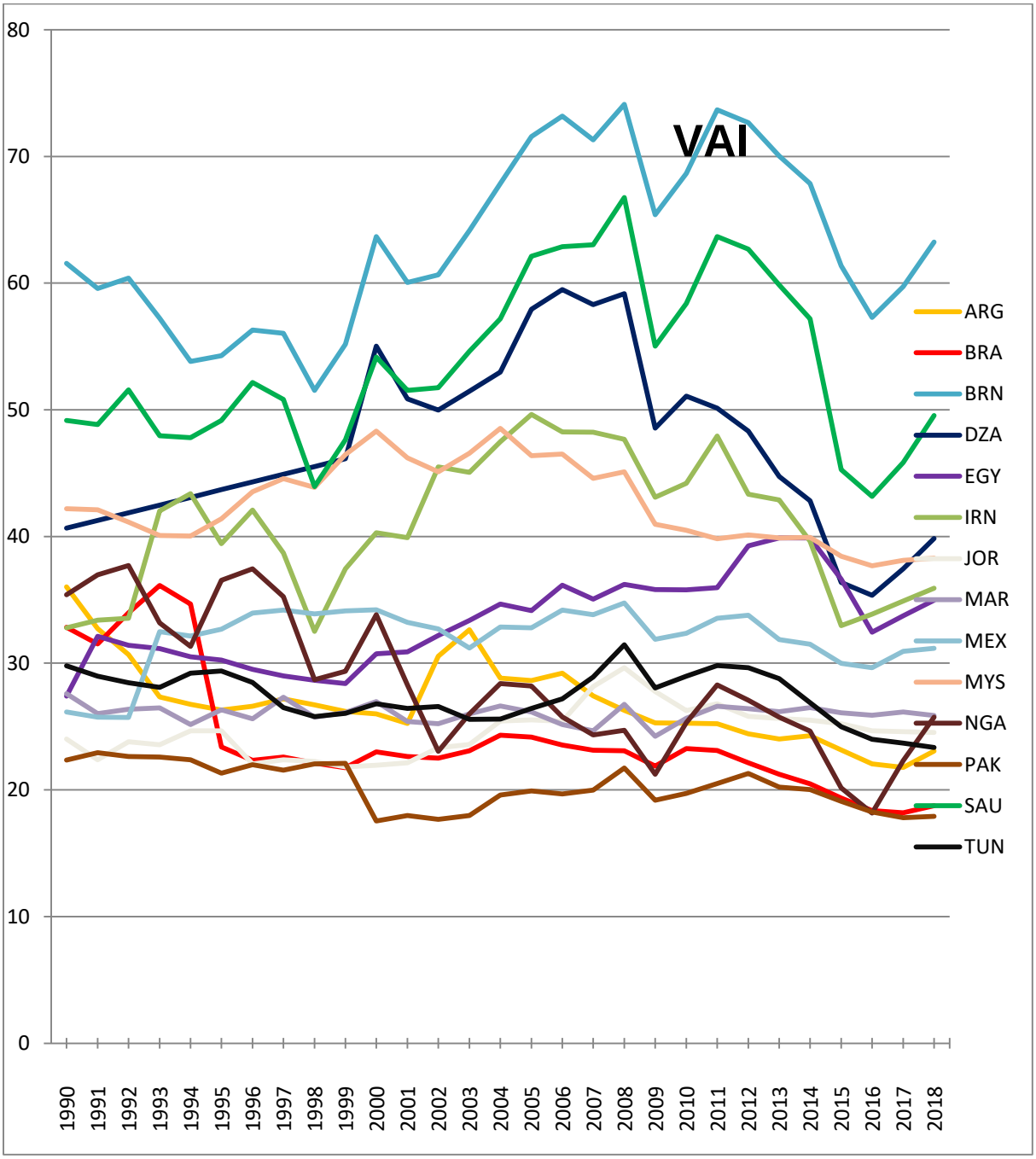

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ نسب مرتفعة لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى النسب في كل من بروناي دار السلام (51.5 – 74.1 بالمائة)، السعودية (43.1- 66.7 بالمائة)، الجزائر (35.3 – 55 بالمائة)، البرازيل (18.3- 33.9 بالمائة)، الأرجنتين (3.6- 30.6 بالمائة) وهذا راجع للاهتمام الكبير الذي يحضى به قطاع الصناعة في جميع البلدان خصوصا النامية منها والبحث عن تطويره لدعم القطاعات الأخرى وكذا دعم النمو الاقتصادي، فيما سجل أدنى نسب لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في دولة باكستان (17.5 – 22.3 بالمائة) لضعف القطاع الصناعي في هذه الدولة.

رابعا: تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات VAS لدول العينة خلال سنوات الدراسة

أثبت قطاع الخدمات في العقود الخمسة الماضية قدرته في كثير من المجالات بما فيها العوائد الكبيرة وتوفير الفرص الوظيفية ودعم قطاعات أخرى وظيفية والملاحظ أيضا أن هذا القطاع يساهم بصورة كبيرة في مسيرة التنمية في العديد من الدول الناشئة والنامية ما يدعم المسار الاقتصادي لهذه الدول، والجدول التالي يبين نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة خلال سنوات الدراسة .

الجدول رقم (07): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات VAS كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	55.8	63.3	61.5	61.3	61.5	63.4	54.7	47.8	48.7	50.2	51.4	53.6	52.9	56.1	55.9
البرازيل	45.1	47	43.4	60.3	61.1	58.2	57.3	54.9	57.1	56.8	57.6	58.7	61.2	63.2	62.6
الجزائر	30.9	33	35.1	37.1	39.2	34.2	37.2	34.6	31.8	34.2	40.2	41.4	44.9	50.6	43.5
مصر	49.6	47.2	46.9	47.7	48.2	46.5	45.9	45	44.6	46.6	46.2	51.7	52.3	54.4	51.5
إيران	53.1	52.6	48.2	48.8	57.1	51.4	47.6	47.9	49.1	48.6	51.1	50.8	49.9	55.2	53.5
نيجيريا	42	40.9	42.5	35.3	42.3	43.7	38.9	43.3	48.4	48.9	50.7	50.1	54.1	59.7	52
المكسيك	59.6	61.8	58.4	57.1	56.9	57.8	58.8	59.3	58.9	59.5	60.3	59.9	60.2	60.7	59.9
ماليزيا	44.1	45.6	47.9	47.9	48.9	46.3	48.6	44.5	43.9	43.9	48.4	49	50.1	52.5	52.9

السعودية	45.4	42.8	46.4	44.6	42.6	50.1	41.4	44.2	39.6	34.6	31.1	39.2	35.1	40.5	54.1	48.3
باكستان	43.3	43	44.6	45.8	45.2	50.3	52.7	50.6	52.6	53.1	52.8	51.5	51.7	52.7	52.7	52.7
تونس	43.1	42	45.1	45.1	52.2	53.2	55.5	55.8	56.5	55	56.6	58	58.1	59.8	60.6	
المغرب	44.9	46.3	45.4	45	47.2	50.5	50.9	50.6	51.4	51.2	51	53.4	51.6	50.4	50.1	
الأردن	59.7	57.1	57.2	60.6	61.2	63.8	63.5	63.7	63.2	58.7	59.1	60.2	60	60.6	60.7	
بروناي دار السلام	37.4	38.6	44.9	42.5	47	35.3	38.2	31	26.1	25.2	32.5	28.2	32.8	42.9	37.3	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي من أجل توضيح جيد لتطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات VAS كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (12): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات VAS كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

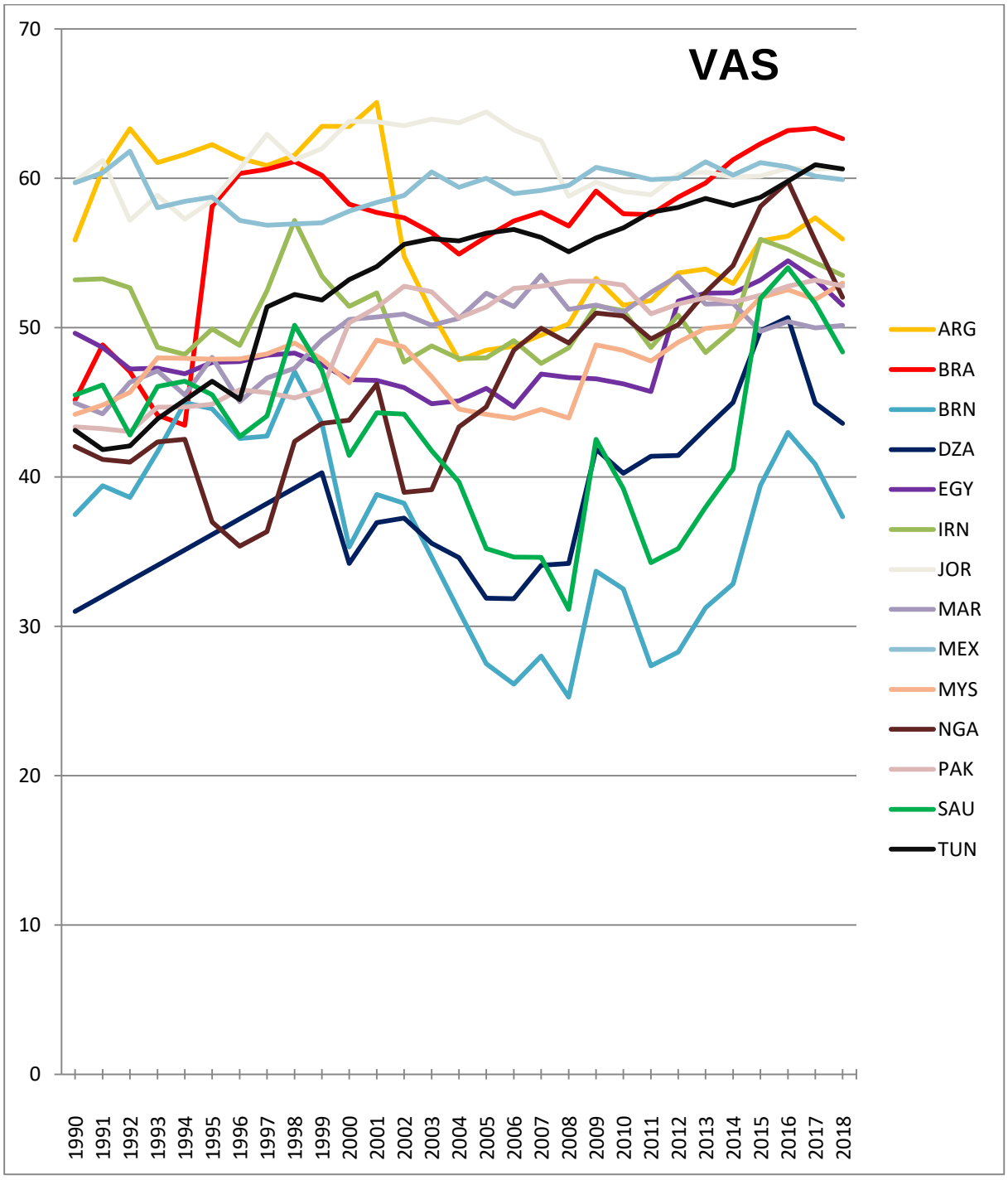

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في معظم دول العينة خلال سنوات الدراسة، حيث كانت هذه النسبة في الأرجنتين تتراوح ما بين 47.2 إلى 63.3 بالمائة، البرازيل ما بين 45.1 إلى 63.2 بالمائة، مصر تتراوح ما بين 44.6 إلى 54.4 بالمائة و في المكسيك هذه النسبة تتراوح ما بين 57.1 إلى 61.8 بالمائة، نظرا للاهتمام الكبير لقطاع الخدمات في هذه الدول بجميع فروعه.

خامسا: تطور نسب مساهمة الموارد النفطية PR في إجمالي الناتج المحلي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

تلعب العوائد النفطية دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية سواء في الأقطار المنتجة أو المستوردة له باعتباره سلعة إستراتجية ومادة أساسية في الصناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، حيث نجد العديد من الدول النامية حاولت زيادة معدلات إنتاجها من المواد الأولية لسداد التزاماتها وبعث الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يبرز الجدول التالي نسبة مساهمة الموارد النفطية في إجمالي الناتج المحلي في دول العينة خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (08): تطور الموارد النفطية PR كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	2.22	0.96	0.88	1.41	0.63	1.98	4.7	4	4.8	4.1	2.3	2.4	2	0.53	1.41
البرازيل	0.88	0.62	0.42	0.47	0.25	1.43	1.64	2	2.5	2.42	1.5	2	1.86	0.82	2
الجزائر	16.5	13.8	12.9	.16.8	9.22	20.6	18.4	22.2	30.6	30.4	23.3	26.1	20.4	10	15.7
مصر	17.6	11.6	8.21	8.76	3.56	7.16	6.5	10.2	12.1	11.8	7.1	8.2	6.51	2.33	5.57
إيران	21.4	22.4	23.9	19.6	11.9	31.3	20.7	25.2	31.9	30	20.5	20.1	23.1	11.8	20.4
نيجيريا	21.8	17.1	16.6	17.7	5.3	20.6	9.1	15.2	16.1	16.8	12.8	13.9	8.29	2.8	8.8
المكسيك	6.35	2.93	1.84	3.66	1.35	3.25	2.43	4.05	5.53	5.79	3.99	5.18	3.81	1.18	2.26

ماليزيا	9.25	4.66	3.21	3.53	2.28	5.49	3.83	5.72	7.16	7.29	4.64	5.09	3.95	1.58	2.88
السعودية	47.2	33.6	28.5	33.3	20.7	41.2	31.1	42.1	51.2	54.4	41.2	47.6	39.7	19.3	28.8
باكستان	1.31	0.6	0.45	0.52	0.27	0.57	0.54	0.62	0.90	1.03	0.66	0.96	0.94	0.22	0.49
تونس	6.56	3.88	2.79	2.85	1.33	3.40	2.53	3.06	4.69	5.65	4.16	5.01	3.21	1.08	1.95
المغرب	0.01	0.004	0.002	0.004	0.002	0.007	0.004	0.004	0.015	0.016	0.01	0.01	0.03	0.007	0.006
الأردن	0.06	0.006	0.001	0.003	0.001	0.004	0.001	0.002	0.002	0.005	0.001	0.002	0.001	0.0006	0.0009
بروناي دار السلام	28.8	16.6	15.2	15.5	8.9	24	15.4	21.2	29.2	22.7	17.7	20.8	14.8	6.85	11.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي من أجل توضيح جيد لتطور الموارد النفطية PR كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (13): تطور الموارد النفطية PR كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

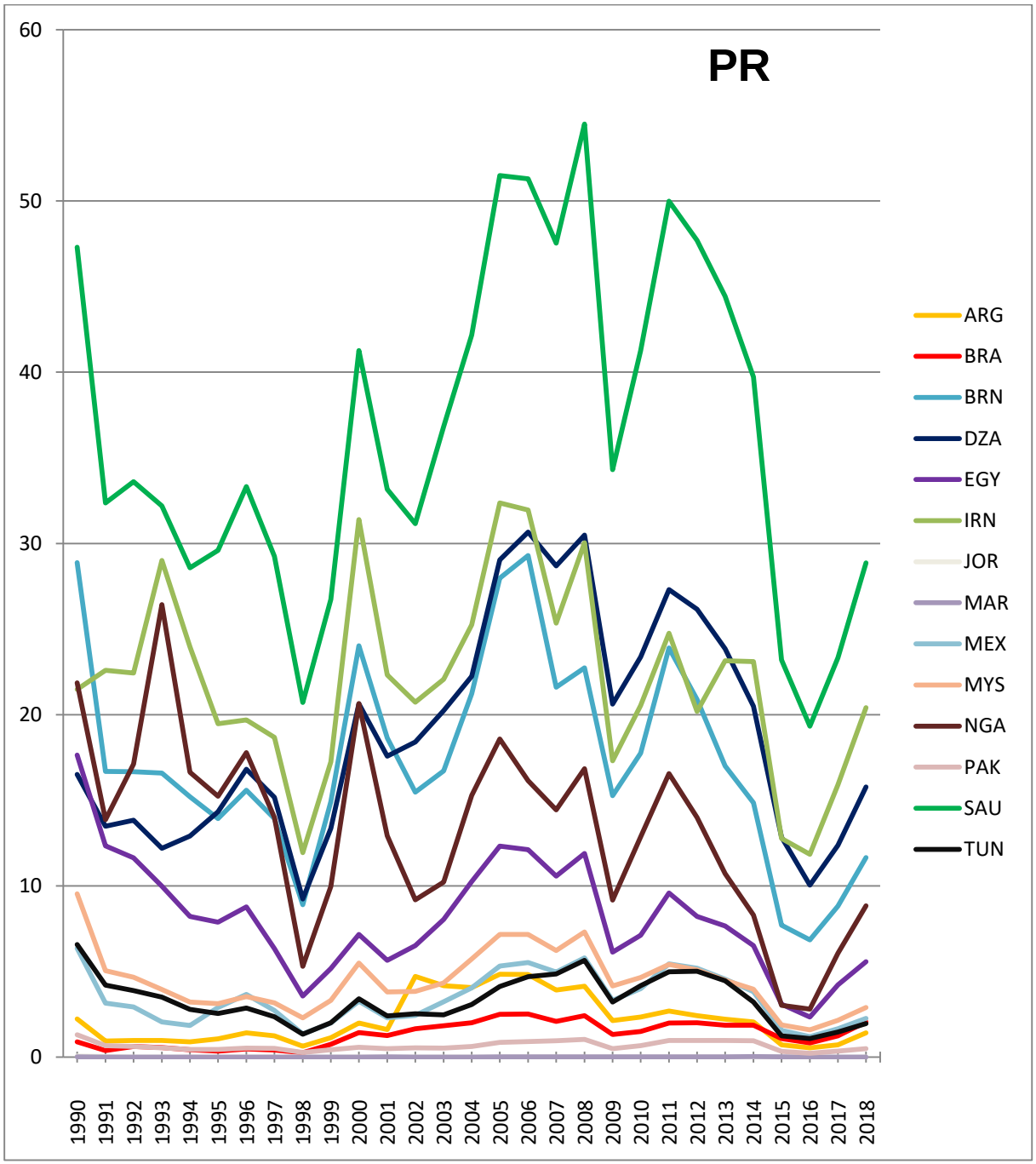

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ نسب مرتفعة لنسب مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة في كل من الجزائر (9.22-30.6 بالمائة)، نيجيريا (5.3-21.8 بالمائة)، إيران (11.8 – 30 بالمائة)، السعودية (19.3 – 51.2 بالمائة) وهذا راجع لغنى هذه الدول بالموارد النفطية والاعتماد على عوائده بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية، بالمقابل نجد ضعف كبير في مساهمة عوائد الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأرجنتين (0.88- 4.7 بالمائة)، البرازيل (0.25 بالمائة)، باكستان (0.22 – 1.34 بالمائة)، المغرب (0.007- 0.01 بالمائة)، الأردن (0.009- 0.06 بالمائة)، وهذا راجع لافتقار هذه الدول للموارد النفطية واعتمادها على عوائد قطاعات أخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (دعم النمو الاقتصادي).

سادسا: تطور نسب مساهمة إجمالي تكوين رأس المال CF في الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية، والجدول التالي يبرز نسب مساهمة إجمالي تكوين رأس المال في إجمالي الناتج المحلي في دول العينة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (09): تطور إجمالي تكوين رأس المال CF كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	13.9	16.7	19.9	18	19.9	16.1	11.9	15.8	18.3	19	16.6	15.8	15.9	14.2	14.6
البرازيل	20.6	18.4	22.8	18.6	18.5	18.3	17.9	17.3	17.2	19.3	20.5	20.7	19.8	15.5	15
الجزائر	26.9	27	28.4	24.8	25.7	20.6	24.5	24	23.1	29.2	36.2	30.7	36.8	43	40
مصر	27.2	23.2	22.8	23.9	21.3	18.9	17.8	16.3	18.7	22.2	19.2	14.6	12.4	14.4	16.2
إيران	26.9	33	25.9	31.4	32.6	31.3	33.2	31.2	27.2	31.9	27.3	28.3	26	20.2	20.7
نيجيريا	53.1	43.7	42	36.5	40.5	34	26.7	26	26.1	18.8	16.8	14.2	15	14.7	19
المكسيك	17.9	19.6	21.6	18.4	21	21.4	19.2	20.4	21.5	23.1	21.5	22.8	20.9	22.8	22
ماليزيا	33	36.6	40.2	42.4	26.8	25.2	23.4	20.9	21.9	20.5	22.4	25.3	25.9	25.5	24.2

السعودية	18.8	20.2	18.3	17.3	20.5	17.3	18	19.1	20.4	22.8	24.4	22.2	25.1	26.12	20.9
باكستان	17.2	18.6	17.8	17.3	15	15.9	14.5	14.8	17.7	17.6	14.2	13.4	13	14	15.7
تونس	24.3	27.2	27	23.1	24	25.1	24.7	22.1	22.5	23.6	24.5	22.4	20.3	19.3	18.5
المغرب	25.7	24.8	23.5	21.8	24.2	26.9	26.3	27.2	29.1	34.4	30.6	32.5	29.8	30	28
الأردن	25.1	29	31.9	29.4	21.1	21.1	18.9	24.7	25.4	29.3	28.8	21.1	20.5	18.4	16.1
بروناي دار السلام	18.6	23.2	28.6	41.3	33.8	12.9	21.1	13.4	10.4	13.6	23.5	32.7	27.2	34.3	40.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي من أجل توضيح جيد تطور إجمالي تكوين رأس المالي CF كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

الشكل رقم (14): تطور إجمالي تكوين رأس المالي CF كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

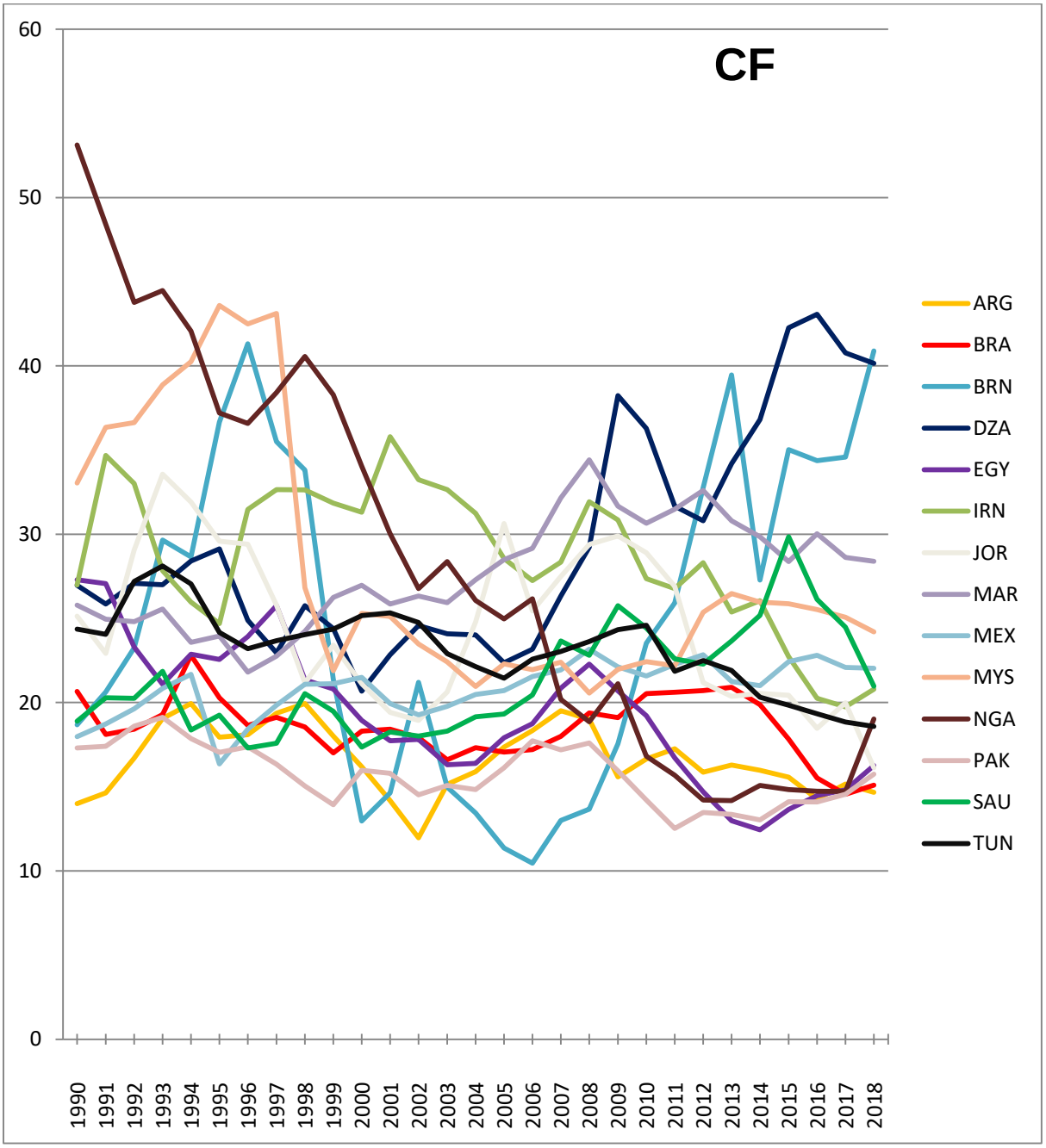

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ نسب متقاربة لتطور إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة التنمية المتشابهة في هذه الدول من حيث الطرق، السكك الحديدية، المستشفيات، المدارس

سابعا: تطور نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر INV في الدخل المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية و/أو ممارسة السيطرة (أي تأثير كبير) على إدارة الشركة الأجنبية، حيث يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في العديد من الدول، والجدول التالي يوضح نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل المحلي الإجمالي أي في النمو الاقتصادي

الجدول رقم (10): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر INV كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (نسبة مئوية)

	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الأرجنتين	1.29	1.93	1.41	2.55	2.43	3.66	2.1	2.5	2.3	2.6	2.6	2.8	0.9	0.5	2.2
البرازيل	0.21	0.51	0.55	1.47	3.34	5.03	3.26	2.71	1.75	2.99	3.72	3.75	3.57	4.13	4.07
الجزائر	0.0005	0.06	2.35	0.57	1.25	0.51	1.87	1.03	1.57	1.54	1.42	0.71	0.7	1.02	0.83
مصر	1.7	1.09	2.4	0.9	1.26	1.23	0.75	1.59	9.34	5.83	2.91	1	1.5	2.43	3.26
إيران	0.2	1.3	0.002	0.02	0.02	0.03	2.73	1.59	0.87	0.48	0.74	0.77	0.48	0.8	0.8
نيجيريا	1.08	1.87	5.79	0.97	0.54	1.64	1.96	1.37	2.05	2.43	1.66	1.55	0.85	0.85	0.19
المكسيك	1	1.2	2.07	2.23	2.42	2.59	3.11	3.18	2.27	2.68	2.88	1.51	2.17	3.6	3.08
ماليزيا	5.29	8.76	5.82	5.03	2.99	4.03	3.16	3.5	4.72	3.28	4.26	2.82	3.14	4.47	2.31

السعودية	1.58	0.05	0.25	0.71	2.91	0.8	0.99	0.32	0.12	4.85	7.59	5.53	1.65	1.05	1.15	0.53
باكستان	0.61	0.68	0.8	1.45	0.8	0.37	1.03	1.03	1.03	3.11	3.19	1.14	0.38	0.77	0.92	0.55
تونس	0.62	3.39	2.76	1.21	2.98	3.49	3.41	1.89	9.42	5.79	3.02	3.45	2.15	1.48	2.48	
المغرب	0.54	1.25	1.54	0.82	0.73	1.09	1.13	1.49	3.58	2.66	1.33	2.89	3.20	2.08	3	
الأردن	0.9	0.7	0.04	0.22	3.91	10.7	2.48	8.2	23.5	12.4	6.22	4.89	5.9	3.89	2.22	
بروناي دار السلام	0.19	0.16	0.14	12.77	14.15	9.15	3.93	1.43	0.76	1.54	3.5	4.54	3.32	1.32	3.80	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org)

نقوم بتمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني التالي من أجل توضيح جيد لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر INV كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة

الشكل رقم (15): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر INV كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة خلال سنوات الدراسة.

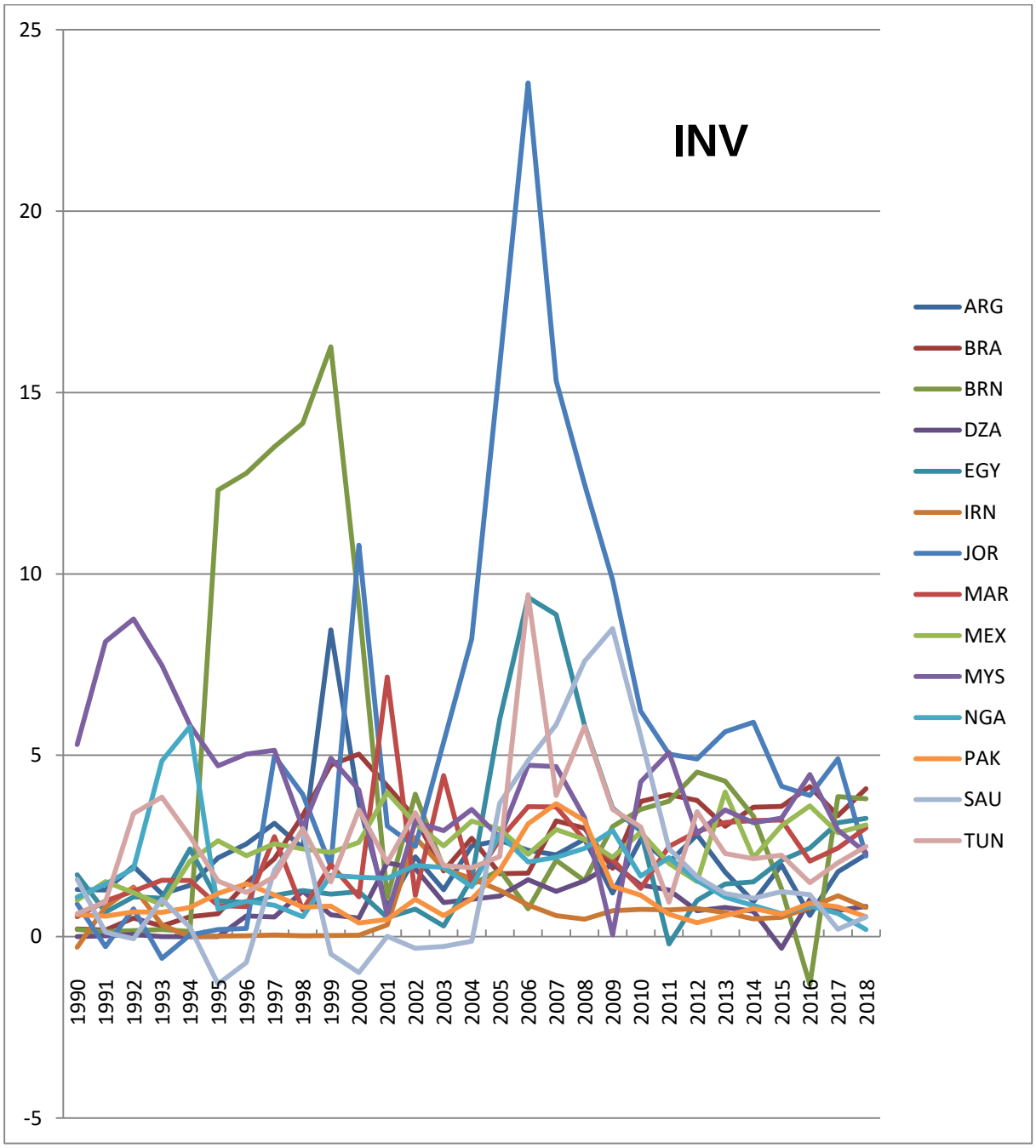

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ضعف كبير في نسب مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي الناتج المحلي في دول العينة، أين سجلت أعلى نسبة في الأردن سنة 2006 بنسبة مساهمة تقدر بـ 23.5 بالمائة، وهذا راجع لعدم استقطاب هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك راجع إما للأوضاع الأمنية في هذه الدول مثل ما نجده في الجزائر سنة 1990 أين بلغت هذه النسبة 0.0005 بالمائة فقط، أو لطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في هذه الدول .

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي:

عرفت العقود القليلة الماضية تطورات كبيرة في أساليب القياس الكمية في مختلف العلوم الاجتماعية وخاصة في مختلف فروع وألوان مجالات الاقتصاد، وهي من الأدوات الفعالة واللازمة التي تحدد وتبرز العلاقات بين المتغيرات المختلفة للاقتصاد، على المستويين الكلي والجزئي حيث تمكن هذه الأدوات من دراسة العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى عالي من الدقة والكفاءة وبشكل موضوعي بعيدا عن التحيز.

ولبلوغ الأهداف الرئيسية المسطرة لهذه الدراسة والمتمثلة بشكل محوري في قياس أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي لعينة من الدول المقدر عددها بـ 14 دولة والمتمثلة في: تونس السعودية، إيران، نيجيريا، مصر، البرازيل، بروناي، الأردن، المكسيك، ماليزيا، الأرجنتين، المغرب باكستان والجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من1990 إلى غاية 2018، وبالنظر لطبيعة البيانات والتي تشكل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، تم الاعتماد على نماذج بانل PANEL (Data Model) الديناميكية من خلال طريقتي (dfe – PMG) والتي تعتبر من بين أحدث نماذج القياس الاقتصادي والأكثر كفاءة نظرا للميزات التي تقدمها مقارنة مع النماذج التي تختص ببيانات السلاسل الزمنية أو المقطعية بشكل منفرد.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المدرجة في الدراسة

تم التركيز من خلال هذا المبحث على مجموعة من النقاط لعل من أهمها التعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة ووحداتها ومصدر البيانات، بالإضافة إلى استخدام أساليب تحليل البيانات الخاصة بالتحليل الإحصائي لمتعدد المتغيرات (مقارنة المتوسطات، التحليل العنقودي) لإعطاء صورة واضحة للخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة والمقارنة بين مفردات عينة البحث فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة البيانات المدرجة في هذه الدراسة والتي تشكل مزيجا بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية سيتم الاعتماد على نماذج **panel** الساكنة والديناميكية لقياس أثر تنويع مصادر الدخل في الدول النامية على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018) وقبل ذلك سيتم تحديد الآثار الساكنة لمصادر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي في دول العينة، وذلك من خلال تقدير النماذج الأساسية الثلاث لبيانات **panel** (نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، النموذج التجميعي)، وفي نفس السياق فإن البعد الزمني للدراسة محصور في الفترة (1990-2018) أي بما يعادل 29 مشاهدة في حين أن البعد المقطعي للدراسة يشمل عينة من الدول النامية (14 دولة)، ويتعلق الأمر بكل من (الأرجنتين، البرازيل، الجزائر، مصر، إيران، نيجيريا، المكسيك، ماليزيا، السعودية باكستان، تونس، المغرب، الأردن و بروناي دار السلام).

ثانيا: توصيف النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

01- توصيف نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل كلي أو جزئي، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد المتغيرات المدرجة في الدراسة موضحة في الفصل الأول **(المبحث الثاني)**

وبعد الإطلاع على الأدبيات التطبيقية سواءً العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، عمدنا إلى محاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاديات محل البحث، وكانت الصياغة العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{PGDP_{i1}} = c + \beta_j \mathbf{VAS}_{j(it)} + \gamma_j \mathbf{VAI}_{j(it)} + \delta_j \mathbf{VAA}_{j(it)} + \propto_j \mathbf{CF}_{j(it)} + \partial_j \mathbf{INV}_{j(it)} + \theta_j \mathbf{RP}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $(\beta، \delta، \gamma، c)$ معلمات النموذج، و (i ;1.....n) تمثل المقاطع (الدول) و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

ويمكن التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

02-تعريف متغيرات الدراسة

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)**:معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010 وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.
- **القيمة المضافة لقطاع الزراعة (VAA)**: تتوافق الزراعة مع الأقسام الفرعية 1-5 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتشمل كلاً من: الصيد وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث

ملاحظة: بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، فإن إجمالي القيمة المضافة عند تكلفة عوامل الإنتاج يكون مقام الكسر لهذا المؤشر.

- **القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAI)**: تتوافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد وهي تشمل الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي)، ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز، والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية، ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث.

ملاحظة: بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، فإن إجمالي القيمة المضافة عند تكلفة عوامل الإنتاج يكون مقام الكسر لهذا المؤشر.

- **القيمة المضافة لقطاع الخدمات (VAS):** تتوافق الخدمات مع أقسام **ISIC 50-99** وهي تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية، يتم أيضًا تضمين رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة ورسوم الاستيراد وأي اختلافات إحصائية لاحظها القائمون على جمع البيانات الوطنية بالإضافة إلى التناقضات الناشئة عن إعادة التقييم، القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها، يتم تحديد الأصل الصناعي للقيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي القياسي الدولي **(ISIC)** ، التنقيح 3 أو 4.
- **إيرادات الموارد النفطية (PR):**إيرادات الموارد النفطية هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج.
- **إجمالي تكوين رأس المال (CF):**يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية وما شابه، بما في ذلك المدارس والمكاتب، والمستشفيات والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (INV):**الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات، وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، والجدول التالي يوضح وحدات متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات.

الجدول رقم (11): متغيرات الدراسة ومصدر البيانات.

مصدر البيانات	تعريفها	متغيرات الدراسة	
قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي	نمو الناتج المحلي الإجمالي	**PGDP**	**المتغير التابع** (النمو الاقتصادي)
	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	**VAA**	**المتغير المستقل** (تنويع مصادر الدخل)
	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	**VAI**	
	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	**VAS**	
	إيرادات الموارد النفطية	**RP**	
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**CF**	
	الاستثمار الأجنبي المباشر	**INV**	

المصدر: من إعداد الطالب

ثالثا: الدراسة الإحصائية الوصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة:

الهدف من هذه الخطوة هو دراسة وتحليل الفروقات والاختلافات بين دول العينة فيما يخص النمو الاقتصادي بها بالإضافة إلى مؤشرات مصادر الدخل المختلفة التي تم اعتمادها سلفا، حيث تم اعتماد بعض إحصاءات النزعة المركزية لتحديد أهم خصائص البيانات بالإضافة إلى بعض أساليب التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات وذالك للمقارنة ودراسة الفروقات.

01- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة والخاصة بالنموذج محل الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات الوصفية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	PGDP	VAS	VAI	VAA	CF	RP	INV
المتوسط	1.72	49.88	34.90	9.90	23.32	9.305	2.46
الوسيط	1.84	50.36	31.18	8.50	22.09	4.15	1.86
أعلى قيمة	23.54	65.08	74.11	36.96	53.12	11.19	23.54
أدنى قيمة	−11.85	25.25	17.55	0.57	10.46	0.00023881	−1.32
الانحراف المعياري	3.90	8.36	12.92	7.06	7.17	11.19	2.71
المجموع	721.32	20949.85	14660.36	4160.42	9794.50	3908.07	1033.08
عدد المشاهدات	420	420	420	420	420	420	420

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

بلغ الوسط الحسابي الإجمالي للمتغير التابع المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) (1.72) وهي قيمة موجبة ومرتفعة تدل أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة كان إجمالا موجبا ومرتفعا خلال سنوات الدراسة، في حين أن الوسط الحسابي الإجمالي لمتغيرات القيمة المضافة لقطاع الزراعة $(VAA = 9.90)$، القيمة المضافة لقطاع الصناعة $(VAI = 34.90)$ القيمة المضافة لقطاع الخدمات $(VAS = 49.88)$، إيرادات الموارد النفطية $(RP = 9.305)$ الاستثمار الأجنبي المباشر (INV=2.46) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (CF=23.32)خلال فترة الدراسة.

وسجلت أعلى قيمة لمتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) المقدرة بـ: (23.54) في البرازيل سنة 2006، حيث يعتبر اقتصاد البرازيل اقتصاد حر يعتمد على التصدير كما يعتبر الوضع الاقتصادي في البرازيل ثابت ومتين من بعد الأزمة الاقتصادية التي سميت بأزمة الثقة في سنة 2002 أين سهلت الحكومة البرازيلية الاستثمارات الأجنبية ودعمت الشركات المحلية للتصدير، وفي سنة 2006

تجاوز إجمالي الناتج المحلي التوقعات ليجعل البرازيل تقف إلى جنب العمالقة الاقتصاديين الجدد روسيا، الهند والصين، في حين أدنى قيمة سجلت(11.85-) في دولة الأرجنتين خلال سنة 2002، وهذا بسبب أزمة الكساد الاقتصادي العظيم في الأرجنتين، والذي بدأ في الربع الثالث من عام 1998 واستمر حتى الربع الثاني من عام 2002 وهذا ما جعلنا نسجل أدنى قيمة لمتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وسجلت أعلى قيمة في متغير القيمة المضافة في قطاع الزراعة (36.96) في دولة نيجيريا سنة 1991، ويعود ذلك إلى الوثبة القوية للقطاع الزراعي في نيجيريا فبعد العثور في سنة 1990 على 82 مليون هكتار من إجمالي مساحة الأراضي النيجيرية البالغة حوالي 91 مليون هكتار صالحة للزراعة تمت زراعة الكثير من هذه الأراضي في ظل نظام الأدغال البور، حيث تترك الأرض عاطلة عن العمل لفترة من الوقت للسماح بالتجديد الطبيعي لخصوبة التربة، وأدنى قيمة لها (0.57) كانت كذلك في دولة نيجيريا وذلك سنة 2002، ويعود ذلك إلى عدم امتلاك المزارعون أي سندات ملكية لـ 95 بالمائة من الأراضي الزراعية وبالتالي لا يمكنهم الحصول على التمويل أو الاستثمار في التحسينات الزراعية، وكذلك صعوبة الوصول إلى الأسواق والمعدات والتكنولوجيا الجديدة.

تم تسجيل أدنى قيمة فيما يتعلق بمتغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة (17.55) في بروناي سنة 2007 وأعلى قيمة لهذا المتغير (74.11) سنة 2008 في بروناي .

تم تسجيل أدنى قيمة فيما يتعلق بمتغير القيمة المضافة لقطاع الخدمات (25.25) في الأرجنتين سنة 2010 وأعلى قيمة لهذا المتغير (65.08) سنة 2001 في الأرجنتين.

أما فيما يخص متغير إيرادات الموارد النفطية فقد سجل أعلى قيمة (54.49) سنة 2008 في دولة السعودية وأدنى قيمة (0.00023881) سنة 2017في الأردن، وذلك بسبب ارتفاع قياسي لأسعار النفط الدولية وزيادة مستوى الإنتاج عند معظم الدول، حيث بلغ فائض الميزانية العامة للسعودية سنة 2008 حوالي 590 مليار ريال، أما تسجيل أدنى قيمة في الأردن فيفسر كون اقتصاد الأردن يعتمد على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وبعض الصناعات مثل صناعة الأسمدة والأدوية والفوسفات وليس على الإيرادات النفطية.

كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت (53.12) سجلت أيضا في نيجيريا سنة 1990، في حين أن أدنى قيمة لها (10.46) في بروناي سنة 2006.

وأيضا نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (23.54) سجلت في البرازيل سنة 2006، وذلك يعود إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والتي زادت بنسبة 36 بالمائة وذلك بسبب ارتفاع العوائد وتحسن أداء الاقتصاد الكلي، في حين أن أدنى قيمة له سجلت سنة 2006 في دولة بروناي وحددت قيمتها بـ (1.32-)بسبب نقص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة غليها في هذه السنة رغم تصنيفها من بين أفضل الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنوات 2006-2008.

ومن الجدير بالذكر ارتفاع قيم الانحراف المعياري لمتغيري القيمة المضافة لقطاع الصناعة وإيرادات الموارد النفطية يدل على وجود تباين في مشاهدات هذه المتغيرات بين المقاطع (الدول) في حين تم تسجيل قيم الانحراف المعياري المنخفضة بالنسبة لباقي المتغيرات وهو مؤشر جيد يعبر عن غياب التشتت في مشاهدات غالبية المتغيرات خلال فترت الدراسة وبين مفردات العينة.

02- الارتباط بين المتغيرات

الجدول رقم (13): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	VAI	VAS	VAA	RP	CF	INV	PGDP
VAI	1						
VAS	-0.731** (0.000)	1					
VAA	-0.443** (0.000)	-0.132** (0.007)	1				
RP	0.751** (0.000)	-0.609** (0.000)	-0.184** (0.000)	1			
CF	0.249** (0.000)	-0.253** (0.000)	0.046 (0.349)	0.182** (0.000)	1		
INV	0.030 (0.536)	0.152** (0.002)	-0.244** (0.000)	-0.139 (0.004)	0.145** (0.003)	1	
PGDP	-0.146** (0.003)	0.128** (0.009)	0.052 (0.290)	-0.154** (0.002)	0.045 (0.359)	0.353** (0.000)	1

** La corrélation est significative au niveau 0.01.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

من خلال الجدول رقم (13)، تبين أنه لا توجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة لأن كل القيم الاحتمالية لم تتجاوز 0.80، وبالتالي إمكانية استخدام جميع المتغيرات في النموذج، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة بين متغير النمو الاقتصادي ومتغيرات التنويع في مصادر الدخل، وذلك كما يلي:

- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في القيمة المضافة لقطاع الخدمات (VAS) والمتغير المفسر VAI (القيمة المضافة لقطاع الصناعة) حيث قدر معامل الارتباط المحصل عليه بين هذين المتغيرين بـ 73.1%.
- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في القيمة المضافة لقطاع الزراعة (VAA) والمتغيرات المفسرة التالية:VAS VAI(القيمة المضافة لقطاع الصناعة والقيمة المضافة لقطاع الخدمات) حيث قدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير (VAA) وهذه المتغيرات التفسيرية بـ: 44.3% و13.2% على الترتيب.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في إيرادات الموارد النفطية (RP) والمتغير المفسر VAI(القيمة المضافة لقطاع الصناعة) حيث قدر معامل الارتباط المحصل عليها بين المتغير (RP) وهذا المتغير التفسيري بـ: 75.1%، وعلاقة سلبية دالة مع القيمة المضافة لقطاع الخدمات والقيمة المضافة لقطاع الزراعة حيث قدرت معاملات هذه المتغيرات 60.9% و18.4% على الترتيب.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (CF) وكل من المتغيرات المفسرة VAI، VAA، RP(القيمة المضافة لقطاع الصناعة القيمة المضافة لقطاع الزراعة وإيرادات الموارد النفطية) حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير (CF) وهذه المتغيرات التفسيرية بـ: 24.9%، 4.6% و18.2% على الترتيب، وعلاقة سلبية غير دالة مع القيمة المضافة لقطاع الخدمات قدرت بـ 25.3%
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر(INV) وكل من المتغيرات المفسرة VAI، VAS وCF(القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت) حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير (INV) وهذه المتغيرات التفسيرية بـ: 3%، 15.2% و14.5% على الترتيب، وعلاقة

سلبية دالة مع القيمة المضافة لقطاع الزراعة وإيرادات الموارد النفطية حيث قدرت معاملات هذه المتغيرات 24.4% و13.9% على الترتيب.

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع PGDP (نمو الناتج المحلي الإجمالي) وكل من المتغيرات المفسرة VAS، VAA، CF وINV(القيمة المضافة لقطاع الخدمات، القيمة المضافة لقطاع الزراعة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي)، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (PGDP) وهذه المتغيرات التفسيرية بـ: 12.8%، 5.2% 4.5% و35.3% على الترتيب، وعلاقة سلبية مع القيمة المضافة لقطاع الزراعة وإيرادات الموارد النفطية حيث قدرت معاملات هذه المتغيرات بـ14.6% و15.4% على الترتيب حيث كانت دالة مع VAI وغير دالة مع RP.

رابعا: التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لبيانات الدراسة

01- اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(PGDP)

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى، وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه، ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات.

ANOVA					
PGDP					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	777.168	13	59.782	4.326	0.000
Intragroupes	5610.299	406	13.818		
Total	6387.467	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي($F_{stat} = 4.326$) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الدول خلال فترة الدراسة ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير PGDP

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس		x					x	x						
السعودية	x							x		x				
إيران								x		x				
نيجيريا							x	x						
مصر							x	x						
البرازيل								x		x				
بروناي	x			x	x			x		x	x	x	X	
الأردن	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	X	X
المكسيك								x		x				
ماليزيا		x	x			x	x	x	x					X
الأرجنتين							x	x						
المغرب							x	x						
باكستان							x	x						
الجزائر								x		x				

Xوجود فروقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (14)، قمنا بإعداد الجدول رقم (15)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم ()، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة، فعلى سبيل المثال وجود فرق بين دولة تونس و السعودية ويعود ذلك لاعتماد السعودية على العوائد المرتفعة للعوائد النفطية ومساهمتها بنسبة كبيرة في نمو الناتج المحلي الذي كان أكبر من نمو الناتج المحلي لتونس الفقيرة من النفط، كما نجد فارق بين إيران وكل من الأردن وماليزيا، ويمكن تفسيره بنفس تفسير الفارق بين تونس والسعودية.

تصنيف دول العينة بناء على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تهدف هذه الخطوة إلى تصنيف الدول المختارة حسب مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2018، وذلك بالاستعانة بإحدى طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، حيث تم الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي (طريقة WARD) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): التحليل العنقودي بناء على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Case	5 Clusters	4 Clusters	3 Clusters	2 Clusters
تونس	1	1	1	1
السعودية	2	2	2	2
إيران	3	3	3	2
نيجيريا	4	4	3	2
مصر	5	4	3	2
البرازيل	5	4	3	2
بروناي	5	4	3	2

الأردن	5	4	3	2
المكسيك	5	4	3	2
ماليزيا	5	4	3	2
الأرجنتين	5	4	3	2
المغرب	5	4	3	2
باكستان	5	4	3	2
الجزائر	5	4	3	2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25.

من خلال الجدول رقم (16) المحدد لأعضاء المجاميع، يمكن تحديد انتماء كل دولة إلى المجموعة (العنقود) الخاص بها، حيث يلاحظ من النتائج أن هناك أربعة حالات:

✓ **الحالة الأولى**: أن يكون توزيع الدول في مجموعتين (عنقودين)، العنقود الأول يضم تونس بينما يضم العنقود الثاني بقية الدول.

✓ **الحالة الثانية**: أن يكون توزيع الدول في ثلاثة مجموعات (عناقيد)، حيث أن العنقود الأول يضم تونس أما العنقود الثاني فيضم: السعودية، بينما العنقود الثالث فضم بقية الدول.

✓ **الحالة الثالثة**: أن يكون توزيع الدول في أربعة مجموعات (عناقيد)، حيث يضم العنقود الأول: تونس أما العنقود الثاني فضم: السعودية، بينما العنقود الثالث فضم: إيران لنصل إلى العنقود الرابع الذي ضم بقية الدول.

✓ **الحالة الرابعة**: أن يكون توزيع الدول في خمسة مجموعات (عناقيد)، حيث ضم العنقود الأول: تونس أما العنقود الثاني فضم: السعودية، بينما ضم العنقود الثالث: إيران والعنقود الرابع: نيجيريا، لنصل إلى العنقود الخامس الذي ضم بقية الدول.

إذا يتضح أنه توجد أربعة حالات من خلالها يمكن تحديد كل دولة إلى المجموعة (العنقود) الخاصة بها في كل حالة، حيث يلاحظ أن العنقود الأول ضم تونس في الحالات الأربعة، وهذا يعني اختلاف درجة ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي عن بقية الدولة، كما يلاحظ أن دولة السعودية ينتمي إلى نفس المجموعة الثانية مهما كان التوزيع، في حين شهدت بقية دول تفاوت بين درجة الارتباط، حيث توزعت هذه الدول على العناقيد حسب كل حالة.

2. اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في المتغيرات التفسيرية للمتغير المستقل (التنويع في مصادر الدخل).

2. 1. اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في مؤشر إيرادات الموارد النفطية (RP).

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر إيرادات الموارد النفطية، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى، وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

ANOVA

RP

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	45011,002	13	3462,385	189,329	,000
Within Groups	7424,804	406	18,288		
Total	52435,806	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25.

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير إيرادات الموارد النفطية($F_{stat} = 189.329$) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط إيرادات الموارد النفطية بين الدول خلال فترة الدراسة،

ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير RP

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس		x	x	x	x		x	x				x	x	x
السعودية	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
إيران	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
نيجيريا	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
مصر	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x
البرازيل		x	x	x	x		x			x				x
بروناي	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	
الأردن	x	x	x	x	x	x	x		x	x				x
المكسيك		x	x	x	x		x	x				x	x	x
ماليزيا		x	x	x	x	x	x	x			x	x	x	x
الأرجنتين		x	x	x	x		x			x				x
المغرب	x	x	x	x	x		x		x	x				x
باكستان	x	x	x	x	x		x		x	x				x
الجزائر	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x		x	

xوجودفروقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (17)، قمنا بإعداد الجدول رقم (18)، حيث أن الإشارة (x) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر إيرادات الموارد النفطية والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم ()، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة. فعلى سبيل المثال وجود فرق بين دولة تونس ومعظم الدول النفطية (السعودية ، إيران، نيجيريا...).

2.2. اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (INV)

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه، ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

ANOVA

INV

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	713,315	13	54,870	9,446	,000
Within Groups	2358,440	406	5,809		
Total	3071,755	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ($F_{stat} =$ 9.446) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول خلال فترة الدراسة، ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير INV

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس			x				x	x		x			x	x
السعودية	x						x	x		x				
إيران					x	x	x	x	x	x	x	x		
نيجيريا							x	x		x				
مصر			x				x	x		x			x	x
البرازيل			x				x	x		x			x	x
بروناي	x	x	x		x	x		x	x		x	x	x	x
الأردن	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x
المكسيك			x				x	x		x			x	x
ماليزيا	x	x	x	x	x	x		x			x	x	x	x
الأرجنتين			x				x	x		x				x
المغرب			x				x	x		x				x
باكستان	x				x	x	x	x	x	x				
الجزائر	x				x	x	x	x	x	x	x	x		
Xوجود فروقات														

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (19)، قمنا بإعداد الجدول رقم (20)، حيث أن الإشارة (x) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم (20)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة. فعلى سبيل المثال يوجد فرق بين دولة تونس وكذا دول بروناي والأردن ماليزيا كون هذه الدول الأخيرة من أكبر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم كم نجد فرقا بين الجزائر مقارنة بدول (تونس، مصر، البرازيل بروناي ، الأردن ...) وهذا راجع إلى كون هذه الدول أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالجزائر.

2. 3.اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAI)

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعة، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه، ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(21): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات.

ANOVA

VAI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	62111,806	13	4777,831	246,303	,000
Within	7875,674	406	19,398		

Groups					
Total	69987,480	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة ($F_{stat} =$ 246.303) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط القيمة المضافة لقطاع لصناعة بين الدول خلال فترة الدراسة. ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير VAI

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس		x	x		x	x	x	x	x	x	x		x	x
السعودية	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
إيران	x	x		x	x	x	x	x	x		x	x	x	x
نيجيريا	x	x	x		x	x	x	x	x	x		x	x	x
مصر	x	x	x	x		x	x	x		x	x	x	x	x
البرازيل	x	x	x	x	x		x		x	x	x		x	x
بروناي	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
الأردن	x	x	x	x	x		x		x	x			x	x
المكسيك	x	x	x	x		x	x	x		x	x	x	x	x
ماليزيا	x	x	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x
الأرجنتين		x			x	x	x		x	x			x	x
المغرب		x	x	x	x		x	x	x	x			x	x
باكستان	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x		x
الجزائر	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	

Xوجود فروقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (21)، قمنا بإعداد الجدول رقم (22)، حيث أن الإشارة (x) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعة والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم ()، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة، وذلك راجع لاختلاف الهيكل الصناعي في مختلف دول العينة عن بعضها البعض ومنه مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

02- 04. اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات (vas)

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر القيمة المضافة لقطاع الخدمات، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمة ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

ANOVA

VAS

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	20910,004	13	1608,462	77,516	,000
Within Groups	8424,484	406	20,750		
Total	29334,488	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25.

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير القيمة المضافة لقطاع الخدمات ($F_{stat} =$ 77.516) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط القيمة المضافة لقطاع الخدمات بين الدول خلال فترة الدراسة، ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (24): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير VAS

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
السعودية	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
إيران	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x			x
نيجيريا	x	x	x			x	x	x	x		x	x	x	x
مصر	x	x	x			x	x	x	x		x			x
البرازيل	x	x	x	x	x		x	x	x	x		x	x	x
بروناي	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	
الأردن	x	x	x	x	x	x	x			x	x	x	x	x
المكسيك	x	x	x	x	x	x	x			x	x	x	x	x
ماليزيا	x	x	x			x	x	x	x		x			x
الأرجنتين	x	x	x	x	x		x	x	x	x		x	x	x
المغرب	x	x		x		x	x	x	x		x			x
باكستان	x	x		x		x	x	x	x		x			x
الجزائر	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	
X وجود فروقات														

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (23)، قمنا بإعداد الجدول رقم (24)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة لقطاع الخدمات وبالتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم (24)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة، فعلى سبيل المثال وجود الفرق بين تونس والسعودية يعود لاعتماد تونس على إيرادات قطاع الخدمات المتمثل أساسا في الخدمات السياحية، كما أن الأرجنتين لها فروقات بين كل الدول ما عدا البرازيل كون هاتين الدولتين من الدول المعتمدة على قطاع الخدمات في تكوين إجمالي الناتج المحلي.

02-05.اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في القيمة المضافة لقطاع الزراعة (VAA)

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر القيمة المضافة لقطاع الزراعة، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

ANOVA

VAA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	19398,091	13	1492,161	407,731	,000
Within Groups	1485,827	406	3,660		
Total	20883,919	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير القيمة المضافة لقطاع الزراعة ($F_{stat} =$ 407.731) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط القيمة المضافة لقطاع الزراعة بين الدول خلال فترة الدراسة، ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (26): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير VAA

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس		x	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x
السعودية	x		x	x	x	x	x			x	x	x	x	x
إيران	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	
نيجيريا	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
مصر	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x		x	x
البرازيل	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x
بروناي	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
الأردن	x		x	x	x	x	x			x	x	x	x	x
المكسيك	x		x	x	x	x	x			x	x	x	x	x
ماليزيا		x	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x
الأرجنتين	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x
المغرب	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x		x	x
باكستان	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x		x
الجزائر	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	

X وجود فروقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (25)، قمنا بإعداد الجدول رقم (26)، حيث أن الإشارة (**x**) معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة لقطاع الزراعة والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم ()، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة، ويمكن تفسير ذلك للاختلافات في هيكل القطاع الزراعي في دول العينة فمثلا نجد القطاع الزراعي في تونس يختلف عن ما هو عليه في السعودية ومصر وكذا القطاع الزراعي في الجزائر يختلف عن مثيله البرازيلي والسعودي، ونجده لا يختلف كثيرا عن القطاع الزراعي في إيران.

02-06. اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت -(CF)

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة فيما يخص مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى،وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات منعدمة، ثم الفصل في مصير الفروقات بالاعتماد على اختبار lsd والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

ANOVA

CF

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	8727,427	13	671,341	21,289	,000
Within Groups	12802,964	406	31,534		
Total	21530,391	419			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

بلغت القيمة الإحصائية لفيشر بالنسبة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت ($F_{stat} =$ 21.289) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية إحصائيا لمتوسط إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين الدول خلال فترة الدراسة، ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار أقل فرق معنوي للمتغير CF

	تونس	سعودية	إيران	نيجيريا	مصر	البرازيل	بروناي	الأردن	المكسيك	ماليزيا	الأرجنتين	المغرب	باكستان	الجزائر
تونس			x	x	x	x				x	x	x	x	x
السعودية			x	x			x			x	x	x	x	x
إيران	x	x			x	x	x	x	x		x		x	
نيجيريا	x	x			x	x		x	x		x		x	
مصر	x		x	x			x	x		x		x	x	x
البرازيل	x		x	x			x	x		x		x		x
بروناي		x	x		x	x			x		x		x	x
الأردن			x	x	x	x			x	x	x	x	x	x
المكسيك		x	x	x			x	x		x	x	x	x	x
ماليزيا	x	x			x	x		x	x		x		x	
الأرجنتين	x	x	x	x			x	x	x	x		x		x
المغرب	x	x			x	x		x	x		x		x	
باكستان	x	x	x	x	x		x	x	x	x		x		x
الجزائر	x	x			x	x	x	x	x		x		x	

xوجودفروقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية SPSS 25.

بعد إجراء اختبار أقل فرق معنوي والموضوع في الجدول رقم (27)، قمنا بإعداد الجدول رقم (28)، حيث أن الإشارة **(x)** معناها وجود فرق معنوي بين متوسطات الدول بالنسبة لمؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتي تم استنتاجها من خلال قيمة الاحتمال (أقل من 0.05)، وبالعودة إلى الجدول رقم (28)، نلاحظ وجود فرق معنوي بين أغلب متوسطات كل دولتين من مفردات العينة، فمثلا وجود فارق بين دولة تونس وكل من دول نيجيريا، مصر، البرازيل وماليزيا كون تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي) في هذه الدول أكبر من دولة تونس.

المطلب الثاني: التحليل الساكن لنموذج الدراسة.

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على عرض وتحليل نتائج التقدير الساكن للنماذج التي تقيس أثر تنويع مصادر الدخل على مؤشر النمو الاقتصادي لعينة من الدول خلال الفترة 1990- 2018، أين سيتم تقدير نماذج بانل الرئيسية الثلاث، ثم المفاضلة بينها لتحديد النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة، وأخيرا التأكد من خلو النماذج المعتمد في عملية التحليل من مختلف مشاكل القياس، والتي من الممكن أن تؤثر على جودة ودقة النتائج المتوصل إليها.

أولا: اختبار hsiao (1986).

كما تم الإشارة مسبقا في المبحث الخاص بأدوات الدراسة فإن اختبار التجانس بين المقاطع في نماذج panel يعتبر خطوة أساسية في تحديد المنهجية أو النموذج الأنسب لمعالجة موضوع الدراسة فعلى سبيل المثال في حالة التجانس الكلي لثوابت وميول النموذج المقدر فيتم رفض بنية panel كليا ويمكن فقط الاعتماد على النموذج التجميعي وفي الحالة العكسية فيصبح من الضروري الاعتماد على النماذج الديناميكية لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل دقيق ولا يكفي فقط تقدير النماذج الساكنة، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار **هاسيو** بمراحله الثلاث التي يختبر من خلالها تجانس الثوابت والميول بالإضافة إلى التجانس الكلي لبنية panel :

الجدول رقم (29): اختبار هاسيو.

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية	القرار
النموذج المتجانس	3.8573499	0.74843993	$2.870^{e}-19$	رفض H0
النموذج اللامتجانس	3.7560774	0.73459661	$4.433^{e}-17$	رفض H0
التأثيرات الفردية	2.9041778	0.45036324	0.00048404	قبولH0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16.

من خلال الجدول رقم (29)، نلاحظ أن احتمالية الفرضية الأولى أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية الأولى والانتقال للفرضية الثانية.

وبالنسبة لاحتمالية الفرضية الثانية نلاحظ أنها أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الثانية والانتقال إلى الفرضية الثالثة.

ومن ثم نلاحظ أن احتمالية الفرضية الثالثة (التأثيرات الفردية) أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية الثالثة، وهي نفس النتائج المتوصل إليها بعد مقارنة القيمة الجدولية بالقيمة المحسوبة أي أن النموذج الأمثل للبيانات هو نموذج الآثار الفردية، وللتأكد من هذا نقوم باختبارات من أجل المفاضلة بين نماذج البانل الثلاث.

ثانيا: نتائج تقدير نماذج *panel* الأساسية :

من خلال هذا الجزء سيتم تقدير النماذج الأساسية الثلاث لبيانات panel (**FEM ,PRM REM**) باستخدام الطريقة المناسبة للتقدير كما توضيحه في الجزء الخاص بأدوات الدراسة وبالاستعانة ببرنامج (**Eviews 12**) وبعد إدخال البيانات إلى البرنامج والمعالجة القياسية لها كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

الجدول رقم (30): تقدير نماذج بانل الأساسية

Dependent Variable: PGDP			**Dependent Variable: PGDP**			**Dependent Variable: PGDP**		
PRM			FEM			REM		
Method: Panel Least Squares			Method: Panel Least Squares			Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)		
Periods included: 29			Periods included: 29			Periods included: 29		
Cross-sections included: 14			Cross-sections included: 14			Cross-sections included: 14		
Variable	Coefficient	Prob.	Variable	Coefficient	Prob.	Variable	Coefficient	Prob.
INV	0.252668	0.0002	INV	0.185296	0.0107	INV	0.231962	0.0007
CF	0.022773	0.3742	CF	0.006701	0.8304	CF	0.016989	0.5385
PR	0.051447	0.036	PR	0.178888	0.0006	PR	0.071992	0.0206
VAA	0.121765	0.0041	VAA	0.363567	0.0013	VAA	0.117293	0.0281

VAI	−0.03272	0.3956	VAI	−0.06524	0.3349	VAI	−0.06014	0.1874
VAS	0.002859	0.9496	VAS	−0.01942	0.7569	VAS	−0.03462	0.4937
C	1.738524	0.637	C	0.932562	0.8709	C	4.601167	0.2738
R−squared		0.09065	R−squared		0.18138	R−squared		0.073066
Adjusted R−squared		0.076976	Adjusted R−squared		0.141085	Adjusted R−squared		0.059128
F−statistic		6.629179	F−statistic		4.501334	F−statistic		5.241925
Prob(F−statistic)		0.000001	Prob(F−statistic)		0	Prob(F−statistic)		0.000033
Schwarz criterion		5.397256	Schwarz criterion		5.484468	Durbin−Watson stat		1.615608
Hannan−Quinn criter.		5.35552	Hannan−Quinn criter.		5.365221			
Durbin−Watson stat		1.571101	Durbin−Watson stat		1.68451			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 16

باستقراء الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه (الجدول رقم 30) يمكن القفز بشكل أولي للحكم بقبول النماذج المقدرة من الناحية الإحصائية، وذالك على اعتبار أن النماذج الثلاث معنوية إحصائية من الناحية الكلية، حيث أن القيم الاحتمالية للإحصائية (F-statistic) أقل من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة لاختبار فيشر والتي تنص على أن النماذج الثلاث دالة من الناحية الإحصائية، كما أن نتائج تقدير النموذج أظهرت وجود عدد معتبر من المعلمات المقدرة دالة من الناحية الإحصائية وبالتالي توفر شرط الإحصائية الجزئية أيضا، من جهة أخرى فإن إحصائية دربن وتسون بالنسمة للنماذج الثلاث تقترب من القيمة (2) أي أن هذه النماذج لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ما يعاب على النماذج المقدرة هو انخفاض قدرتها التفسيرية حيث أنها لم تتجاوز 20 % بالنسبة للنماذج الثلاث.

ولتجنب الإطناب في التحليل يتم التركيز فقط على النموذج المفضل والأكثر كفاءة من الناحية الإحصائية والقياسية وذلك بعد المفاضلة بين النماذج الثلاث وهو ما سيتم تناوله من خلال الخطوة الموالية * **نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الأساسية لبيانات panel:**

تهدف اختبارات المفاضلة بين نماذج panel إلى تحديد النموذج الأكثر كفاءة من الناحية القياسية وذلك باختلاف الآثار الفردية التي يركز عليها كل نموذج سواء الآثار العشوائية أو الثابتة أو في الحالة التي يتم إهمال الأثر المقطعي للبيانات أو ما يعرف بالنموذج التجميعي، كما أن اختبارات المفاضلة تعتبر من الأدوات المستخدمة أيضا في التحقق من تجانس المقاطع والميول في النماذج المقدرة، وفي ما يلي سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات لتحديد أي نموذج يتناسب وبيانات الدراسة.

- **اختبار مضاعف لاغرانج**

الهدف من اختبار (المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية وبالتالي فالهدف من هذا الاختبار هو التحقق من أن وجود أثار فردية سواء ثابتة أو عشوائية في بيانات الدراسة من عدمه ويرتكز هذا الاختبار على فرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 \text{ .....نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \text{ .....نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{cases}$$

الجدول رقم (31): نتائج اختبار Breusch Pegan LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.184033	20.61989	23.80392
	-0.0744	0	0
Honda	1.784386	4.540913	4.472661
	-0.0372	0	0

المصدر: مخرجات برمجية Stata 16 .

بلغت القيمة الإحصائية لاختباري (Breusch-Pagan; Honda) على التوالي (23.80 ;4.4726) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى المعنوية (5%) على اعتبار أن القيم الاحتمالية للاختبارين بلغت (0.00) أي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول بالفرضية البديلة لهما والتي تنص على أن نموذجي التأثيرات الثابتة أو العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي وبالتالي فالبيانات الدراسة تحتوي على أثار فردية خاصة بكل مقطع (دولة).

- **اختبار F فيشر المقيد: المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة**

بناءا على هذا الاختبار سيتم المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة (FEM) والنموذج التجميعي (PRM) وفق الفرضيات التالية:

H_0.....نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

قيمة فيشر المجدولة:

$$=F(13,\ 386\ ) = 1.75,5\%)F_t\ ((14-1\ ,406\ -14-6)$$

قيمة فيشر المحسوبة

$$Fc = (0.18-0.09)/13/(\ 1-0.18)/386= 365.3$$

بلغت القيمة المحسوبة لاختبار فيشر المقيد ($F_{stat} = (365.3)$) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية (5%) و درجة حرية (386) بالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة لبيانات الدراسة من النموذج التجميعي.

كذلك يمكن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة ما إذا كانت كل الدول تسلك سلوكا واحدا فيما يخص الحد الثابت أم أن لكل دولة سلوكها، باستخدام اختبار **Redundant Fixed Effects**، حيث بعد إجراء هذا الاختبار، وجدنا أن قيمة احتمالية الاختبار أقل من 5% كما هو موضح في الجدول رقم (31)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود آثار فردية ثابتة.

الجدول رقم (32): نتائج اختبار **Redundant Fixed Effects**

Effects Test	Statistic	D.F	Prob
Cross-section F	2.90418	(13 ;400)	**0.0005**
Cross-section Chi-square	37.8812	13	**0.0003**

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12.

- **اختبار Hausman:**

بعد التأكد من وجود فروقات فردية بين المقاطع في نموذج الدراسة بعد أن أفضى اختبار فيشر المقيد إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة مقارنة مع عدم وجود أي أثار في بيانات الدراسة واختبار (**Breusch Pegan LM**) أظهر وجود أثار فردية عشوائية أو ثابتة، سيتم الحكم النهائي بناءً على اختبار Hausman

- **فرضيات اختبار Hausman:**

H_0.....نموذج الآثار العشوائية هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار هوسمان.

Correlated Random Effects – Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	20.07931	6	0.0027

Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
INV	0.185296	0.231962	0.000623	0.0616
CF	0.006701	0.016989	0.000215	0.4834
PR	0.178888	0.071992	0.001717	0.0099
VAA	0.363567	0.117293	0.009829	0.013
VAI	-0.06524	-0.06014	0.002493	0.9185
VAS	-0.01942	-0.03462	0.001376	0.682

المصدر: مخرجات برمجية Stata 16 .

بلغت القيمة الإحصائية لاختبار هوسمان (20.07931), بقيمة احتمالية تساوي إلى (0.00) وبالتالي فإن القيمة الإحصائية للاختبار أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة (5%) ودرجة حرية (6) أي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية.

ثالثا: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المفضل (نموذج التأثيرات الفردية الثابتة)

فيما يلي سيتم اختبار كفاءة النموذج التأثيرات الثابتة المقدر الذي تم اختياره مقارنة بالنماذج الأساسية الثلاثة لبيانات panel وذلك من الناحية الإحصائية حيث سيتم التركيز على المعنوية الجزئية للمعلمات بالإضافة للمعنوية الكلية وقدرة مصادر الدخل مختلفة المدرجة في النموذج الدراسة الذي يحتوي على تأثيرات ثابتة على تفسير التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي بدول العينة، وبالتالي تحديد مدى الاعتمادية على نموذج التأثيرات الثابتة المقدر في عملية التحليل الاقتصادي للنتائج.

✓ **المعنوية الجزئية:**

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (دولة) وأخرى، فهو يتكون من مركبتين للخطأ لذلك سيتم إهمال معلمة الثابت لأنها لا تقدم أي مدلول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

بالرجوع إلى الجدول (30) يمكن أن نلاحظ أن غالبية متغيرات نموذج التأثيرات الثابتة هي دالة من الناحية الإحصائية بالنسبة للمعلمة المرتبطة بالمتغير (INV) ظهرت دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **student** الخاصة بهذه المعلمة (0.03) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة 0.05 بالتالي تم قبول الفرضية البديلة لاختبار سودنت والتي تنص على أن المعلمة المرتبطة بهذا الأخير من الناحية الإحصائية نفس الملاحظة بالنسبة لمتغيرات القيمة المضافة في قطاع الزراعة (VAA) والإرادات النفطية (PR) حيث أن القيم الاحتمالية لهذه للمعلمات المرتبطة لمتغيرين سالفي الذكر بلغت (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالمعلمتين سالفتي الذكر دالتين من الناحية الإحصائية

بالنسبة لمتغيرات إجمالي تكوين رأس المال الثابت (CF)ومتغير القيمة المضافة في قطاعات الصناعة والخدمات فلم يكن لهما أي مدلول من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيم الاحتمالية لإحصائية سودنت بالنسبة للمعلمات المرتبطة بهذه المتغيرات كلها اكبر تماما من القيمة الحرجة 0.05 .

✓ **المعنوية الكلية:**

أيضا، بالرجوع إلى الجدول رقم (30) والذي يظهر تقدير نموذج التأثيرات الثابتة نجد أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (4.501334) وهي قيمة مرتفعة ودالة من الناحية الإحصائية، على اعتبار أنّ القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية فيشر $PROPF_{STAT} = 0.0000 < 0.05$ وبالتالي فالنموذج كليا دال من الناحية الإحصائية.

✓ **القدرة التفسيرية:**

يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.18) وهي قيمة منخفضة إلى حد ما، تدل على أن التغير الحاصل في مؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي

يعود بنسبة (18%) إلى المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة أما النسبة الباقية (82%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وهي نتيجة منطقية فالنمو الاقتصادي تتحكم به مجموعة من العوامل تتعلق بالوضع الاقتصادي السائد في البلاد بشكل عام من جهة، إضافة إلى العوامل السياسية الاجتماعية، التنظيمية والإستراتيجية لكل دولة من جهة أخرى، وبشكل عام يمكننا قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

رابعا: التفسير الاقتصادي لنموذجي الدراسة:

بعد التأكد من قبول نموذج الدراسة من الناحية الإحصائية وخلوها من مشاكل القياس الخاصة بنماذج التأثيرات الثابتة يتم في هذه المرحلة التأكيد على تحليل النتائج من الزاوية الاقتصادية لنموذج الدراسة بشكل منفصل، حيث سيتم التركيز فقط على المعلمات الدالة من الناحية الإحصائية.

من خلال نموذج التأثيرات الفردية الثابتة المقدر والموضحة في الجدول رقم (30) يمكن استنتاج ما يلي:

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير الإرادات النفطية إلى الأثر الايجابي لهذا المتغير على معدلات النمو الاقتصادي لدول العينة، حيث أن الزيادة في الإرادات النفطية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة بنسبة تتجاوز (0.17%)، وهذا يمكن تفسيره بالدور الكبير للإيرادات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في دول العينة.

بناءا على نتائج التقدير الموضحة أعلاه فإن معدلات التعين الاقتصادي تستجيب بشكل إيجابي للزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول العينة حيث أن الزيادة في حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى العينة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز (0.18%) وهذا يفسر بالدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خصوصا في دول العينة التي تصنف معظمها ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار برونای دار السلام، مملكة الأردن، الأرجنتين.

بالنسبة لمتغيرات القيمة المضافة في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة بالإضافة إلى الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس مال ثابت لم يكن لها أي أثر من الناحية الإحصائية على معدلات النمو في دول العينة ويمكن تفسير هذه النتيجة بناءا على أن النسبة الكبيرة من دول العينة لا تعتمد على القيم

المضافة لهذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي لديها بل تعتمد على قطاعات أخرى وموارد أخرى في ذلك على غرار الإيرادات النفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامسا: الآثار الفردية الثابتة لكل دولة من دول العينة :

يمثل الجدول التالي النتائج الخاصة بالأثر الفردي الثابت لكل دولة من دول العينة :

الجدول رقم (34):الأثر الثابت الفردي.

الرمز	CNTR	Effect
1	ARG	1.50376
2	BRA	1.305392
3	BRN	0.713377
4	DZA	-1.43145
5	EGY	-0.612
6	IRN	-1.39783
7	JOR	3.799272
8	MAR	0.054886
9	MEX	2.336819
10	MYS	3.059046
11	NGA	-5.32027
12	PAK	-3.31245
13	SAU	-1.37895

14	TUN	0.680393

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال الجدول أعلاه فيظهر أن الآثار الفردية الثابتة كانت موجبة في كل من (الأرجنتين البرازيل بروناي، الأردن، المغرب، المكسيك، ماليزيا و تونس) في حين أن الآثار الفردية كانت سالبيه في باقي دول العينة ويمكن تفسير هذا الاختلاف في إشارة الآثار الفردية أو المقاطع الخاصة بكل دولة من عدة زوايا أهمها :

من أهم العوامل التي أدت إلى اختلاف الآثار الفردية بين الدول المدرجة في الدراسة هو الاستقرار السياسي حيث عرفت بعض دول العينة نوعا من الانفلات الأمني في فترات واسعة خلال الفترة (1990-2018) كإيران، الجزائر، ونيجيريا بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الحكم حيث أن بعض الدول تمتاز باعتماد النظام الملكي كالمغرب والمملكة العربية السعودية في حين أن غالبية الدول تعتمد النظام الديمقراطي والذي يعتبر أقل استقرارا من النظام الملكي، كما تعود الفروقات في الآثار الثابتة بين دول العينة بدرجة كبيرة إلى طبيعة الاقتصاديات المدرجة في الدراسة فمنها من يعتبر من اقتصاديات المصدر الواحد كالدول النفطية المدرجة في الدراسة ومن أهمها الجزائر والمملكة العربية السعودية في حين توجد بعض الاقتصاديات المدرجة في الدول أكثر تنوعا كالأردن والبرازيل والأرجنتين.

المطلب الثالث: التحليل الديناميكي لنموذجي الدراسة

من أهم العيوب والنقائص التي تواجه النماذج الساكنة لبيانات panel هو إهمال عنصر الزمن وديناميكية العلاقة بين المتغيرات، حيث أن استجابة وتفاعل المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام لا يتم بشكل آني في الواقع الاقتصادي فهو يمتد إلى فترة زمنية لانتقاله من قطاع إلى قطاع ومن متغير إلى متغير أخر بالإضافة إلى أن النماذج الساكنة تهتم فقط بمصدر الاختلاف بين مقاطع لنموذج والذي ودنا مصدره في حالة النموذج الذي بين أيدينا يعود إلى العنصر الثابت .

وتأسيسا على ما سبق سيتم اعتماد النماذج الديناميكية في قياس أثر تنويع مصادر الدخل على معدلات النمو الاقتصادي في دول العينة وذالك بإدخال عنصر الزمن بناءا على درجة تأخير لمتغيرات الدراسة تحدد وفقا لمعايير خاصة بهذا الأمر الذي يتيح للباحث الإحاطة بكل جوانب الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات الفرعية والتي تتعلق بقياس الأثر بين مصادر التنويع الداخل على النمو الاقتصادي الأجل القصير وفي المدى الطويل بالإضافة إلى تحديد قوة الرجع نحو توازن أو ما يعرف بمعامل تصحيح الخطأ.

قبل دراسة الأثر الديناميكي لمصادر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي وجب أولا تشخيص المنهجية التي تتناسب وبيانات النموذج فيما يتعلق بعملية التقدير الديناميكي، وذلك من خلال اختبارات قبلية تعد ضرورية لتحديد مدى توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

أولا: الاختبارات التشخيصية:

بعد إدخال عنصر الزمن، يمكن صياغة نموذج الدراسة العام رياضيا على النحو التالي:

$$\mathbf{PGDP_{i1}} = c + \beta_j \mathbf{VAS}_{j(it-L)} + \gamma_j \mathbf{VAI}_{j(it-L)} + \delta_j \mathbf{VAA}_{j(it-L)} + \propto_j \mathbf{CF}_{j(it-L)} + \partial_j \mathbf{INV}_{j(it-L)} + \theta_j \mathbf{RP}_{j(it-L)} + \varepsilon_{it}$$

L: درجة التأخير

وتشتمل هذه الخطوة على نقطتين رئيسيتين وهما اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك لتحديد المنهجية الأنسب لقياس مصادر تنويع الدخل على مؤشر النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهو ما سيتم تناوله في النقاط الموالية.

- **دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:**

قبل البدء في دراسة استمرارية المتغيرات المدرجة في الدراسة سيتم أولا التحقق من استقلالية المقاطع من خلال بعض الاختبارات الشائعة في الأدبيات التطبيقية لهذا الغرض، وبناء على نتائج اختبارات الاستقلالية سيتم الحكم على أي جيل من اختبارات جذر الوحدة سيتم الاعتماد عليه في تحديد درجة استقرارية كل متغير، وترتكز اختبارات الاستقلالية على نفس الفرضيات، حيث أن الفرضية الصفرية

للاختبارات تنص على أن المقاطع الخاص ببيانات كل متغير غير مستقلة، ونتائج الاختبارات موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (35): نتائج اختبارات الاستقلالية

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Pesaran scaled LM	1.746467	91	0.0807
Bias-corrected scaled LM	1.496467		0.1345

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

بلغت قيمة إحصائية (Pesaran scaled LM) بالنسبة لنموذج الدراسة (1.746467) وهي غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية 5 % على اعتبار أن القيمة الحرجة للاختبارين تساوي (0.0807) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على أن المقاطع في نموذجي الدراسة هي مستقلة، نفس النتيجة تم التوصل إليها بناء على اختبار (Bias-corrected scaled LM).

بعد التأكد من استقلالية المقاطع في بيانات الدراسة سيتم إجراء مجموعة من اختبارات الإستقرارية من الجيل الثاني، وذلك في النموذج الثالث للاختبارات والتي تظم كل من القاطع والاتجاه العام، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): نتائج اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى[1]

المتغيرات	PGDP	CF	INV	VAS	VAI	VAA	RP	
الاختبار	VSTAT	VSTAT	VSTAT	VSTAT	VSTAT	VSTAT	VSTAT	**VSTAT**
Levin, Lin & Chu t*	-3.73534	-1.76493	-3.11235	-1.59949	-1.36781	-4.62158	**-9.72244**	
PROP	0.0001	0.0388	0.0009	0.0549	0.0857	0	**0**	
Breitung t-stat	-3.02743	0.17141	-5.90576	-2.18449	-1.18728	1.34344	**-4.12403**	
PROP	0.0012	0.568	0	0.0145	0.1176	0.9104	**0**	
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.32828	-1.1011	-4.6087	-0.60363	-1.77394	-2.94129	**-7.39949**	

[1] تم اختبار جدر الوحدة على أساس الاختيار التلقائي للتأخيرات حسب معيار AIC

0	0.0016	0.038	0.273	0	0.1354	0	PROP
57.7250	55.4611	41.2631	24.9975	66.8711	30.8542	109.882	ADF – Fisher Chi–square
0.0008	0.0015	0.0508	0.6288	0.0001	0.3236	0	PROP
88.091	74.1332	51.2361	25.2248	89.5736	28.8121	206.989	PP – Fisher Chi–square
0	0	0.0047	0.6156	0	0.51441	0	PROP

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

في هذه الخطوة سيتم اختبار استقرارية مؤشرات تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي محل الدراسة بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات (5 اختبارات) الخاص بنماذج بانل لتحديد درجة استقرارية المتغيرات محل البحث، وسيتم التركيز في اختبار الإستقرارية، بالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

فيما يخص المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي المعبر عنه بنمو الناتج المحلي فقد أظهرت نتائج اختبار (Levin, Lin & Chu t* ADF – Fisher Chi-square ; Im, Pesaran and Shin PP – Fisher Chi-square ;W-stat ;Breitung t-stat;) استقرارية السلسلة الخاصة بهذا المتغير لأن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية هذه الاختبارات أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية (5%)، أي أن هذا المؤشر متكامل عند الدرجة 0، ونفس الأمر بالنسبة لمؤشر إيرادات الموارد النفطية وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

في المقابل تم رفض فرضية العدم بالنسبة للاختبارات الأربعة (Levin, Lin & Chu t* ADF – Fisher Chi-square ; Im, Pesaran and Shin ;W-stat ;Breitung t-stat) الخاصة بالمؤشرات التالية: القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لأن أغلب القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية هذه الاختبارات أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المؤشرات غير متكاملة من الدرجة (0)، ما يستلزم دراسة درجة استقراريتها عند الفرق الأول، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (37):نتائج اختبارات الإستقرارية عند الفرق الأول.

المتغيرات	CF	VAS	VAI	VAA
الاختبار	VSTAT	VSTAT	VSTAT	**VSTAT**
Levin, Lin & Chu t*	-1.76493	-10.5924	-11.2277	**-9.37688**
PROP	0.0388	0	0	**0**
Breitung t-stat	-5.3072	-7.81422	-9.65476	**-10.286**
PROP	0	0	0	**0**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.59591	-10.5233	-11.5098	**-11.8568**
PROP	0	0	0	**0**
ADF - Fisher Chi-square	141.793	156.728	173.567	**181.123**
PROP	0	0	0	**0**
PP - Fisher Chi-square	218.504	257.349	236.81	**273.666**
PROP	0	0	0	**0**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

بعد إجراء الفروقات الأولى يمكن قبول الفرضيات البديلة والتي تنص على استقرار متغيرات (VAS،VAI،VAA،CF) لأن القيم الاحتمالية لجل الاختبارات المعتمدة للتحقق من شرط الإستقرارية كانت أقل من القيمة الحرجة (0.05).

وما يمكن استنتاجه من خلال اختبارات الإستقرارية السابقة والتي أظهرت أن المتغير التابع (المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي) كان متكاملا من الدرجة 0 بالإضافة إلى المتغيرين المستقلين المتمثلين في: إيرادات الموارد النفطية وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بينما باقي المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة لقطاع الصناعة القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت) فكانت مستقرة من الفرق الأول، وحسب (Pesaran and Shin) فهناك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي سيتم في الخطوة الموالية التأكد من فرضية التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بهدف التأكد من وجود أو غياب علاقات التكامل المشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، تم الاعتماد على أشهر اختبارين لقياس هذه العلاقة في الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة الديناميكية لنماذج بانل وبالتالي التدقيق في هذه النقطة لأنها تمثل عنصرا أساسيا في تحديد الأسلوب المناسب لمعالجة نماذج الدراسة وهاذين الاختبارين هما:

- **منهجية Kao**
- **منهجية Pedroni**

كما يرتكز الاختبارين على نفس الفرضيات:

H_0.....عدم وجود علاقة تكامل مشترك

H_1.....وجود علاقة تكامل مشترك

ونتائج الاختبارين موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبارات التكامل المشترك الخاصة بنموذج الدراسة.

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: PGDP PR CF INV VAS VAI VAA				
Included observations: 406				
Cross-sections included: 14				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: Deterministic intercept and trend				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-2.58267	0.9951	-3.90553	1
Panel rho-Statistic	1.634389	0.9489	2.116958	0.9829
Panel PP-Statistic	-10.1294	0	-10.7805	0
Panel ADF-Statistic	-3.5464	0.0002	-4.1935	0
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.463172	0.9931		
Group PP-Statistic	-15.6187	0		
Group ADF-Statistic	-2.42021	0.0078		
Kao Residual Cointegration Test				

Null Hypothesis: No cointegration			
User-specified lag length: 1			
	t-Statistic	Prob.	
ADF	-7.77664	0	
Residual variance	16.90588		
HAC variance	7.155333		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والتي توضح مخرجات اختبارات التكامل المشترك وفق منهجيتي (**Pedroni & Kao**)، يمكن تسجيل النتائج التالية :

بالنسبة للاختبار وفق منهجية (**Pedroni**) فيظهر أن غالبية الإحصاءات الخاصة بهذا الاختبار)ستة من أصل أحد عشر إحصاء) دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيم الاحتمالية الخاصة بها أقل من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول الفرض البديل للاختبار الذي ينص على وجود علاقة توازني في الأجل الطويل من مصادر الدخل المختلفة باتجاه معدلات النمو الاقتصادي في دول العينة خلال فترة الدراسة .

من جهة أخرى فقد تم قبول الفرض البديل أيضا للاختبار وفق منهجية (Kao)حيث بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (-7.77664) وهي أكبر من القيمة الجدولين المقابلة لها بالقيم المطلقة على اعتبار أن القيمة الاحتمالية الخاصة بها تقدر ب (0.00) اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05).

بناء على نتائج الاختبارات التشخيصية والتي أظهرت أن كل متغيرات الدراسة متكاملة بين الفرق الأول والمستوى، بالإضافة إلى أن وجود علاقة توازني في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة وبالتالي تحقق فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة لبيانات بانل، وهو ما سيتم اعتماده لقياس أثر مصادر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي في عينة الدول محل الدراسة.

ثالث: تقدير نموذجي باستخدام طريقة MG و PMG :

بعد التحقق من فرضيات تطبيق نموذج (ARDL-PANEL) سيتم تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على المنهجية سالفة الذكر، من خلال تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وتحديد معلمات نموذج الدراسة الخاصة بكل دولة على حدى في الأجل القصير.

الجدول رقم (39): تقدير النموذج باستخدام طريقة PMGوMG

طريقة MG					13				
معاملات الأجل الطويل					معاملات الأجل الطويل				
D.PGDP	Coef.	Std.Err.	z	P>|z|	D.PGDP	Coef.	Std.Err.	z	P>|z|
INV	0.21	0.05	3.83	0.00	INV	22.35	22.81	0.98	0.33
VAI	0.35	0.05	7.43	0.00	VAI	-256.04	257.74	-0.99	0.32
VAS	0.25	0.04	5.63	0.00	VAS	67.17	66.07	1.02	0.31
VAA	0.01	0.07	0.19	0.85	VAA	378.26	370.61	1.02	0.31
PR	-0.09	0.06	-1.51	0.13	PR	89518.61	89550.03	1.00	0.32

CF	-0.10	0.02	-5.68	0.00	CF	123.44	122.23	1.01	0.31
معاملات الأجل القصير					معاملات الأجل القصير				
__ec	-0.89	0.19	-4.76	0.00	__ec	-2.60	1.65	-1.57	0.12
INV					INV				
t-1	0.88	0.44	2.01	**0.04**	t-1	11.57	5.97	1.94	0.05
t-2	0.46	0.61	0.75	0.45	t-2	-11.90	4.99	-2.39	**0.02**
t-3	-0.29	0.29	-0.99	0.32	t-3	2.95	1.09	2.70	**0.01**
VAI					VAI				
t-1	-1.08	1.21	-0.89	0.37	t-1	5.75	7.59	0.76	0.45
t-2	0.03	0.98	0.03	0.98	t-2	-4.24	8.04	-0.53	0.60
t-3	-	0.52	-	0.9	t-3	2.19	3.52	0.62	0.53

	0.01		0.03	8					
VAS					VAS				
t-1	-1.83	1.17	-1.57	0.12	t-1	4.07	7.52	0.54	0.59
t-2	0.37	0.85	0.43	0.67	t-2	-2.55	8.25	-0.31	0.76
t-3	-0.15	0.40	-0.38	0.71	t-3	0.92	3.50	0.26	0.79
VAA					VAA				
t-1	-0.92	1.15	-0.80	0.43	t-1	1.28	7.33	0.17	0.86
t-2	-0.52	1.72	-0.31	0.76	t-2	13.27	11.53	1.15	0.25
t-3	-0.30	1.55	-0.19	0.85	t-3	-3.11	4.32	-0.72	0.47
PR					PR				

t-1	-9.75	26.78	-0.36	0.72	t-1	10.03	44.95	0.22	0.82
t-2	-22.15	16.22	-1.37	0.17	t-2	-128.04	82.77	-1.55	0.12
t-3	-3.04	2.09	-1.46	0.15	t-3	27.02	18.36	1.47	0.14
CF					CF				
t-1	0.49	0.38	1.29	0.20	t-1	4.66	7.80	0.60	0.55
t-2	0.11	0.42	0.27	0.79	t-2	-4.09	7.33	-0.56	0.58
t-3	0.05	0.14	0.38	0.71	t-3	0.41	1.31	0.32	0.75
الثابت	-16.58	3.01	-5.51	0.00	الثابت	-480.79	319.54	-1.50	0.13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

لقد تم تحديد درجات تأخير متغيرات الدراسة في الأجل القصير بناء على أقل قيمة لمعيار AIC (أنظر الملحق رقم **07** تحديد درجة التأخير)، ومن خلال الجدول أعلاه الذي تظهر من خلاله نوعين من التقديرات في الأجلين الطويل والقصير بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ، يمكن أن نسجل ما يلي:

✓ **في الأجل الطويل:** بناء على طريقة تقدير PMG نجد أن متغير القيمة المضافة لقطاعات الصناعة والخدمات، والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر كلها معنوية عند مستوى الدلالة 5%،كما أظهرت طريقة MG أن كل من المتغيرات المفسرة كلها غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%

✓ **في الأجل القصير:** بناء على طريقة تقدير PMG نجد أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول العينة بإبطاء سنة واحدة معنوي عند مستوى معنوية 5% بينما كل من القيمة المضافة لقطاع الصناعة القيمة المضافة لقطاع الزراعة والقيمة المضافة لقطاع الخدمات غير دالة إحصائيا عند مستوى 10%، بينما بطريقة تقدير MG نجد أن معدلات النمو الاقتصادي بدول العينة تستجيب فقط للتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها وذلك عند مستوى معنوية 5 %.

✓ **حد تصحيح الخطECT** : نجد أنه معنوي وفقا للطريقتين PMG و MG بمستوى معنوية 5%، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لمعلمة تصحيح الخطأ (0.000) أقل من القيمة الحرجة (5%).

رابعا: المفاضلة بين النموذجين.

من أجل المفاضلة بين النموذجين سنعتمد على اختبار Hausman وذلك وفق الفرضية التالية:

- نموذج تقديراتPMGهو الملائم .....H0 .
- نموذج DFE هو الملائم .....H1 .

الجدول رقم (40): المفاضلة بين نموذجي MG وPMG

	(b)	(B)	(b−B)	sqrt(diag(V_b−V_B))
	mg	pmg	Difference	S.E.
INV L1.	22.3536	0.205339	22.14826	1.08E+20
VAIL1.	−256.038	0.34704	−256.385	1.22E+21
VAS L1.	67.17488	0.253247	66.92163	3.12E+20
VAAL1.	378.2619	0.013869	378.248	1.75E+21
PR L1.	89518.61	−0.08894	89518.7	4.23E+23
CF L1.	123.438	−0.10437	123.5424	5.77E+20
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg				
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg				
Test: Ho: difference in coefficients not systematic				
chi2(1) = (b−B)'[(V_b−V_B)^(−1)](b−B) = 0.00				
Prob>chi2 = 1.0000				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 14

من الاختبار نجد أن مستوى المعنوية بلغ 1.000وهو أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يدفعنا إلى قبول الفرض الصفرية للاختبار، أي أن نتائج تقديرات طريقة **PMG** هي الملائمة.

من النتائج السابقة توصلنا إلى أن طريقة مقدرات **PMG** هي الأنسب في دراسة الأثر الديناميكي لمجموعة المتغيرات التفسيرية على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، وفيما يلي محاولة للتفسير نتائج التقدير من الناحية الاقتصادية.

وعليه، أظهرت طريقة **PMG** أن كل من القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت وإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلها معنوية عند مستوى 5% ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

في الأجل الطويل نجد أن متغير القيمة المضافة لقطاع الصناعة (VAI) كان له تأثير موجب ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة، حيث أن الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل بـ 0.35 أي حوالي 0.35%، وهذه النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما يفسر بالدور الذي يلعبه قطاع الصناعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي غير أن في دول العينة لا يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المهمة في النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص المتغير التفسيري المتمثل في القيمة المضافة لقطاع الخدمات (VAA) فقد كان له تأثير إيجابي معنوي عند 1% على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة، حيث أن الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ0.25% في الأجل الطويل. وهذا ما يفسر بالدور الذي يلعبه قطاع الخدمات في دفع عجلة النمو الاقتصادي رغم التأثير الضعيف له، غير أن في دول العينة لا يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات المهمة في النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص المتغير التفسيري المتمثل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (cf) فقد كان له تأثير سلبي معنوية عند 5% على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة، حيث أن الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ0.21% في الأجل الطويل.

كذلك تم إيجاد تأثير إيجابي معنوي عند 1% لمتغير إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة، حيث أن الزيادة في إجمالي الاستثمارات

الأجنبية المباشرة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ0.10% في الأجل الطويل.وهذا ما يمكن تفسيره بالدور المحوري للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم النمو الاقتصادي، غير أن دول العينة لا تعتمد كثيرا على هذا المتغير في دفع عجلة النمو لديها وهذا ما فسره نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.10 بالمائة فقط عند زيادة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 01 بالمائة.

كما تم التوصل أيضا من خلال معادلة الأجل الطويل أن متغيرات القيمة المضافة لقطاع الزراعة وإيرادات الموارد النفطية لم يكن لها أي أثر يذكر من الناحية الإحصائية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص الأجل القصير (أنظر الملحق رقم 10)، واعتماد طريقة تقدير **PMG** نجد أن المتغير التفسيري المتمثل في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (INV) فقد كان له تأثير إيجابي معنوي عند مستوى دلالة1% على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة، حيث أن الزيادة في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ0.88% في الأجل القصير.

من جهة أخرى فمعامل تصحيح الخطأ يحقق الشرطين الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع آو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره التوازني، أما الشرط اللازم فهو معنوي، لأن القيمة الاحتمالية (0.000) اقل من القيمة الحرجة (0.05) وتمثل قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.89−) نسبة أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من اجل معالجة الانحراف في متغيرات الدراسة هي : (1.15= $\frac{1}{0.89}$) بالتقريب سنة وشهر واحد.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل تناولنا مفهوم الدول النامية وخصائصها ومختلف البدائل الإستراتجية لتنويع مصادر الدخل لديها، وكذا عرض بعض البرامج والسياسات التنموية الهادفة لتنويع مصادر الدخل لاستهداف النمو الاقتصادي.

لنقوم بعدها بإجراء دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة من أجل توضيح تغيراتها وتطوراتها خلال سنوات الدراسة 1990-2018 وذلك من أجل تسهيل تفسير نتائج دراستنا القياسية التي اعتمدنا فيها على نماذج بانل الساكنة والديناميكية، أين بينت نتائج الدراسة أن طريقة PMG هي الطريقة الملائمة في التحليل الديناميكي أما نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأكثر كفاءة في الدراسة في التحليل الساكن.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

وضعت الدول النامية حزمة من الإصلاحات وجملة من الخطط والسياسات في سبيل النهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية الخالقة للقيمة المضافة، كقطاعات الصناعة، الزراعة الخدمات والطاقات المتجددة وغيرها، وهذا لخلق تنويع في مصادر دخلها والخروج من دائرة الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، والذي عادة ما يكون النفط، الذي جعلهم دوما عرضة للصدمات الخارجية والعيش تحت وطأة المرض الهولندي، وكذا دعم وتيرة النمو الاقتصادي لديها، وبالرغم من ذلك إلا أنه لا يزال النشاط الاقتصادي لدى هذه الدول يتسم بالضعف والهشاشة، وبغية الخروج من دائرة الريع الاقتصادي والتخلص من هاجس التبعية للمحروقات يستدعي الأمر وضع برامج اقتصادية متكاملة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات نجاح سياسات التنويع في مصادر الدخل، المعتمدة أساسا حسب الخبراء على الرأس المال البشري لما له من قدرة على تعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير.

لذا سعت هذه الدراسة إلى البحث عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومصادر الدخل الأخرى في النمو الاقتصادي أو بعبارة أخرى البحث عن مدى نجاح أو فشل الدول النامية محل الدراسة في تحقيق التنويع في مصادر الدخل، حيث استهلت الدراسة بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالتنويع في مصادر الدخل مع ذكر مع ذكر أشكاله وأهدافه وكذا مبررات لجوء الدول إلى تطبيق مختلف سياسات التنويع في مصادر الدخل مع الإشارة إلى مختلف مؤشرات قياسه، ليتم بعدها التطرق إلى مختلف القيود والتحديات التي تحول دون تطبيق هذه السياسات مع ذكر محفزات تطبيقها.

ليتم بعدها توضيح اهتمام الدول بالتنويع في مصادر الدخل كسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام وذلك من خلال الاهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية والتنويع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مع عرض مختلف التجارب الدولية الناجحة في تطبيق مختلف سياسات التنويع في مصادر الدخل، كما تضمن هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي من تعرف، أهداف النماذج والنظريات ومؤشرات القياس وكذا العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل بالنمو الاقتصادي وذلك بالإشارة إلى الدراسات وأراء المفكرين التي تناولت الموضوع، وأخيرا تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع بحثنا، سوا باللغة العربية أو اللغات الأجنبية مع ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية.

أما الفصل الثاني فتضمن عرض لمفاهيم ترتبط بالدول النامية مع ذكر مختلف خصائصها خصوصا الاقتصادية منها والإشارة إلى مختلف القطاعات الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها هذه الدول لتعزيز النمو الاقتصادي لديها، بعدها تم الطرق إلى الإطار القياسي المتبع في إجراء الدراسة القياسية لتوضيح اثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي وهي مفاهيم مرتبطة بنماذج البانل، بعدها عرض دراسة تحليلية لمختلف متغيرات الدراسة، ليتم أخيرا إجراء دراسة قياسية بالاعتماد على نماذج البانل لتوضيح العلاقة أو اثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في 14 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2018.

نتائج واختبار الفرضيات

- بينت الدراسة وجود فوارق بين الدول محل الدراسة في كل مؤشرات الدراسة (مؤشر نمو الناتج المحلي، القيم المضافة لقطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات ومؤشر الإيرادات النفطية .....)، وهذا راجع إلى طبيعة اقتصاد كل دولة.
- في التحليل الساكن بينت الدراسة أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو النموذج الأكثر كفاءة مقارنة بالنماذج الأساسية الثلاث لبيانات البانل في دراسة العلاقة بين العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التنويع في مصادر الدخل.
- في التحليل الساكن بينت الدراسة وجود اثر ايجابي لمتغير الإيرادات النفطية على معدل النمو الاقتصادي لدول العينة، حيث أن الزيادة في الإيرادات النفطية بنسبة 01 بالمائة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة تتجاوز 0.17 بالمائة، وهذا يفسر بالدور الكبير للإيرادات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة لان معظمها دول نفطية.
- في التحليل الساكن هناك اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول العينة، حيث أن زيادة وفود الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 01 بالمائة يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.18 بالمائة ، يفسر هذا بالدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خصوصا في دول العينة التي تصنف معظمها ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- في التحليل الساكن بينت الدراسة أنه لا يوجد اي اثر من الناحية الإحصائية لمتغيرات القيم المضافة في قطاعات الخدمات الصناعة والزراعة على معدلات النمو الاقتصادي في دول

العينة، ويفسر هذا أن النسبة الكبيرة من هذه الدول لا تعتمد على القيم المضافة لهذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي..

- في التحليل الديناميكي بينت الدراسة أن طريقة PMG هي الطريقة الأنسب لدراسة الأثر الديناميكي لمجموعة المتغيرات التفسيرية على مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، **حيث أن في الأجل الطويل** توصلنا من خلال الدراسة أن كل من متغيرات القيمة المضافة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر لهم تأثير موجب ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة ، حيث أن الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 01 بالمائة يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل بنسبة 0.35 بالمائة وزيادة القيمة المضافة في قطاع الخدمات بنسبة 01 بالمائة يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل بنسبة 0.25 بالمائة وهذا ما يفسر الدول الذي يلعبه هذان المؤشران في دفع عجلة النمو الاقتصادي غير ان دول العينة لا تعتبر هاذين القطاعين من القطاعات المهمة في دفع النمو، وعند زيادة مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 01 بالمائة يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.10 بالمائة، أما متغير إجمالي تكوين رأس المال فقد كان له تأثير سلبي معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة حيث أن الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ب 01 بالمائة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو ب، 0.21 بالمائة أما متغيرات القيمة المضافة لقطاع الزراعة وإيرادات الموارد النفطية لم يكن لها أي اثر يذكر من الناحية الإحصائية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- **أما في الأجل القصير** بين الدراسة أن المتغير التفسيري المتمثل في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان له تأثير ايجابي معنوي على معدل نمو الناتج المحلي في دول العينة حيث أن الزيادة في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 01 بالمائة يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي ب 0.88 بالمائة.

التوصيات والاقتراحات:

- على الدول النامية محل الدراسة وضع آليات لتنشيط القطاعات الأساسية في الاقتصاد (القطاع الصناعي، الزراعي والخدمي)، وذلك بتوفير البنى التحتية الحديثة المرافقة للمدن الصناعية للتكفل بتحقيق تنويع في المنتجات الصناعية سواء كانت خفيفة متوسطة أو ثقيلة.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية للنهوض بالقطاع الفلاحي ، فمما لاشك فيه أن القطاع الفلاحي هو المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الأخرى، فهذه القاعات ترتبط بالقطاع الفلاحي بعلاقات تشابكية قوية وذلك بوضع خطط واستراتجيات مبنية على رؤى مستقبلية وعلى حسب إمكانيات كل دولة.
- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من اثر ايجابي في دعم النمو الاقتصادي وكذا الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة المحلية وإكسابها المهارات الحديثة.
- تحسين الأداء في القطاع الخدمي لما له من أهمية في تطوير القطاعات الأخرى وكذا دعم النمو الاقتصادي، وحبذا لو يفتح هذا القطاع للقطاع الخاص لتحسين مردوديته.
- على الدول النامية محل الدراسة تعديل تركيبة التجارة الخارجية لديها، وذلك بالانتقال من صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنعة والتوجه نحو السلع ذات القيمة المضافة العالية.
- تدعيم الآليات الداعمة لتنويع مصادر الطاقة في الدول النامية محل الدراسة وعدم الاعتماد بصفة كلية على النفط، وذلك بالتوجه أكثر نحو استغلال الطاقات المتجددة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

- الكتب:

1. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، 2012،
2. القرشي محمد الصالح، **علم إقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن 2010.
3. بخاري، عبلة عبد الحميد، **التخطيط والتنمية**، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 2005.
4. بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
5. عطا الله خالد، **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ، الجزائر نموذجا**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
6. توفيق النجفي: "**أساسيات علم الاقتصاد**"، جامعة الموصل، 2000.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا ، إداريا بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.
8. خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية 2001.
9. خليفة، محمد ناجي حسن، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة مصر 2001.
10. رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية**، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2014.
11. سفيان قمومية، **رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي**، النشر الجامعي الجديد الجزائر، 2017.
12. سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة مصر، 2000.
13. ضياء النازور، **أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامع الإسكندرية، 2019
14. عدنان داود العذاري، **الرياضيات والاقتصاد النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

15. علي مجيد الحمادي، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2010.

16. فاروق القاسم، **النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته**، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2009.

17. كاظم علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد** الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.

18. محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية** العربي للنشر والتوزيع القاهرة، 2014.

19. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010.

20. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي**، دار القاهرة، مصر، 2001.

21. محمد عبد العزيز عجيمة وعبد الرحمن يسرى محمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، 1999.

22. محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2003.

23. محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الثانية عمان الأردن، 2013.

24. ميشيل تواردو، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، 2009.

25. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي 2007.

- **الرسائل والأطروحات:**

26. إجري خيرة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2013-2014.

27. أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011** –، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة 2013.

28. أشرف علاء الدين محمد الياسين، **أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الأردن)**، جامعة أل البيت، 2018.

29. الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

30. بودربالة فايزة، **إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03.

31. بلقاسم نويصر، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية – دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011

32. تلمساني حنان، **أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الإقتصادي في الجزائر** أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017.

33. جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2017.

34. حاج بن زيدان ، **دراسة النمو الاقتصادي في ضل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا – دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2012-2013.

35. حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية 2002-2016** أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم ، 2018-2019.

36. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2012**، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016.

37. سلمي بوقطاية، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من دول MENA** ، رسالة دكتوراه، جامعة بشار، 2019.

38. صادق هادي، **دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**. جامعة سطيف، 2014.

39. عليوة علي، **تكييف أدوات السياسة المالية للدول النامية مع متطلبات التحرير المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة ورقلة 2021، ص 113.

40. عبد الصمد بوشنة، **دراسة اقتصادية قياسية لنسق العلاقة بين الإنفاق العام على رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017**، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021.

41. عماد الدين مصباح، **محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (1970-2004)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.

42. صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة الجزائر، 2006.

43. **عصماني** مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 01، 2014.

44. فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية**، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، الجزائر، ص 286.

45. قسول كمال، **أثر سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة ماليزيا** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2020-2021.

46. قليل زينب، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات البانل في الفترة 1980-2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016.

47. كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010.

48. مصعب عبد العالي ثامر حسين، **تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة 2003-2015**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية العراق، 2017.

49. مروة خضير سليمان، **التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2015.

50. مليكة غضبان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة دراسة حالة الجزائر الإمارات والسعودية خلال الفترة 2000-2019**، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي ميلة.

51. ملال شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016**، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021.

52. ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2014.

53. وماحنوس فاطمة، **مفهوم البلدان الأقل نمو في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2006،.

- **المقالات والمداخلات:**

54. أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018.

55. أحلام هواري وعلي سدي، **التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد بشار أوت 2019.

56. العيداني إلياس وبن دومة صفية، **أهم الخيارات الإستراتجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة**، مقال ضمن كتاب جماعي تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، من إصدارات المركز الديمقراطي العربي، أوت 2020.

57. أوضايفية حدة، **التنويع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر**، مقال في كتاب تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، من إصدارات المركز الديمقراطي العربي، أوت 2020.

58. أيت عكاش سمير ومعمري نارجس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لدعم الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند 30/29 نوفمبر 2016.

59. بغداد لنبن وعبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة في الملتقي الوطني حول واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، 05 ماي 2013.

60. بلقاسم العباس، نواف أبو شعالة، **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، الإصدار الثالث، أوت 2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، 2019، المعهد العربي للتخطيط.

61. بن ناصر أمال وبورصاص وداد، **أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي أزمة نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات – الاقتصاد النرويجي نموذجا –**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار جامعة 08 ماي 1945 26/25 أفريل، الجزائر.

62. بركات عماد الدين ومويسي وسام، **تجارب بعض الدول النفطية في مجال إستراتجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مقال منشور في كتاب الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية، إصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، أوت 2020.

63. بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، **الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، العدد 09، 2013.

64. بوزرب خير الدين وعريس عمار، **تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

65. حالوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، **الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور، جامعة بغداد ، العدد 24 2015.

66. حمزة عباس مكي، **التنويع الإقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج**، *مجلة الفري للعلوم الإقتصادية*، 2014.

67. حمادي خديجة ونوارة إيمان، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية في ظل تبني ممارسات حوكمة المؤسسات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

68. دحمان عبد الفتاح، **إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة اجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01 المركز الجامعي تامنغست، 2018.

69. دراجي لعفيفي وبن الشيخ توفيق، **تطور القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتجية التنوع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يومي 25 و 26 أفريل، 2017.

70. زوقاغ جمال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان وتحديات الجزائر نموذجا** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016.

71. **سالم** عبد الحسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34، 2017.

72. طالم صالح، "**النشاط المقاولاتي آلية إستراتجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة**" مقال منشور في كتاب جماعي دولي محكم تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية – برلين ألمانيا.

73. عوي عائشة وكروش محمد أمين، **دور آلية الخوصصة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية ضمن بيئة الأعمال الراهنة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند 30/29 نوفمبر 2016.

74. عميرة أمين، **التجارب الحديثة لإستراتجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، العدد 01، أفريل 2018.

75. عبد الكريم حمد زبير وسعاد قاسم هاشم الموسوي، **الأهمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في العراق تجارب دولية مختارة (النرويج والشيلي)**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة بغداد، 2020.

76. علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا**، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد 03، المجلد 23، 2015.

77. عبد الحفيظ الصاوي، **قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**، مجلة الوعي الإسلامي العدد 451 السنة 03، الشهر 05، الكويت.

78. **عبد** الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي** المعهد العربي للتخطيط –دراسات تنموية – ، العدد 73، 2021.

79. عمران حميد وعدوكة لخضر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية** مقال ضمن كتاب تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين المانيا، أوت 2020.

80. عابد العبدلي بن عابد. "**محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد: 16 2010.

81. فريدة كافي، **الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجا**، المجلة العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 74-75، لبنان، 2016.

82. قعيد لطيفة وقويدر كمال، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر 03/02 نوفمبر 2016.

83. قشاء إسماعيل وشقراني محمد، **الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية تجارب دولية رائدة**، مقال منشور في مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 04، العدد 06، جوان 2019، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة.

84. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص 205.

85. مرزوق عاطف لافي، و حمزة عباس علي، **التنويع الإقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، *مجلة العزي*،2014.

86. ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2014.

87. مجدوب خيرة، **استخدام منهجية تحليل مصفوفة الإنتاج والتجارة الخارجية لبناء اقتصاديات عربية أكثر تنوعا، الاقتصاد العماني نموذجا**، مقالة ضمن كتاب جماعي تحت عنوان الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدار المركز الديمقراطي العربي، أوت 2020.

88. محمد بوطلاعة ونعيمة بن ديش، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل تداعيات أزمة النفط، إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة بشار 2018.

89. مسعودي محمد، **إستراتجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة** مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.

90. محمد حسين الجبوري وآخرون، **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 10، الجامعة المستنصرية العراق.

91. موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 2016.

92. محمد سعد عميرة، **اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 23، الإمارات العربية المتحدة 2002.

93. محمد مسعودي، **إستراتجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج ناجحة** مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 07 (2018) ص 236-237

94. هواري أحلام، **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة.

95. يوسف بعيطيش، **تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة**، مقال منشور ضمن مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019 ص 682.

- التقارير:

96. تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الإقتصادات العربية** المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث 2018.

97. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا (الأسكوا)، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط**، الأمم المتحدة نيويورك، 2001 .

98. علي محمد الخوري، **الاقتصاد العالمي الجديد، مابين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، دراسة على أهمية إنتاج وإدارة المعرفة والاستثمار في التكنولوجيات المتطورة لبناء مقومات اقتصادية جديدة تستهدف التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطن العربي**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الجزء الأول، 2020.

99. تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، قطاع شؤون السياسات الإقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

100. محمد أمين عزاوي وإحسان الفليع، **التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي**، تقرير حول التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، دائرة النشر سيسرك، 2016.

101. تقرير تعزيز التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الإقتصاديات العربية**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2018.

102. التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والسبعون، الكويت، ماي 2008، السنة السابعة.

103. التحول الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الوفاء بوعد الرخاء المشترك إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، ماي 2011.

104. العباس بلقاسم، **القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي**، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت رقم 45 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011 .

105. خطة التنمية الوطنية 2010-2014، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد جمهورية العراق 2009.

106. محمد أمين لزعر، **الدول العربة وتنويع الصادرات**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد المائة والخامس والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط ، 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

BOOKS.

107. Berthélemy, J. C, **comerce international et divers**, *revue d'économie politique* 2005, *vol 115*.

108. Pshraf mishrif et yousuf al balushi, **economic diversification in the gulf region**, the political economy of the middle east, volume 01. 2018Giang Dang, Low Sui Pheng, **Infrastructure Investments in Developing Economics, The case of Vitnam**, springer publishing, New York, USA, 2015.

Cristopher pass, Breujan Lowes et Leslie Davies, **Dictionary of economics**, Academia, Beirut lebanaon, 1995.

109. Joseph F. Hair, Jr & Others, **Multivariate Data Analysis**, 8 th Edition , Annabel Ainscow , Cengage Learning , EMEA, Cheriton House , North Way , United Kingdom, 2018.

110. Damodar gujarati, **economietrics by example** , 1st ed , London, Palgrave Macmillan, 2011.

111. Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, **Microeconometrics**, Palgrave Macmillan Publishers Ltd, New York, 2012.

112. Régis Bourbonnais, "**Economitrie Cours et exercise corrigés**", 9é edition Dunod, Paris ,2015.

113. Neal, Timothy. "**Panel cointegration analysis with xtpedroni**." The Stata Journal, Vol :14, N :.3, 2014.

114. Chaiboonsri, Chukiat, & al, "**A panel cointegration analysis: An application to international tourism demand of Thailand**," Annals of the University of Petrosani Economics, V: 10, N: 3, 2010.

115. Baltagi, Badi H, "**Forecasting with panel data**", Journal of forecasting, Vol: 27, N: 2, 2008.

116. Roodman, David, "**How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata**." The stata journal, Vol: 9, N: 1, 2009.

117. Kiviet, Jan F, "**On bias, inconsistency, and efficiency of various estimators in dynamic panel data models**." Journal of econometrics, Vol: 68, N: 1, 1995.

118. Jalil, Abdul, Amina Qureshi, and Mete Feridun, "**Is corruption good or bad for FDI? Empirical evidence from Asia, Africa and Latin America**," Panoeconomicus, Vol: 63. N: 3, 2016.

119. -Régis Bourbonnais, "Economitrie Cours et exercise corrigés", 9é edition Dunod, Paris ,2015.

120. Régis Bémichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIX éme et XX éme siécles** , 02 éme édition Macheting, paris,1990.

121. Todaro et Smith,**Economic Development**, Addison Wesley, 08 éme édition, 2003.

122. Alexandre Nshe Mbo Mokime, **croissance économique, une perspective africaine**, editeur l'hormattan, paris.

123. Jean- Luc Gaffard, **la croissance économique**, Armand colin, Paris, 2011.

124. Bernard Bernier et Yves Simon , Initiation à la macroéconomie, Dunod, 9 eme édition, paris, 2007.

125. John Twidell and Tony Weir, **Renewable Energy Resources**, Taylor et Francis Group Publication, USA, 2006.

THESES

126. Bendahmane Mohammed El amine, **politique monétaires et croissance économique dans les pays du Maghreb**, these en vue de l'obtention du Doctorat en sciences Economiques, Université Abou Bekr Belkaid , Telmcen, 2015-2016.

CONFERENCES ET REPORTS.

127. Christhophe Hurlin et Valerie Mignon, « **Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel** »,Université d'Orléans, Janvier 2005.

128. Barbieri, Laura. "**Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview**." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1 ,N: 2,2009.

129. Arellano, Manuel. **Panel data econometrics**, Oxford university press, Oxford, New York 2003.

130. Campos, Nauro F &Yuko Kinoshita;"**Foreign direct investment and structural reforms**: Evidence from Eastern Europe and Latin America;" William Davidson Institute Working Paper Number 906, 2008.

131. Samargandi, Nahla, Jan Fidrmuc, Sugata Ghosh, "**Is the relationship between financial development and economic growth monotonic? Evidence from a sample of middle-income countries**", the 75th International Atlantic Economic Conference, the University of Vienna, World development 68, 2015.

132. Alam, Md Mahmudul, Md Wahid Murad, "**The impacts of economic growth, trade openness and technological progress on renewable energy use in organization for economic co-operation and development countries**", Renewable Energy, N : 145, 2020.

133. da Silva, Patrícia Pereira, Pedro André Cerqueira, Wojolomi Ogbe. "**Determinants of renewable energy growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from panel ARDL**", Energy 156, 2018.

134. William Green, "**Econometric Analysis**", 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007.

135. Abdulla al Amori , **why is Economic Diversification important in the UAE**, language centre, UK, 2013.

136. Le yin Z HANG, UNFCC, **workshop on economic Diversification**, TEHERAN, Republic of Iran, 2003.

137. Peter Berezin, Ali salehizadeh and elcior Santana , **the challenge of diversification in the Caribbean**, November 2002, IMF WORKING PAPER?.

138. Herzer, Dierk, and Nowak – Lehmam, **Export diversification, externalities and growth**: Evidence for chile, 2016.

139. Paulo, Francisco Miguel, **Diversification of the Angolan Exports. Challenges and Benefits** universidade catolica portuguesa Lisbon, 2013.

140. **Diversification économique en Afrique Centrale** : état des lieux et enseignements, banque de France rapport zone franc, 2007.

141. Todaro Michail.p, **economic development in the third word**, longman, Now york and london, 1989.

WEB SITE

142. http//www.univ-chelef.dz/eds/wp-contect/uploods/2016/06

143. www.memoireonline.com

144. www.qanon302.net/articles

145. http://www.worldbank.org/

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: PGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/29/21 Time: 20:04
Sample: 1990 2018
Periods included: 29
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 406

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.932562	5.732514	0.162679	0.8709
INV	0.185296	0.072289	2.563265	0.0107
CF	0.006701	0.031259	0.214378	0.8304
PR	0.178888	0.051738	3.457541	0.0006
VAA	0.363567	0.112526	3.230957	0.0013
VAI	-0.065244	0.067573	-0.965531	0.3349
VAS	-0.019421	0.062679	-0.309840	0.7569

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	3.239295	R-squared	0.181380
Mean dependent var	3.584736	Adjusted R-squared	0.141085
S.D. dependent var	3.584635	S.E. of regression	3.322155
Akaike info criterion	5.287111	Sum squared resid	4260.172
Schwarz criterion	5.484468	Log likelihood	-1053.283
Hannan-Quinn criter.	5.365221	F-statistic	4.501334
Durbin-Watson stat	1.684510	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (2): نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: PGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/29/21 Time: 20:04
Sample: 1990 2018
Periods included: 29
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 406
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.601167	4.199075	1.095757	0.2738
INV	0.231962	0.067842	3.419128	0.0007
CF	0.016989	0.027598	0.615593	0.5385
PR	0.071992	0.030974	2.324230	0.0206
VAA	0.117293	0.053226	2.203677	0.0281
VAI	-0.060138	0.045536	-1.320645	0.1874
VAS	-0.034616	0.050528	-0.685078	0.4937

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.695520	0.0420
Idiosyncratic random	3.322155	0.9580

Weighted Statistics

Root MSE	3.350994	R-squared	0.073066
Mean dependent var	2.378700	Adjusted R-squared	0.059128
S.D. dependent var	3.484856	S.E. of regression	3.380260
Sum squared resid	4559.038	F-statistic	5.241925
Durbin-Watson stat	1.615608	Prob(F-statistic)	0.000033

الملحق رقم (3): نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: PGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/29/21 Time: 20:03
Sample: 1990 2018
Periods included: 29
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 406

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	0.250117	0.067090	3.728074	0.0002
CF	0.023559	0.025518	0.923240	0.3564
PR	0.049049	0.023897	2.052544	0.0408
VAA	0.137704	0.025293	5.444422	0.0000
VAI	-0.016794	0.018524	-0.906630	0.3651
VAS	0.023550	0.011277	2.088243	0.0374

Root MSE	3.415044	R-squared	0.090142
Mean dependent var	3.584736	Adjusted R-squared	0.078769
S.D. dependent var	3.584635	S.E. of regression	3.440561
Akaike info criterion	5.323814	Sum squared resid	4734.984
Schwarz criterion	5.383021	Log likelihood	-1074.734
Hannan-Quinn criter.	5.347247	Durbin-Watson stat	1.573690

الملحق رقم (4): اختبارات المفاضلة

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: STMDL1
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	20.079308	6	0.0027

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
INV	0.185296	0.231962	0.000623	0.0616
CF	0.006701	0.016989	0.000215	0.4834
PR	0.178888	0.071992	0.001717	0.0099
VAA	0.363567	0.117293	0.009829	0.0130
VAI	-0.065244	-0.060138	0.002493	0.9185
VAS	-0.019421	-0.034616	0.001376	0.6820

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.515863 (0.1127)	21.90648 (0.0000)	24.42234 (0.0000)
Honda	1.586147 (0.0564)	4.680436 (0.0000)	4.431143 (0.0000)
King-Wu	1.586147 (0.0564)	4.680436 (0.0000)	3.946301 (0.0000)
Standardized Honda	2.819783 (0.0024)	4.875241 (0.0000)	0.389088 (0.3486)
Standardized King-Wu	2.819783 (0.0024)	4.875241 (0.0000)	0.210434 (0.4167)
Gourieroux, et al.	--	--	24.42234 (0.0000)

الملحق رقم (5): اختبارات استقلالية المقاطع

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: STMDL1
Periods included: 29
Cross-sections included: 14
Total panel observations: 406
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	114.5611	91	0.0481
Pesaran scaled LM	1.746467		0.0807
Bias-corrected scaled LM	1.496467		0.1345
Pesaran CD	2.818996		0.0048

الملحق رقم (6): اختبارات التكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: PGDP PR VAA VAI VAS CF INV
Date: 12/29/21 Time: 20:10
Sample: 1990 2018
Included observations: 406
Cross-sections included: 14
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-2.582674	0.9951	-3.905532	1.0000
Panel rho-Statistic	1.634389	0.9489	2.116958	0.9829
Panel PP-Statistic	-10.12942	0.0000	-10.78052	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.546395	0.0002	-4.193500	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.463172	0.9931
Group PP-Statistic	-15.61869	0.0000
Group ADF-Statistic	-2.420207	0.0078

Kao Residual Cointegration Test
Series: PGDP PR VAA VAI VAS CF INV
Date: 12/29/21 Time: 20:11
Sample: 1990 2018
Included observations: 406
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-7.776636	0.0000
Residual variance	16.90588	
HAC variance	7.155333	

الملحق رقم (7): اختبار درجة التأخير المثلى

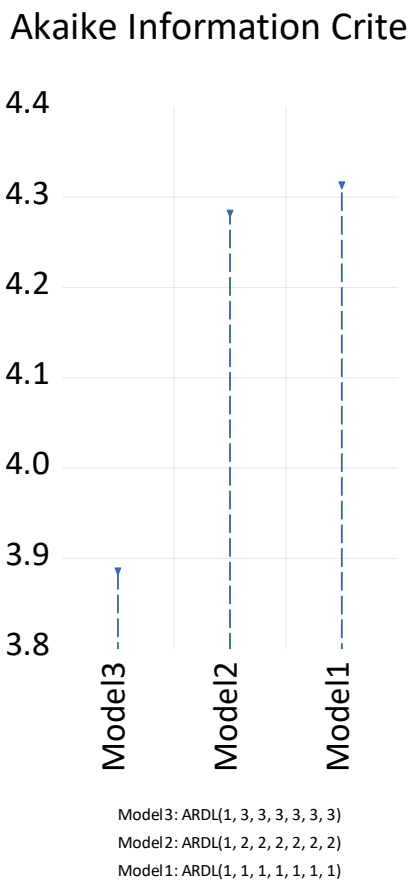

الملحق رقم (8): التقدير بطريقة pmg

```
. xtpmg d.PGDP d.INV d2.INV d3.INV d.VAI d2.VAI d3.VAI d.VAS d2.VAS d3.VAS d.VAA d2.VAA d3.VAA d.P
> R d2.PR d3.PR d.CF d2.CF d3.CF , lr(l.PGDP l.INV l.VAI l.VAS l.VAA  l.PR l.CF ) replace pmg

Iteration 0:   log likelihood = -438.29865  (not concave)
Iteration 1:   log likelihood = -431.24676  (not concave)
Iteration 2:   log likelihood = -427.11638  (not concave)
Iteration 3:   log likelihood = -425.06084
Iteration 4:   log likelihood = -422.08433
Iteration 5:   log likelihood = -421.32146
Iteration 6:   log likelihood = -421.24808
Iteration 7:   log likelihood = -421.24788
Iteration 8:   log likelihood = -421.24788

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): code                        Number of obs      =       364
Time Variable (t): t                            Number of groups   =        14
                                                Obs per group: min =        26
                                                               avg =      26.0
                                                               max =        26

                                                Log Likelihood     = -421.2479
```

D.PGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
INV						
L1.	.2053394	.0536301	3.83	0.000	.1002263	.3104525
VAI						
L1.	.3470401	.0466878	7.43	0.000	.2555338	.4385464
VAS						
L1.	.2532471	.0449927	5.63	0.000	.1650631	.3414312
VAA						
L1.	.0138688	.0729506	0.19	0.849	-.1291118	.1568494
PR						
L1.	-.0889364	.0590422	-1.51	0.132	-.204657	.0267841
CF						
L1.	-.1043675	.0183898	-5.68	0.000	-.140411	-.0683241
SR						
__ec	-.89156	.1873763	-4.76	0.000	-1.258811	-.5243092
INV						
D1.	.8798627	.436931	2.01	0.044	.0234936	1.736232
D2.	.4562744	.6057548	0.75	0.451	-.7309832	1.643532
D3.	-.2874937	.2913706	-0.99	0.324	-.8585696	.2835822
VAI						
D1.	-1.079555	1.208084	-0.89	0.372	-3.447357	1.288247
D2.	.0299244	.9795575	0.03	0.976	-1.889973	1.949822
D3.	-.0146504	.5211833	-0.03	0.978	-1.036151	1.00685
VAS						
D1.	-1.831391	1.169434	-1.57	0.117	-4.12344	.460657
D2.	.3656089	.8492853	0.43	0.667	-1.29896	2.030177
D3.	-.1526716	.4047452	-0.38	0.706	-.9459577	.6406144
VAA						
D1.	-.917551	1.153612	-0.80	0.426	-3.178588	1.343486
D2.	-.5248091	1.71607	-0.31	0.760	-3.888245	2.838627
D3.	-.2967077	1.547306	-0.19	0.848	-3.329372	2.735957
PR						
D1.	-9.753381	26.78494	-0.36	0.716	-62.25089	42.74413
D2.	-22.14711	16.21678	-1.37	0.172	-53.93141	9.637186
D3.	-3.041503	2.089256	-1.46	0.145	-7.13637	1.053363
CF						
D1.	.4901199	.3785956	1.29	0.195	-.2519138	1.232154
D2.	.1112296	.4152706	0.27	0.789	-.7026859	.9251451
D3.	.0510081	.1352297	0.38	0.706	-.2140372	.3160533
_cons	-16.58423	3.009227	-5.51	0.000	-22.48221	-10.68625

الملحق رقم (9): التقدير بطريقة mg

```
. xtpmg d.PGDP d.INV d2.INV d3.INV d.VAI d2.VAI d3.VAI d.VAS d2.VAS d3.VAS d.VAA d2.VAA d3.VAA d.P
> R d2.PR d3.PR d.CF d2.CF d3.CF , lr(l.PGDP l.INV l.VAI l.VAS l.VAA  l.PR l.CF ) replace mg
```

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.PGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
INV						
L1.	22.3536	22.81486	0.98	0.327	-22.36271	67.06991
VAI						
L1.	-256.0382	257.7401	-0.99	0.321	-761.1994	249.1231
VAS						
L1.	67.17488	66.07093	1.02	0.309	-62.32176	196.6715
VAA						
L1.	378.2619	370.612	1.02	0.307	-348.1243	1104.648
PR						
L1.	89518.61	89550.03	1.00	0.317	-85996.22	265033.4
CF						
L1.	123.438	122.2339	1.01	0.313	-116.1361	363.0121
SR						
__ec	-2.603971	1.653739	-1.57	0.115	-5.845241	.6372981
INV						
D1.	11.56629	5.97219	1.94	0.053	-.1389822	23.27157
D2.	-11.90408	4.986531	-2.39	0.017	-21.67751	-2.130662
D3.	2.952316	1.092072	2.70	0.007	.811895	5.092738
VAI						
D1.	5.750771	7.590368	0.76	0.449	-9.126076	20.62762
D2.	-4.240644	8.03615	-0.53	0.598	-19.99121	11.50992
D3.	2.185359	3.517829	0.62	0.534	-4.709459	9.080177
VAS						
D1.	4.071268	7.515555	0.54	0.588	-10.65895	18.80148
D2.	-2.551481	8.24686	-0.31	0.757	-18.71503	13.61207
D3.	.9227947	3.49644	0.26	0.792	-5.930102	7.775691
VAA						
D1.	1.280376	7.328275	0.17	0.861	-13.08278	15.64353
D2.	13.26616	11.53168	1.15	0.250	-9.335511	35.86783
D3.	-3.111322	4.323879	-0.72	0.472	-11.58597	5.363325
PR						
D1.	10.03036	44.94626	0.22	0.823	-78.06269	98.1234
D2.	-128.039	82.76687	-1.55	0.122	-290.2591	34.1811
D3.	27.02091	18.36403	1.47	0.141	-8.97193	63.01375
CF						
D1.	4.663863	7.802855	0.60	0.550	-10.62945	19.95718
D2.	-4.086435	7.32539	-0.56	0.577	-18.44394	10.27107
D3.	.4112549	1.305373	0.32	0.753	-2.147229	2.969739
_cons	-480.7858	319.5353	-1.50	0.132	-1107.063	145.4918

الملحق رقم 10: مقدرات الأجل القصير وفق طريقة PMG لكل دولة من دول العينة

ARG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.096943	0.014592	-6.643402	0.0069
D(INV)	-0.264128	0.120326	-2.195103	0.1157
D(INV(-1))	0.350681	0.094700	3.703055	0.0342
D(INV(-2))	-0.571342	0.112482	-5.079409	0.0147
D(CF)	2.838156	0.104282	27.21603	0.0001
D(CF(-1))	-3.615482	0.215064	-16.81116	0.0005
D(CF(-2))	0.105798	0.192932	0.548370	0.6216
D(PR)	2.091621	1.105397	1.892191	0.1548
D(PR(-1))	-3.355035	1.612778	-2.080283	0.1290
D(PR(-2))	3.531945	0.708609	4.984337	0.0155
D(VAA)	-2.698054	0.996129	-2.708539	0.0733
D(VAA(-1))	-0.339739	0.447305	-0.759524	0.5028
D(VAA(-2))	-0.306449	0.218482	-1.402627	0.2553
D(VAI)	-0.522459	0.195958	-2.666182	0.0759
D(VAI(-1))	0.668361	0.607562	1.100070	0.3517
D(VAI(-2))	-1.164302	0.086327	-13.48713	0.0009
D(VAS)	-0.018278	0.121531	-0.150399	0.8900
D(VAS(-1))	-1.080501	0.128012	-8.440620	0.0035
D(VAS(-2))	0.457531	0.098331	4.652957	0.0187
C	-2.546669	5.437799	-0.468327	0.6715

BRA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.178503	0.020122	-58.56927	0.0000
D(INV)	-0.428133	0.050686	-8.446809	0.0035
D(INV(-1))	-0.562439	0.088149	-6.380533	0.0078
D(INV(-2))	-1.327276	0.044093	-30.10197	0.0001
D(CF)	1.905439	0.033131	57.51146	0.0000
D(CF(-1))	0.896293	0.098145	9.132326	0.0028
D(CF(-2))	0.331946	0.042345	7.839052	0.0043
D(PR)	1.147998	0.189301	6.064401	0.0090
D(PR(-1))	0.328507	0.349389	0.940233	0.4165
D(PR(-2))	-0.197531	0.191139	-1.033444	0.3774
D(VAA)	-1.854594	0.329324	-5.631517	0.0111
D(VAA(-1))	-0.129613	0.243809	-0.531617	0.6318
D(VAA(-2))	-1.569313	0.164943	-9.514291	0.0025
D(VAI)	-0.148886	0.256135	-0.581280	0.6018
D(VAI(-1))	-1.217783	0.247675	-4.916867	0.0161
D(VAI(-2))	0.605460	0.151798	3.988585	0.0282
D(VAS)	-0.505421	0.244395	-2.068052	0.1305
D(VAS(-1))	-0.381046	0.156951	-2.427799	0.0935
D(VAS(-2))	0.207835	0.114823	1.810055	0.1680
C	-21.61710	23.58296	-0.916640	0.4269

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.568459	0.029158	-19.49599	0.0003
D(INV)	0.225997	0.009327	24.23043	0.0002
D(INV(-1))	0.242168	0.015558	15.56511	0.0006
D(INV(-2))	-0.399169	0.006910	-57.76484	0.0000
D(CF)	-0.120672	0.006838	-17.64772	0.0004
D(CF(-1))	-0.011549	0.003273	-3.528917	0.0387
D(CF(-2))	-0.191016	0.007214	-26.47782	0.0001
D(PR)	-0.408884	0.121621	-3.361960	0.0437
D(PR(-1))	1.208266	0.076087	15.88003	0.0005
D(PR(-2))	-0.256124	0.046219	-5.541559	0.0116
D(VAA)	0.689637	25.42277	0.027127	0.9801
D(VAA(-1))	21.39954	36.29397	0.589617	0.5969
D(VAA(-2))	-16.32762	18.89182	-0.864269	0.4510
D(VAI)	0.863998	0.945932	0.913382	0.4284
D(VAI(-1))	2.566300	0.639953	4.010137	0.0278
D(VAI(-2))	-0.571405	0.353786	-1.615114	0.2047
D(VAS)	0.411155	1.706064	0.240996	0.8251
D(VAS(-1))	3.260277	0.778244	4.189273	0.0248
D(VAS(-2))	-0.358367	0.381941	-0.938279	0.4173
C	-15.40560	27.38358	-0.562585	0.6130

DZA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.374444	0.027790	-49.45743	0.0000
D(INV)	1.087050	0.355266	3.059820	0.0550
D(INV(-1))	-0.670615	0.271777	-2.467517	0.0903
D(INV(-2))	2.132341	0.416640	5.117951	0.0144
D(CF)	-0.300214	0.040897	-7.340816	0.0052
D(CF(-1))	0.238123	0.028399	8.384798	0.0036
D(CF(-2))	-0.034829	0.023532	-1.480053	0.2354
D(PR)	0.207392	0.034991	5.926990	0.0096
D(PR(-1))	0.113450	0.031506	3.600914	0.0367
D(PR(-2))	0.092659	0.020282	4.568537	0.0197
D(VAA)	1.402328	0.560399	2.502373	0.0875
D(VAA(-1))	2.952634	0.823977	3.583392	0.0372
D(VAA(-2))	2.685618	0.664041	4.044354	0.0272
D(VAI)	-1.475451	0.139672	-10.56368	0.0018
D(VAI(-1))	0.936342	0.156375	5.987799	0.0093
D(VAI(-2))	-1.094713	0.182101	-6.011564	0.0092
D(VAS)	-1.538830	0.165004	-9.326003	0.0026
D(VAS(-1))	0.621894	0.104807	5.933731	0.0096
D(VAS(-2))	-2.661137	0.344045	-7.734858	0.0045
C	-25.15666	47.32697	-0.531550	0.6319

EGY

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.040375	0.001410	-28.63411	0.0001
D(INV)	0.927511	0.007518	123.3671	0.0000
D(INV(-1))	0.191774	0.003915	48.98972	0.0000
D(INV(-2))	0.151288	0.004374	34.58432	0.0001
D(CF)	0.279758	0.004617	60.59306	0.0000
D(CF(-1))	0.444509	0.004357	102.0226	0.0000
D(CF(-2))	0.025557	0.002234	11.43973	0.0014
D(PR)	-0.206544	0.003445	-59.95214	0.0000
D(PR(-1))	-0.935462	0.006287	-148.8012	0.0000
D(PR(-2))	-0.679500	0.006643	-102.2805	0.0000
D(VAA)	-1.768242	0.095836	-18.45074	0.0003
D(VAA(-1))	1.130072	0.051617	21.89350	0.0002
D(VAA(-2))	0.710383	0.057080	12.44529	0.0011
D(VAI)	0.246679	0.012642	19.51201	0.0003
D(VAI(-1))	1.093248	0.013666	79.99674	0.0000
D(VAI(-2))	0.156075	0.005251	29.72433	0.0001
D(VAS)	-0.276784	0.006480	-42.71616	0.0000
D(VAS(-1))	0.099272	0.004914	20.20083	0.0003
D(VAS(-2))	0.117810	0.005716	20.61024	0.0002
C	-1.218333	0.410833	-2.965517	0.0593

IRN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.587550	0.078169	-7.516370	0.0049
D(INV)	3.432520	0.922008	3.722873	0.0337
D(INV(-1))	2.353091	0.737774	3.189449	0.0497
D(INV(-2))	-1.868001	1.712062	-1.091083	0.3550
D(CF)	-0.624774	0.089996	-6.942251	0.0061
D(CF(-1))	-1.112736	0.047091	-23.62950	0.0002
D(CF(-2))	1.318977	0.106288	12.40944	0.0011
D(PR)	0.505537	0.015465	32.68943	0.0001
D(PR(-1))	0.009706	0.010423	0.931191	0.4204
D(PR(-2))	-0.023476	0.009078	-2.586095	0.0813
D(VAA)	-6.635454	1.542676	-4.301263	0.0231
D(VAA(-1))	-0.995985	1.026785	-0.970004	0.4036
D(VAA(-2))	4.324057	1.042535	4.147636	0.0255
D(VAI)	-5.145546	0.600968	-8.562090	0.0033
D(VAI(-1))	1.609882	0.555290	2.899173	0.0625
D(VAI(-2))	2.194449	0.412219	5.323506	0.0130
D(VAS)	-5.082126	0.924043	-5.499881	0.0118
D(VAS(-1))	2.812935	0.769911	3.653584	0.0354
D(VAS(-2))	0.509424	1.041444	0.489151	0.6583
C	-12.19211	41.25230	-0.295550	0.7868

JOR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.928973	0.022403	-41.46567	0.0000
D(INV)	-0.005157	0.006053	-0.852006	0.4568
D(INV(-1))	-0.109693	0.004119	-26.63278	0.0001
D(INV(-2))	0.094774	0.003526	26.87891	0.0001
D(CF)	0.344739	0.005091	67.71486	0.0000
D(CF(-1))	0.049736	0.008636	5.759046	0.0104
D(CF(-2))	0.104762	0.004027	26.01269	0.0001
D(PR)	-441.6968	23496.81	-0.018798	0.9862
D(PR(-1))	144.2843	7234.877	0.019943	0.9853
D(PR(-2))	-18.59331	3008.811	-0.006180	0.9955
D(VAA)	-3.688964	0.557374	-6.618478	0.0070
D(VAA(-1))	2.039767	0.995254	2.049494	0.1328
D(VAA(-2))	-2.325576	0.266157	-8.737616	0.0032
D(VAI)	0.632474	0.024373	25.95024	0.0001
D(VAI(-1))	0.422504	0.039266	10.76008	0.0017
D(VAI(-2))	-0.058566	0.039112	-1.497394	0.2312
D(VAS)	0.116068	0.032912	3.526587	0.0387
D(VAS(-1))	0.392787	0.049724	7.899266	0.0042
D(VAS(-2))	-0.427669	0.076563	-5.585826	0.0113
C	-17.23229	15.46575	-1.114222	0.3464

MAR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-2.816930	0.034246	-82.25505	0.0000
D(INV)	-0.008687	0.022089	-0.393266	0.7204
D(INV(-1))	0.348787	0.022654	15.39595	0.0006
D(INV(-2))	0.252114	0.012056	20.91223	0.0002
D(CF)	1.441933	0.034686	41.57132	0.0000
D(CF(-1))	1.353876	0.024407	55.47120	0.0000
D(CF(-2))	0.711512	0.024071	29.55904	0.0001
D(PR)	-52.24298	712.0833	-0.073366	0.9461
D(PR(-1))	254.7048	667.4741	0.381595	0.7282
D(PR(-2))	-23.49540	692.8825	-0.033910	0.9751
D(VAA)	3.232185	0.082645	39.10937	0.0000
D(VAA(-1))	1.477490	0.091306	16.18169	0.0005
D(VAA(-2))	1.090962	0.066848	16.31993	0.0005
D(VAI)	1.957498	0.106208	18.43076	0.0003
D(VAI(-1))	-0.622983	0.075485	-8.253057	0.0037
D(VAI(-2))	1.975130	0.123930	15.93751	0.0005
D(VAS)	1.393791	0.098680	14.12429	0.0008
D(VAS(-1))	-2.966016	0.140460	-21.11652	0.0002
D(VAS(-2))	0.953820	0.124710	7.648323	0.0046
C	-43.47375	113.6311	-0.382587	0.7275

MEX

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.251307	0.044583	-28.06661	0.0001
D(INV)	1.250692	0.233463	5.357128	0.0127
D(INV(-1))	0.361694	0.308977	1.170617	0.3263
D(INV(-2))	0.268907	0.338690	0.793961	0.4852
D(CF)	1.364457	0.117632	11.59933	0.0014
D(CF(-1))	0.433834	0.121700	3.564792	0.0377
D(CF(-2))	-0.222905	0.039823	-5.597356	0.0113
D(PR)	1.381457	0.165835	8.330291	0.0036
D(PR(-1))	0.703098	0.125676	5.594530	0.0113
D(PR(-2))	0.435601	0.129785	3.356339	0.0439
D(VAA)	-2.359513	2.115739	-1.115219	0.3460
D(VAA(-1))	-5.405391	1.622738	-3.331032	0.0447
D(VAA(-2))	1.893671	1.433975	1.320574	0.2783
D(VAI)	-1.619847	0.241690	-6.702174	0.0068
D(VAI(-1))	-2.185111	0.214624	-10.18110	0.0020
D(VAI(-2))	-0.380450	0.587052	-0.648069	0.5631
D(VAS)	-3.433839	0.370454	-9.269266	0.0027
D(VAS(-1))	-3.235669	0.594306	-5.444448	0.0122
D(VAS(-2))	-0.329635	0.916637	-0.359614	0.7430
C	-27.69587	45.89328	-0.603484	0.5888

MYS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.277435	0.011930	-23.25612	0.0002
D(INV)	0.646853	0.041395	15.62628	0.0006
D(INV(-1))	-0.230273	0.030697	-7.501392	0.0049
D(INV(-2))	-0.090968	0.022074	-4.121003	0.0259
D(CF)	0.455449	0.015938	28.57576	0.0001
D(CF(-1))	-0.201631	0.016642	-12.11548	0.0012
D(CF(-2))	-0.097656	0.015416	-6.334679	0.0080
D(PR)	-0.138982	0.168646	-0.824102	0.4703
D(PR(-1))	0.211772	0.160219	1.321768	0.2780
D(PR(-2))	-0.602816	0.057576	-10.46991	0.0019
D(VAA)	-1.517251	0.308241	-4.922295	0.0161
D(VAA(-1))	0.692184	0.483728	1.430937	0.2478
D(VAA(-2))	-1.551101	0.086007	-18.03451	0.0004
D(VAI)	0.429377	0.077670	5.528244	0.0117
D(VAI(-1))	-0.036939	0.161052	-0.229362	0.8333
D(VAI(-2))	-1.333159	0.136771	-9.747357	0.0023
D(VAS)	-0.881614	0.141863	-6.214539	0.0084
D(VAS(-1))	1.167013	0.190381	6.129885	0.0087
D(VAS(-2))	-1.475029	0.107840	-13.67799	0.0008
C	-5.864260	5.143368	-1.140160	0.3370

NGA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.611152	0.042411	-14.41032	0.0007
D(INV)	3.251681	2.623944	1.239234	0.3034
D(INV(-1))	-1.462387	0.860494	-1.699474	0.1878
D(INV(-2))	-2.436207	0.386319	-6.306209	0.0081
D(CF)	-0.552348	0.103340	-5.344978	0.0128
D(CF(-1))	-0.282577	0.113833	-2.482389	0.0891
D(CF(-2))	-0.802720	0.106810	-7.515395	0.0049
D(PR)	0.127503	0.049837	2.558365	0.0833
D(PR(-1))	-0.361908	0.162365	-2.228975	0.1121
D(PR(-2))	1.507713	0.144478	10.43560	0.0019
D(VAA)	0.403138	3.620961	0.111334	0.9184
D(VAA(-1))	0.318992	5.122783	0.062269	0.9543
D(VAA(-2))	-3.699694	5.407901	-0.684127	0.5430
D(VAI)	0.753697	3.593326	0.209749	0.8473
D(VAI(-1))	0.857952	5.432728	0.157923	0.8845
D(VAI(-2))	-5.210568	5.510073	-0.945644	0.4141
D(VAS)	0.775199	3.658638	0.211882	0.8458
D(VAS(-1))	-0.042067	4.566382	-0.009212	0.9932
D(VAS(-2))	-3.388116	4.969961	-0.681719	0.5443
C	-10.03580	17.98313	-0.558067	0.6157

PAK

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.046493	0.064862	-16.13406	0.0005
D(INV)	2.319592	0.460030	5.042262	0.0150
D(INV(-1))	0.348326	0.489306	0.711878	0.5279
D(INV(-2))	-0.105540	0.965683	-0.109290	0.9199
D(CF)	1.960760	0.860643	2.278251	0.1071
D(CF(-1))	-0.088809	0.269145	-0.329968	0.7631
D(CF(-2))	-0.492795	0.095116	-5.181004	0.0140
D(PR)	0.431314	1.927016	0.223825	0.8373
D(PR(-1))	-3.504337	5.453781	-0.642552	0.5662
D(PR(-2))	-2.740717	2.586901	-1.059459	0.3671
D(VAA)	-0.095765	0.265873	-0.360190	0.7426
D(VAA(-1))	0.864142	0.631469	1.368464	0.2646
D(VAA(-2))	0.950433	0.825611	1.151187	0.3331
D(VAI)	-1.119267	0.121623	-9.202734	0.0027
D(VAI(-1))	0.814621	0.402916	2.021814	0.1364
D(VAI(-2))	0.921158	0.389439	2.365345	0.0989
D(VAS)	-2.006271	0.340704	-5.888610	0.0098
D(VAS(-1))	1.277940	0.644113	1.984032	0.1415
D(VAS(-2))	1.600997	0.900720	1.777463	0.1736
C	-15.36439	27.12602	-0.566408	0.6107

SAU

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.168576	0.037999	-30.75293	0.0001
D(INV)	-0.349232	0.231865	-1.506186	0.2291
D(INV(-1))	0.024023	0.169319	0.141882	0.8962
D(INV(-2))	-0.374724	0.237065	-1.580681	0.2121
D(CF)	0.842772	0.190697	4.419431	0.0215
D(CF(-1))	0.340533	0.234301	1.453400	0.2421
D(CF(-2))	-0.039671	0.140872	-0.281611	0.7966
D(PR)	0.233559	0.084658	2.758869	0.0702
D(PR(-1))	0.396984	0.134120	2.959922	0.0595
D(PR(-2))	0.111564	0.062584	1.782617	0.1727
D(VAA)	-7.881315	25.04607	-0.314673	0.7736
D(VAA(-1))	-7.997527	30.77523	-0.259869	0.8118
D(VAA(-2))	10.66504	41.04789	0.259819	0.8118
D(VAI)	-13.33935	21.11480	-0.631754	0.5724
D(VAI(-1))	-4.237940	17.05674	-0.248461	0.8198
D(VAI(-2))	2.365150	18.74729	0.126160	0.9076
D(VAS)	-13.72358	20.48156	-0.670046	0.5508
D(VAS(-1))	-3.475930	18.04850	-0.192588	0.8596
D(VAS(-2))	2.182227	19.39948	0.112489	0.9175
C	-23.83958	47.88105	-0.497892	0.6528

TUN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.534700	0.005861	-91.22632	0.0000
D(INV)	0.031436	0.009022	3.484456	0.0399
D(INV(-1))	0.476845	0.013418	35.53703	0.0000
D(INV(-2))	0.248892	0.009581	25.97695	0.0001
D(CF)	0.600249	0.026805	22.39331	0.0002
D(CF(-1))	-1.429561	0.049314	-28.98902	0.0001
D(CF(-2))	-0.002848	0.056181	-0.050691	0.9628
D(PR)	0.489930	0.101654	4.819588	0.0170
D(PR(-1))	1.417535	0.146269	9.691267	0.0023
D(PR(-2))	-1.671685	0.077975	-21.43878	0.0002
D(VAA)	-1.748193	0.108516	-16.11007	0.0005
D(VAA(-1))	-0.351421	0.125103	-2.809042	0.0673
D(VAA(-2))	-0.694318	0.105023	-6.611112	0.0070
D(VAI)	-0.744549	0.061698	-12.06768	0.0012
D(VAI(-1))	-0.677184	0.084178	-8.044680	0.0040
D(VAI(-2))	1.390634	0.050934	27.30291	0.0001
D(VAS)	-1.048816	0.048738	-21.51925	0.0002
D(VAS(-1))	0.705392	0.038221	18.45570	0.0003
D(VAS(-2))	0.472907	0.026239	18.02296	0.0004
C	-10.53693	4.921987	-2.140788	0.1218